جامعة 8 ماي 1945 –قالمة–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

السياسات التنموية في الوطن العربي

"الجزائر نموذجا2000-2014"

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر نظام جديد(ل.م.د) في العلوم السياسية

تخصص: حوكمة محلية و التنمية السياسية و الاقتصادية

إعداد الطالبين:

الطالب(ة): خوجة مريم

الطالب(ة): شاوي مريم

إشراف الدكتور:

د. غزلاني وداد

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة الأصلية	الصفة
د. صدام يوسف	باتنة	رئيسا
د. غزلاني وداد	قالمة	مشرفا ومقررا
د. مرزوقي عمر	باتنة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2013-2014

توطئة:

لقد أسفر الاستعمار الذي ابتلى به الوطن العربي إلى تخلفه في كافة المجالات، خصوصا الجانب الاقتصادي ولكن هذا لا يمنع أن تكون هناك نهضة شاملة ، كما حدث في ألمانيا واليابان، حيث يقوم نموذج السياسات التنموية في جوهره على فكرة العدل والمساواة، فيجب أن تتحرك بصورة شاملة ومتوازنة، هدفها تأمين متطلبات الحياة للإنسان، وتسعى للنهوض بكل مكونات الدول العربية عبر عمليات متتالية، ويجب أن لا تكون ذات حركة عشوائية أو استجابة لمتطلبات واقعية لبيئة دولية أو اقليمية وإنما تكون دائما عملية منتقلة شاملة ومتواصلة من خلال السيطرة على الفائض الاقتصادي، وعدم استنزاف الثروات، فنجد أن إشكالية السياسات التنموية في الوطن العربي يمكن في البنية المعرفية لهذه السياسات، وتحليلها، إذ يعتبر الاقتصاد من أهم الجوانب الأساسية في بناء الدولة ومؤسساتها، فمن خلاله يمكن أن يسير في باقي الأمور ويشكل جانب السياسات التنموية ضرورة إلى التحولات التي يحملها المستقبل التي تفرض على المجتمع العربي أن يسعى إلى استقراء أبرز مطامحه والبحث عن الصيغ المناسبة التي من خلالها يمكن الاستعداد لمواجهة التحديات والمخاطر الداخلية والخارجية، حيث تتنوع لتشمل كافة المجالات الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، والسياسية، وهذا يتطلب وجود تعبئة ممكنة لكافة موارد وإمكانيات المجتمع العربي، وإن التطورات العالمية بما تنطوي عليه من أحداث وقضايا أدت إلى ظهور فعاليات بالغة القوى تتعدى الحدود الوطنية ومن ثم فقد أصبح يتعين على الدول العربية صياغة برامج ووضع نماذج وسياسات تنموية ناجعة وإحداث اصطلاحات فعالة ضمن حزمة سياسات الإصلاح الاقتصادي من خلال التطور الحاصل بين النظرية الاقتصادية ومن خلال التجارب السابقة والحالية من مختلف البلدان العربية.

مقدمة:

إن التطور الذي شهدته الدول العربية أدى إلى تزايد مطالبها وضغوطاتها، من أجل وضع هذه المطالب ضمن سياسات ناجحة وقرارات فعالة ولهذا يطالب المواطنون مجسدين في المجتمع المدني بالمشاركة في صناعة السياسات العامة واتخاذ القرارات وتسيير الشؤون العامة لانعدام الثقة في المسؤولين السياسيين إما لغياب المشروعية أو الفعالية في صنع وتنفيذ السياسات العامة، حيث أجمع الباحثين في المجال السياسي والاقتصادي على الفشل الذريع لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كثير من الدول العربية التي تبنت استراتيجيات ونماذج تنموية مختلفة، كما أن الاخفاقات في تنفيذ السياسات التنموية أدى إلى انعكاسات سلبية على الوطن العربي مما أدى إلى وجود عدم الرضى من طرف مجموعات المجتمع المدني، وفرض اصلاحات سياسية واقتصادية وهذا ما دفع بالعديد من الدول العربية إلى محاولة تطبيق الأسلوب الديمقراطي في الحكم ومحاولة تجسيد الشؤون العامة. والجزائر كغيرها من الدول العربية تعاني تخلف على كل المستويات ما دفع بالعديد من شرائح المجتمع إلى توجيه الاتهام للدولة لعدم كفاءتها في تحقيق أهدافها التنموية وإن المتتبع للأوضاع الاقتصادية التي تشهدها الجزائر منذ عام 2000 يدرك أن البلاد بصدد خوض تجربة تنموية جديدة اتضحت معالمها من خلال شروع في تنفيذ ثلاثة مشاريع تنموية جديدة تختلف عن تلك التي طبقت سابقا:

- برنامج الانعاش الاقتصادي 2000-2004.
- البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي 2005-2009.
- البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014.

أسباب اختيار الموضوع:

- **الأسباب الذاتية :**

تتمثل في ميولات ورغبة الباحث في تقديم بحث أكاديمي يمكن أن يصد ثغرة معينة أو يمثل اضافة أو يفتح بابا جديدا للبحث في المواضيع المهتمة بشؤون اقتصاد التنمية، وخاصة ما يتعلق منها بالسياسات التنموية في الوطن العربي عامة وفي الجزائر خاصة.

- **الأسباب الموضوعية:**

تتمثل في السعي لإزالة الغموض على مسألة السياسات التنموية وتفسير وشرح استراتيجيات ومحددات وواقع هذه السياسات في الوطن العربي، وكذا محاولة معرفة مستقبل هذه السياسات في ظل التحولات السياسية والاقتصادية الراهنة.

حدود الدراسة:

من خلال هذه الدراسة تناولنا واقع السياسة التنموية في الوطن العربي عامة وقمنا على ضوئه بتخصيص الجزائر كدراسة نموذجية وذلك خلال الفترة الممتدة من عام 2000 إلى غاية 2014.

أدبيات الدراسة:

1- عالج الكاتب رعد عبد الجليل علي في كتابه "التنمية السياسية مدخل للتغيير"، الطبعة 1، 2002، قضية التغيير الاجتماعي والسياسي وعلاقته بالتنمية السياسية من خلال ميكانزيمات التغيير في المجال الاجتماعي والسياسي وعلاقته بالتنمية السياسية كما تطرق إلى مداخل النظرية للتنمية السياسية وتتبع آثار ونتائج العملية التنموية.
2- تناول الباحث غازي محمود ذيب الزغبي في كتابه "البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الوطن العربي "، 1989،2003، إلى تحديد مفاهيم ونظريات وأهداف ومعوقات التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعلاقة المتشابكة والمتكاملة بين مختلف جوانب وأبعاد التنمية.
3- كتاب فهمي خليفة الفهداوي، بعنوان "السياسة العامة، منظور كلي في البنية والتحليل"، عمان، 2001، وفيه تطرق الباحث إلى دراسة السياسة العامة من ناحية نظرية واسعة أي أنه تطرق إلى نشأة السياسة العامة ومراحل تطورها وأيضا مختلف المفاهيم في ضوء التطورات الفكرية الحديثة.
4- كتاب جيمس أندرسون، بعنوان "صنع السياسات العامة"، وفيه تطرق الكاتب إلى مراحل إعداد السياسات العامة واسقاطها على النموذج الأمريكي ، ووضع بيئة سياسة وصانعوا السياسة العامة.

5- الباحث نبيل بوفليح في مقاله، "دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي"، المطبقة في الجزائر في الفترة 2000، وذلك من خلال أبحاث إدارية واقتصادية العدد 12 في ديسمبر 2012، وقد تناول في مقاله هذا إجراء تقييم شامل لسياسة الانعاش المطبقة في الجزائر منذ بداية العقد الأول من القرن الحالي عن طريق تحديد مدى نجاحها في تحقيق أهدافها الرئيسية المتمثلة في رفع معدل النمو الاقتصادي، وذلك من خلال دوافع وظروف تطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي.

6- مجلة الباحث، العدد 10، 2012، الكاتب محمد مسعي، مقال "سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو"، يهدف من خلال إلى دراسة أثر سياسة الانعاش الاقتصادي المنتهجة حاليا في الجزائر على النمو باعتباره أحد أهدافها الرئيسية وذلك عبر تحليل النتائج المحققة خلال الفترة 2000-2009، التي تشمل على كل من برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو.

منهج الدراسة:

أمام طبيعة هذا الموضوع وتعقيداته اعتمدنا على تركيبة من المناهج العلمية المختلفة لتسييج الموضوع و تحقيق أهداف الدراسة:

1-المنهج الوصفي التحليلي: وقد تم الاعتماد غلى هذا المنهج من خلال تحديد خصائص التنمية والسياسة العامة كل على حدى وأيضا في تحليل العلاقة بين السياسة العامة ودورها في ترشيد السياسة التنموية في الوطن العربي ثم بعد ذلك في الجزائر من خلال مختلف الاليات و البرامج التي استخدمت من أجل ترشيد هذه السياسات.

المنهج القانوني: وقد تم الاعتماد على هذا المنهج من خلال العودة للنصوص القانونية و الدستورية المؤسسة و المؤطرة لعمل الجهات الرسمية (الجماعات المحلية والسلطات الثلاث)، ومعرفة كيف يتم ترشيد السياسات التنموية في الجزائر من طرف هذه الجهات في الدولة بهدف معرفة مدى تطابق النصوص القانونية والدستورية مع الواقع.

المنهج النظمي: وذلك لدراسة تفاعل التنمية بمختلف أنواعها وآلياتها واستراتيجياتها مع النظم السياسية في مختلف دول الوطن العربي وطبيعة العلاقة التي تربط بين مختلف الآليات والبرامج المتفاعلة فيما بينها لدفع عجلة التنمية عبر كافة دول الوطن العربي.

المنهج التاريخي: وقد تم اعتماد هذا المنهج من خلال دراسة المراحل التاريخية لتطور مفهوم التنمية والسياسات العامة ومختلف الأحداث التي مرتا بها.

المنهج الاحصائي: لقد تم الاعتماد على هذا المنهج من خلال ترجمة ظاهرة التنمية واوقعها في الوطن العربي من جهة ومن جهة أخرى في الجزائر، من أجل تدعيم الواقع بالأرقام وتحليل الجداول والاحصائيات وربطها بموضوع الدراسة.

أما المقتربات التي تم توظيفها فتتمثل فيما يلي:

المقترب المؤسساتي: تم الاعتماد عليه من خلال تحديد سبل تفعيل السياسات التنموية في الجزائر من خلال مختلف المشاريع الكبرى وأيضا من خلال تحديد دور الفواعل الرسمية والغير الرسمية في ترشيد آليات التنمية.

المقترب البنائي الوظيفي: تم استعمال هذا المقترب من خلال عملية صنع السياسة العامة وتأثير التنمية بمختلف جوانبها عليه اضافة إلى دور المؤسسات الرسمية فالسلطة التشريعية (البرلمان) الذي يقع على عاتقه مهمة وضع القوانين التي تحدد الخطوط العريضة لسياسة الدولة للسير في طريق تحقيق التنمية الفعالة إلى جانب دورها الرقابي على أعمال الحكومة.

أهمية الدراسة:

- **الأهمية العلمية:**

تكمن أساسا في تناولها موضوع يعتبر من أكثر الاهتمامات البحثية في ميدان السياسات التنموية وبالتالي فهي تمثل اضافة إلى المكتبة الجزائرية في هذا المجال في ظل نقص كتابات متخصصة في هذا الموضوع.

- **الأهمية الموضوعية :**

نتيجة التحولات في النماذج التنموية في الدول العربية بعد استقلالها أصبح الاعتماد على سياسات تنموية ناجحة وفعالة ضرورة مناسبة لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية، لهذ فإن هذا الموضوع له أهمية خاصة في ظل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الراهنة التي يعيشها الوطن العربي عامة وذلك من خلال البرامج والآليات المسخرة لترشيد السياسات التنموية والجهود العربية في ترشيد هاته السياسات، إضافة إلى السياسات التنموية التي اتبعتها الجزائر في هذا المجال من خلال المشاريع التنموية الكبرى خلال الفترة الممتدة ما بين عام 200-2014.

صعوبات الدراسة:

تتلخص الصعوبات التي واجهت البحث في تشعب الموضوع، وارتباطه بجوانب متعددة، مما تعذر معه تناولها جميعا لتكون محل دراسات أخرى أكثر تخصصا بحول الله، فضلا عن كثرة الهيئات الأممية المهتمة بشؤون التنمية، والوثائق والبيانات الصادرة عنها وهو ما استغرق وقتا مهما في الاطلاع عليها جميعا والافادة منها.

هيكلة الدراسة:

للإجابة على اشكالية البحث واختيار الفرضيات فقد انتظمت الدراسة في خطة هيكلية اشتملت على ثلاثة فصول، فضلا عن مقدمة وخاتمة، يتناول فيها الفصل الأول ضبط تصور واضح فيما يتعلق بالمفاهيم المركزية في البحث من خلال ماهية التنمية وما تتضمنه من تعاريف مختلفة وأنواع، ثم تناولنا بعد ذلك السياسات العامة الاصطلاح والدلالة وأيضا دور السياسات العامة في ترشيد عملية التنمية.

أما في الفصل الثاني، فقد قمنا بتقديم دراسة مسحية للتنمية في الوطن العربي، وذلك من خلال واقع سياسات التنمية في الوطن العربي، ثم انتقلنا إلى رصد سبل تفعيل السياسات التنموية في الوطن العربي، وتطرقنا في الفصل الثالث إلى دراسة للسياسات التنموية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من عام 2000 إلى غاية 2014، وذلك من خلال تقديم واقع السياسات التنموية في الجزائر ثم بعد ذلك تطرقنا إلى برامج وآليات ترشيد السياسات التنموية في الجزائر من خلال المشاريع الكبرى، وفي الأخير قدمنا آليات ترشيد السياسات التنموية في الجزائر بجانبيها الرسمية والغير الرسمية، وقد أنهينا دراستنا هاته بخاتمة تضمنت خلاصة البحث وتحديد اشكالية الدراسة والفرضيات وعرضنا فيها النتائج التي توصلنا إليها، ثم تدوين أهم المصادر والمراجع المستعملة في هذه الدراسة بالإضافة إلى ادراج ملاحق تدعم موضوع البحث وتوضحه.

مقدمة الفصل الأول:

لقد ارتئينا في هذا الفصل أن نقوم بتقديم دراسة تأصيلية للموضوع والذي يتضمن مفهوم التنمية والسياسة العامة كأرضية يقوم عليها البحث في تقديم وتحليل الفصول اللاحقة وتبرز أهمية هذه الدراسة في معرفة نشأة وتطور كل من التنمية والسياسة العامة، ولهذا قسمنا الفصول إلى ثلاثة مباحث يتمحور المبحث الأول حول ماهية التنمية والمتمثل في مختلف التعريفات التي قدمت للتنمية وطريقة نشأتها والمفاهيم المرتبطة ومختلف أنواعها وأبعادها، أما المبحث الثاني فقد سلطنا من خلاله الضوء على تقديم إطار مفاهيمي للسياسات العامة من خلال التركيز على النقاط التالية:

- نشأة السياسة العامة.
- مفهوم السياسة العامة.
- أنواع السياسة العامة.

أما المبحث الثالث فقد قمنا من خلاله بدراسة السياسات العامة ودورها في ترشيد عملية التنمية

مقدمة المبحث الأول:

لقد حضت قضية التنمية باهتمام الكثير من علماء الاقتصاد والاجتماع والسياسة وما شهده العالم من تحولات اقتصادية وسياسية واجتماعية لكون عملية التنمية غير ثابتة ومتحولة دائمة الحضور في الجدل بين الشمال والجنوب ونحن من خلال هذا المبحث سوف نسلط الضوء على أهم التعاريف المتعلقة بالتنمية وبعض المفاهيم المشابهة لها ثم نتطرق بعد ذلك إلى التطور التاريخي لعملية التنمية مع إبراز مختلف أنواع التنمية وأبعادها.

المشكلة البحثية:

الإشكالية العامة: ما هو واقع السياسات التنموية في الوطن العربي؟.

الأسئلة الفرعية:

1/- ماهي الإشكاليات التي تواجه الدول العربية في مسيرتها التنموية؟.

2/- ماهي الجهود العربية للنهوض بالتنمية؟.

3/- ماهي أهم متطلبات تفعيل السياسات التنموية في الوطن العربي؟.

4/- ما هو واقع السياسات التنموية في الجزائر؟ وماهي جهود النهوض بالقطاع؟.

فرضيات الدراسة:

الفرضية العامة:

إن طبيعة السياسات التنموية في الوطن العربي يستند على مقاييس محلية أو دولية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

الفرضيات الفرعية:

1- هناك علاقة بين ضعف الإدارة العربية وفشل برامج التنمية.

2/- إن زيادة فاعلية السياسات التنموية مرهون بترشيد كل مراحل السياسات التنموية من صنع، تنفيذ ورقابة.

3/- إن فعالية السياسات التنموية مرهونة بمشاركة كل الفاعلين الاجتماعيين.

4/- إن الإدارة القوية للجزائر في بلوغ مستويات التنمية بانتهاج البرامج والمشاريع والسياسات التنموية مرهون بمواكبة الحاجات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

المبحث الأول: مفهوم التنمية

يعد مفهوم التنمية من المفاهيم العالمية و يعود بداية ظهور اصطلاح التنمية إلى عالم الاقتصاد آدم سميث في القرن الثامن عشر، إلا أنه لم يستعمل منذ ذلك الحين إلى غاية الحرب العالمية الثانية[1]. والتنمية لغة كما ورد في لسان العرب " نمى، النماء، الزيادة، نما ينمو، نموا زاد، وكثر، ونميت الشيء" أي رفعه عليه وكل شيء رفعته إذا في الأصل اللغوي وتعني الكلمة الزيادة والكثرة والارتفاع بالأشياء[2]، وفي الانجليزية يأتي مصطلح developmentمن الفعل to develop بمعنى يوسع، يظهر، ويوضح، ويكشف عن، ينمي، يبسط تدريجيا، يكسب تدريجيا، ينشئ...إلخ.

فالتنمية لغة تعني التوسيع أو التطوير أو الإنماء أو النشوء أو الازدياد التدريجي [3]، أما اصطلاحا فهي" مجموعة البرامج والسياسات الاقتصادية لأي مجتمع، وهي تحول أي مجتمع من مرحلة التخلف إلى مرحلة التحضر، من مرحلة الندرة إلى مرحلة الوفرة ومن مرحلة الفقر إلى مرحلة الغناء"، إنها تعني أيضا تبادلات في القيم والحوافز والمواقف في العمل والتنظيم الاجتماعي والقدرة بتظافرهما معا لكي تأدي إلى توسع الاقتصاد وتحسين مستواه وارتفاع القيمة الإنتاجية[4]، وهناك عدة تعريفات للتنمية تختلف باختلاف سياقها التاريخي، وتباين آراء واضعيها وفيما يلي نعرض أهم هذه التعريفات:

وقد برز مفهوم التنمية development بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على عملية احداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف اكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي

---

[1]- باشا محمد علي وردم، العالم ليس للبيع، ط1، (الأردن، دار الأهلية، 2003)، ص 139.

[2]- ناجي عبد النور، الدور التنموي للمجالس المحلية في إطار الحكومة، (عنابة، منشورات باجي مختار)، 2010، ص 65.

[3]- عبد الرحمان العيسوي، الإسلام والتنمية، مصر (الإسكندرية، المكتب العربي الحديث،ب س) ص 11.

[4]- ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص 66.

المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه وبالصورة التي تكفل زيادة درجات اشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لإستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد دلك الاستغلال.ثم انتقل مفهوم التنمية الى حقل السياسة منذ ستينات القرن العشرين حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية اتجاه الديموقراطية[5].

تعريف مكتب المستعمرات البريطانية 1948: عرف من خلال التنمية بأنها" حركة غرضها تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في جملته على أساس المشاركة الإيجابية لهذا المجتمع وبناء على مبادرة المجتمع بقدر الإمكان وفي حالة عدم ظهور هذه المبادرة بصفة تلقائية ينبغي الاستعانة بوسائل منهجية لبعضها واستشارتها بطريقة تضمن استجابة فعالة لهذه الحركة، ويستدل من هذا التعريف على أن تحسين الظروف الحياتية للسكان لا يمكن أن يتمعن طريق الإجبار بل عن طريق التوضيح والفهم والاقناع مع ضرورة التركيز على مشاركة ومساهمة أفراد المجتمع نفسه في وضع وتخطيط البرامج الخاصة بتحسين أحوالهم المعيشية".

تعريف المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هيئة الأمم المتحدة 1955:

" هي العملية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه اجتماعيا واقتصاديا، وتعتمد بقدر الإمكان على مبادرة المجتمع المحلي وإشراكه"[6]

تعريف إدارة التعاون الدولية التابعة للأمم المتحدة: " هي عملية للعمل الاجتماعي تساعد أفراد المجتمع على تنظيم أنفسهم للتخطيط والتنفيذ عن طريق تحديد مشاكلهم واحتياجاتهم الأساسية والتكامل بين الخطط الفردية والجماعية لمقابلة احتياجاتهم، والقضاء على مشاكلهم، والعمل على تنفيذ هذه الخطط بالاعتماد على الموارد الذاتية للمجتمع، واستكمال هذه الموارد بالخدمات والمساعدات الفنية والمادية من جانب المؤسسات الحكومية والأهلية من خارج المجتمع المحلي[7].

تعريف هيئة الأمم المتحدة 1956: " هي العمليات التي نوجد جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمعات المحلية تحقيقا لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة في التقديم القومي.

ويقوم هذا التعريف على مبدأين أساسيين هما:

---

[5]– نصر عارف، " مفهوم التنمية" مصر، ص06.

1–نصر عارف،مفهوم التنمية،مصر،ص 06 تم التصفح يوم 2014/03/23 على الساعة 15:38 على الرابط الالكتروني http ://www.ibtessama.com/vb/newreply–php?/2

1- ضرورة اشتراك أفراد المجتمع المحلي في العمل على تحسين ظروفهم وأحوالهم وظروف معيشتهم.

2- ضرورة توفير ما يلزم من الخدمات الأساسية مثل الخدمات والمساعدات الفنية الحكومية بطريقة تثير المجتمع المحلي لتقديم المبادرة والمساعدات الذاتية، وبهذا صارت تنمية المجتمع مجهودا مشترك بين جميع العاملين في المجتمع في مختلف الاختصاصات، وبدأت أهمية الربط والمشاركة بين المجتمع المحلي والمجتمع الكبير"[8].

التعريف الحديث لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: " وحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتسع مفهوم التنمية بأبعاد ثلاثة هي:

1/ تكوين القدرات البشرية مثل تحسين الصحة وتطوير المعرفة والمهارات.

2/ استخدام البشر لهذه القدرات في سلعا عن الاستمتاع أو الإنتاج وخدمات، أو المساهمة الفاعلة في النشاطات الثقافية والاجتماعية والسياسية

3/ مستوى الرفاه البشري المحقق في إطار ثراء المفهوم المبين[9].

وفيما يلي بعض التعريفات الأخرى المتداولة لمفهوم التنمية، حيث يوجد العديد من التوجهات حول تعريفها، فقد قدم كل من:

هـ - سيلترو والت رستو" rostow": أن التنمية تكون بتخلي المجتمعات المختلفة عن السمات التقليدية السائدة فيها وتبني الخصائص السائدة في المجتمعات المتقدمة [10].

بينما يرى "شوداك" أنها عملية تغير جذري في المجتمع من نواح مختلفة سواء اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو غيرها"[11].

ويرى "ريتشاد بوستن" إن تنمية المجتمع هي عملية تعليم منظمة تتعامل بشكل شامل مع المجتمع ككل، وبكافة وظائف الحياة الاجتماعية، على أساس كونها أجزاء متكاملة المجموع، وهكذا فإن الهدف النهائي لتنمية المجتمع

---

[2]– نصر عارف، مرجع سابق،08

3–نصر عارف، مرجع سابق،09

[9]– نصر عارف، مرجع سابق،11

[10]– نصر عارف، مرجع سابق.

[11]– نصر عارف، مرجع سابق.

هو المساعدة على تطوير بيئة مادية واجتماعية أكثر ملائمة وأقصى قدرمن النمو والتنمية والسعادة للأشخاص كأفراد وكأعضاء منتجين، وذلك من خلال عملية دراسة وتخطيط وتنفيذ منظمة[12].

ويرى "حسن عيد" أن التنمية تنقل المجتمع بكامل أنظمته ومؤسساته الاجتماعية من وضع عرف بأنه قديم وتقليدي إلى وضع عرف بأنه حديث وعصري وهذا التحول عادة ما يرسم له أهداف وغايات وعلى درجة عالية من الوضوح والتحديد، ثم تحدد له أيضا مداخل زمنية يتم خلالها، وضع هذه الأهداف و الغايات موضع التنفيذ وهذا التحول الاجتماعي والاقتصادي يحمل في كل مرحلة جهدا عقليا وفنيا مقصودا لتقسيم هذا التحول وفحص مدى مطابقته للأهداف والغايات التي رسمت له"[13].

ويعرفها وفيق أشرف حسونة أنها " عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات، الهيكلية والوظيفية في المجتمع وتحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة عن طريق زيادة فعالية أفراده ،في استغلال طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى"[14].

ذلك أن التنمية كما تراها "مريم أحمد مصطفى" ليست ميكانيزما، وإنما هي عملية تاريخية، فإذا كانت النظريات الوظيفية المستندة إلى قاعدة التوازن قد فشلت في تفسير التغير في العالم المتقدم فإنها لا تصلح بالضرورة في المجتمعات النامية وذلك لسبب أساسي وجوهري هو أنها تعالج مواقف جزئية تصلح معها الميكانيزمات أما التنمية فلابد أن يستند فهمها إلى تفهم العملية التاريخية المتجددة"[15].

كما نجد المجتمعات العربية والإسلامية بصفة أكثر خصوصية في تعريف التنمية فنجد الباحث أسامة عبد الرحمان يعرفها على أنها مفهوم واسع وعملية شاملة ومعقدة تتداخل فيها جوانب عديدة متفاعلة" ومن هذا القبيل أشار إليه الكاتب عبد الحميد إبراهيمي من أن المقاربة الإسلامية للتنمية تتميز بوجوب أن تكون التنمية شاملة ومتوازنة ومتعددة الأبعاد تسمح بتحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في آن واحد[16]".

- ومن خلال ما سبق ذكره نستخلص عدة مفاهيم ذات صلة بالتنمية أبرزها مايلي:

---

[12]– نصر عارف، مرجع سابق.

[13]– السعيد فكرون، استراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية، حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراء الدولة في علم اجتماع التنمية، جامعة منشوري قسنطينة، 2004، ص49.

[14]– حامد سهير، إشكالية التنمية في الوطن العربي، (الأردن، الشروق، 2007، ص 24).

[15]– السعيد فكرون، مرجع سابق، ص 52.

[16]– مصطفى عبد اللطيف، عبد الرحمان بن سانية، "إنطاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الاقتصاد الإسلامي"، في الملتقى الدولي حول "الاقتصاد الإسلامي: الواقع،...ورهانات المستقبل"، المركز الجامعي غرداية، 23–24 فبراير 2011، ص 4.

أ/ التخلف: برز مصطلح التخلف بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مع حصول عدد كبير من البلدان المستعمرة على الإستقلال، وداع استعماله وكثرت الكتابات حوله ابتداء من خمسينات القرن الماضي فالتخلف يعني عدم القدرة على إستغلال الإمكانيات المتاحة لإنتاج المعرفة والثروة[17].

ب/ التقدم: هو التحسن الذي يطرأ على المجتمع الإنساني في انتقاله من حالة الفطرية الأولى إلى حالة أعظم كمالا فقد عرفه "هوب هاوس"أنه ظاهرة اجتماعية حضارية وهي نتاج الجهود الاجتماعية ولا يمكن أن تفسر بعوامل لا صلة لها بالحضارة.

جـ/ التطور: يقصد بالتطور ذلك التغير التدريجي، ويدل التطور على الطريقة التي بها تتغير الأشياء من حالة إلى أخرى ببطيء ويأخذ ذلك فترات طويلة ويذهب بعض العلماء إلى أن صور التطور ترتبط بالظواهر الاجتماعية والكونية والعضوية الموجودة.

د/ التبعية: يعد مفهوم التبعية من المفهومات المنتشرة في أدبيات التنمية ويمكن النظر إليها:

- التبعية هي موقف مشروط بمقتضاه يتوقف نمو اقتصاد دولة معينة (أو مجموعة دول) على تطور واتساع الاقتصاد للدولة (أو مجموعة دول) أخرى[18]

هـ/ التحديث: هو عملية التغيير نحو تلك الأنماط من النظم الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية التي تطورت في الغرب ابتداء من القرن 17 إلى القرن19، ثم انتشرت إلى مناطق أخرى من العالم حيث انتشرت مظاهر التحديث أثناء العصر الاستعماري وبعده صاحب ذلك إنشاء المؤسسات السياسية والتوسع في الشركات التجارية. أما عالم الاجتماع "بلاك" فقد عرف التحديث بأنه "العملية التي يمكن بمقتضاها موائمة المؤسسات النامية تاريخيا مع الوظائف باضطراد والتي تعكس التزايد غير المسبوق في المعرفة الإنسانية، مما يسمح للإنسان بالسيطرة على البيئة التي يعيش فيها، وهو ما صحبته الثورة العلمية"[19].

و/ النمو: النمو ظاهرة تحدث في جميع المجتمعات على اختلاف مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية والحضارية وهو مفهوم يستخدم للدلالة على الزيادة الثابتة نسبيا والمستمرة في جانب من جوانب الحياة فالنمو الاقتصادي يستخدم للإشارة إلى حدوث زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي لدولة ما وفي متوسط نصيب الفرد منه مع مرور الزمن.

---

[17]– زيدان غيداء، مشكلات المجتمع العربي (التخلف)، الدرس موجه لطلاب الصف الحادي عشر، ص1.

[18]– عبد الموحد إبراهيم أبو الحسن، التنمية وحقوق الإنسان نظرة اجتماعية ، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2006)، ص10.

[19]– ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، ط1، عمان: دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص 128.

- يشير النمو إلى الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة، أما التنمية فهي تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن ويحدث النمو غالبا عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي. أما التنمية فتحتاج إلى دفعة قوية ليخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم والنمو
- النمو عملية تلقائية تحدث بدون تدخل الإنسان، أما التنمية فهي تشير إلى النمو المتعمد الذي يتم عن طريق الجهود المنظمة التي يقوم بها الإنسان لتحقيق أهداف معينة[20].

التعريف الإجرائي للتنمية:

لذلك وكما أشرنا سابقا، لابد من التركيز على قيمة المفهوم، وما يستفاد منه ذلك أن العبرة بالمسميات لا بالأسماء، ولذلك بعد أن تعرضنا لمفهوم التنمية، و تعرضنا لأهم التعريفات المتعلقة بها نصل إلى أن التنمية: هي مفهوم عام ومعنوي يمكننا تحديده على أنه عملية مستحدثة تأثر في الركيزة التي تقود الإنسان للمحافظة على قدراته في التنبأ بالنسبة للبيئة.

وفي ضوء ما تقدم نقول بأن التنمية هي العملية أو مجموعة العمليات المرسومة والمخطط لها تخطيطا سليما، بهدف إحداث تغيير اجتماعي موجب داخل المجتمع العام الكبير أو المجتمع المحلي لصغير،لتحقيق الأهداف التي يصبو إليها أعضاء الجماعة الذين يكونون المجتمع، بمعنى أخر أنها " العمليات التي تبدل بقصد ووفق سياسة عامة (معينة) لإحداث تطور (موجب) وتقدم اجتماعي واقتصادي وثقافي وسياسي (ملموس) للناس وبيئتهم، وذلك بالاعتماد على الجهود الحكومية والأهلية المنسقة على أن تكتسب كل منها قدرة أكبر في مواجهة مشكلات المجتمع"[21].

---

[20]– عبد الموجود إبراهيمي أبو الحسن، مرجع سابق، ص ص16،9

[21]– سهير حامد، مرجع سابق، ص 23–24.

المطلب الثاني: تطور مفهوم التنمية

شاع مصطلح التنمية غداة الحرب العالمية الثانية، فقد استخدم للدلالة على المشكلات التي تعانيها الدول التي أخدت في الحصول على الاستقلال السياسي، والمؤسف أن هذا المصطلح قد ظهر أولا في الغرب من خلال الكتابات والمقالات التي أصدرها في الغالب مؤلفون غربيون، ولم يظهر في الدول أو عند الشعوب التي تحتاج فعلا وحقيقة إلى التنمية وكان من هذه الكتابات تبيان الطريق لشعوب العالم الثالث نحو بناء دولها أو كما يقول "دكتور إسماعيل صبري عبد الله"، " طريق محاكاة الغرب الرأسمالي في أقصر وقت لسد الفجوة بين الدول التي اكتملت تنميتها **developed** وتلك التي مازالت دون التنمية **ender-developed** والسبب الأساسي لتقديرنا لهذا الاهتمام المفاجئ من قبل الدول الغربية بأوضاع دول العالم الثالث المستعمرة سابقا من قبل الدول عينها يعود إلى تغيير الأوضاع السياسية الدولية بعد هزيمة النازية والفاشية في أوروبا والعسكر تباريا في اليابان على يد الاتحاد السوفياتي والدول الحليفة. فقد أصبح الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية المتحالفة معه قوى أساسية على الصعيد الدولي وأصبحت قوى التقدم والتحرر والعدالة قوى منافسة في العالم أي مواجهة القوى الاستعمارية. بالإضافة إلى ذلك كان النموذج السوفياتي في التنمية والذي نقل الاتحاد السوفياتي إلى دولة عظمى تعتمد على مواردها المحلية وعلى أسواقها قد أصبح يتمتع بجاذبية كبرى لدى دول العالم الثالث وشعوبه. من هنا كان على الغرب أن ينتهج سياسة مغايرة لسياسته السابقة اتجاه الدول حديثة الاستقلال ولو كان ذلك في الشكل حتى لا تكون الغلبة للاشتراكية، فالهدف الأساسي من هذا الاهتمام كان سياسيا. وفي كل هذه الكتابات التي ظهرت في الغرب حول التنمية في العالم الثالث نجد حظا فكريا متسقا يحاول القول أن الحضارة الغربية أو بالأحرى الطريق التي سلكته الدول الغربية هو الطريق الوحيد والسليم الذي يجب على دول العالم الثالث أن تسلكه لكي تحصل على ما تشتهيه من تقدم وتطور، والدليل على صحة هذا الطريق هو ما وصلت إليه الدول الغربية من نجاحات وانتصارات في مختلف المجالات[22].

كما طرحت تقنية التنمية في الدول المستقلة في أسيا وإفريقيا و أمريكا اللاتينية بعد أن حصلت هذه الدول على استقلالها السياسي، لكن هذا الاستقلال لم يكن هو الغاية النهائية. مما حدى بهذه الدول أن تبذل جهودا كبيرة لتحريرها من التبعية للخارج، باعتبار أن الاستقلال السياسي هو بداية للتطور الاقتصادي الاجتماعي على حد

---

[22]– إبراهيم منشورب، إشكالية التنمية في العالم الثالث، ط1، (بيوت، لبنان: دار المنهل اللبناني،2006) ،.ص19-21.

سواء وأن هذا التطور لا يتأتى إلا من خلال الخطط التنموية التي تتناول مجمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

وإن مفهوم التنمية **development** ظهر بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف اكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر، بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع الحاجات الأساسية عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وحسن توسيع عائدات ذلك الاستغلال. وثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينات القرن العشرين حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية اتجاه الديموقراطية، وليتطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية فأصبح هناك مفهوم التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع: الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة والمنظمات الأهلية. كما تطور المفهوم من المفهوم المركز على النمو إلى المفهوم الإنساني أي التنمية الإنسانية الذي يعبر عن ثراء مضمون التنمية[23].

[23]– ليل لعجال، واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي، مذكرة نيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية تخصص الديموقراطية والرشادة ، جامعة منشوري قسنطينة ،2009، ص 20و24.

الشكل 1 مخطط تطور مراحل مفهوم التنمية.

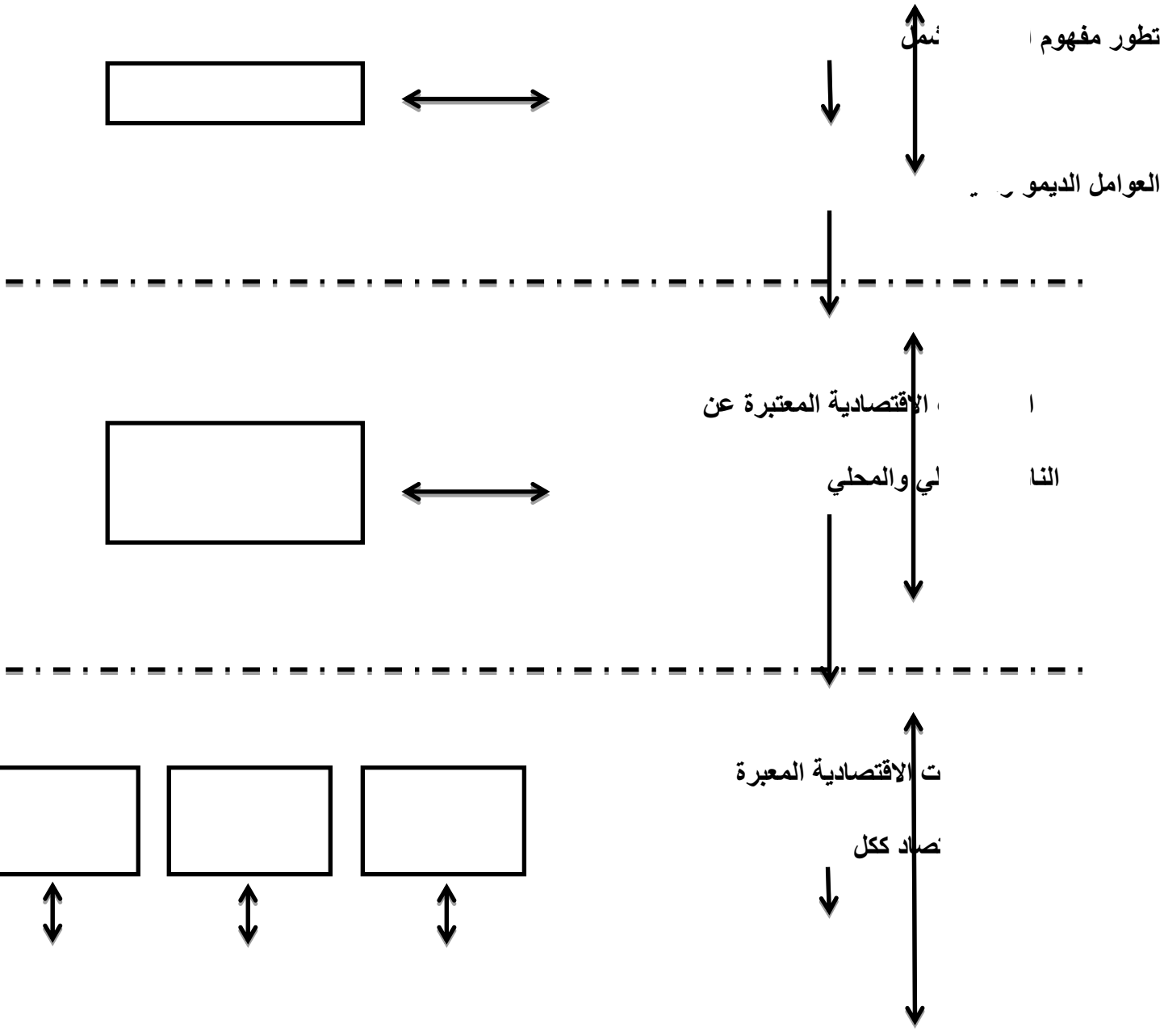

ت

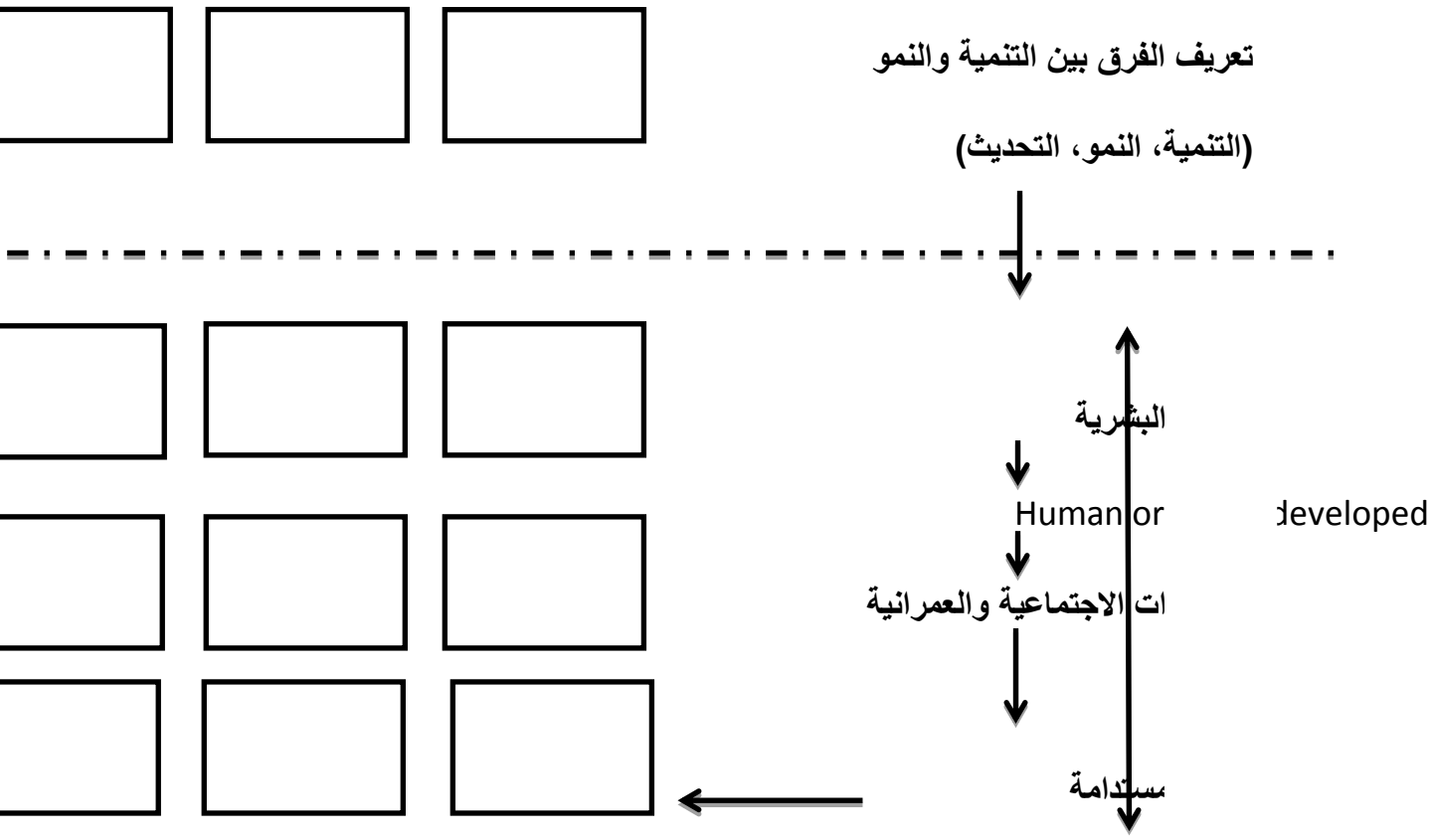

بك الشرق إلى تعريف التنمية وتطور مفهومها مستوى في كل المكتب تنمية الشرق على أنواع التنمية والمقصود هنا مختلف الفروع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للتنمية وذلك بالتركيز على أهم أبعاد التنمية

أولا: <u>أنواع التنمية</u>

<u>1-التنمية الاقتصادية:</u> إن دراسة التنمية الاقتصادية هي من الدراسات الحديثة نسبيا الذي اهتم بها علم الاقتصاد بعد بداية القرن العشرين خاصة في الدول النامية ووجدت أهم تعريف للتنمية الاقتصادية وأشملها، لما تضمن من عناصر مهمة في التنمية وشروط العمل والاستمرار بها، "وهو عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد الغير متجددة ويمكن القول من خلال ما تقدم أن التنمية الاقتصادية لوحدها لا تكفي لتحسين مستوى معيشة الأفراد[24]

[24]– فارس رشيد ألبياتي، <u>التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي</u>، ط1، (عمان: دار آيلة للنشر والتوزيع، 2008)، ص 51-52.

2-التنمية السياسية: إن من أوائل التعريفات التي أعطيت للتنمية السياسية هو ذلك الذي حددها بوصفها مجرد البحث عن التغيير وهذا ما اشتمل الدول والمجتمعات من خلالها لاكتساب قدرة عامة على الإنجاز وتحسينه[25]. كما أن التنمية السياسية لا تغدو أن تكون برنامج عمل يستهدف تخليص المجتمع من رقابة التخلف السياسي بكافة سيماته المتمثلة في غياب فكرة المواطنة، وافتقار المجتمع إلى التكامل والاستقرار السياسيين، وتدني معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية وتضائل قدرة الحكومة على إكمال قوانينها وسياساتها داخل كافة أرجاء إقليم الدولة وعدم كفاءتها فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة توزيعها عادلا فضلا عن شيوع ظاهرة تشخيص السلطة وافتقادها للشرعية وعدم استنادها لأساس قانوني[26].

وحول تعريف مفهوم التنمية السياسية هناك العديد من التوجهات، حيث قدم "لوسيان باي" أفضل تعريف للتنمية حيث حددها بأنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية فالتنمية السياسية عند "لوسيان باي" هي مقدمة التنمية الاقتصادية وهي نمط لسياسات المجتمعات الصناعية، وهي تحديث سياسيا، وهي تنظيم للدولة القومية وهي تنمية إدارية و قانونية وهي تعبئة ومشاركة جماهرية وهي بناء للديمقراطية وهي استقرار وتغيير منتظم وهي جانب من الجوانب المتعددة لعملية التغير، وهي إقامة المؤسسات وتحقيق الأهداف العامة.

وخلاصة القول فإن جوهر مفهوم التنمية السياسية يتمركز حول "تزايد معدلات التباين والتخصص في الأبنية السياسية وتزايد الثقافة السياسية"

3-التنمية الاجتماعية: يعرف البعض التنمية الاجتماعية بأنها عملية توافق اجتماعي، ويعرفها آخرون بأنها تنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد مستطاع، أو أنها اشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان، أو الوصول بالفرد لمستوى معين من المعيشة أو أنها عملية تغيير موجه يتحقق عن طريقها إشباع احتياجات الأفراد، ومن المسلم عالميا الآن على الأقل أن التنمية هي التحريك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال إيديولوجية معينة لتحقيق التغير المستهدف من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها.

كما يشير " السيد عويس" على أنها عبارة عن اشتراك أعضاء المجتمع أنفسهم في الجهود التي تبذل لتحسين مستوى المعيشة في محيطهم بعد تزويدهم بالخدمات والمعونات اللازمة لمساعدتهم وبأسلوب يشجع المبادرة والاعتماد على النفس والمشاركة الإيجابية ويلزم لذلك أن يتميز بدرجة عالية من التعاون فيما بينهم[27].

---

[25]– علي عبد الجليل رعد، التنمية السياسية مدخل للتغيير، ط1، (طرابلس: دار الكتابة الوطنية بالغازي 2002)، ص 21.

[26]– أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية (الإسكندرية: ألكس لتكنولوجيا المعلومات) ص 140.

[27]– عبد المجود إبراهيم أبو الحسن، مرجع سابق، ص 20.

ويرجع أول ظهور التنمية الاجتماعية بطريقة علمية ورسمية في هيئة الأمم المتحدة سنة 1950 وكانت الخطة الخماسية للحكومة الهندية قد لفتت إليها الأنظار بأساليبها وأهدافها سنة1951 ومنذ سنة 1955 بدأ الاهتمام الأممي بالتنمية الاجتماعية عن طريق أحد مجالسها الدائمة وهو المجلس الاقتصادي والاجتماعي وقد عرف كل من لاري تلسون L.Nilson و فارنررراميس verner ramcay: التنمية الاجتماعية على أنها دراسة تهتم بتغيير المجتمع من حيث بنائه، فهي العملية الهادفة التي تأدي إلى تنمية الوعي والاعتماد بين المواطنين وتنمية قدراتهم على تجمل المسؤولية في مواجهة مشكلاتهم [28]بالإضافة إلى ذلك يجب أن تكون هناك دفعة قوية عن طريق تعبئة كل الطاقات و الإمكانيات الموجودة في المجتمع للوصول إلى تطور المجتمع اقتصاديا واجتماعيا.

4-التنمية الثقافية: تعتمد على تزايد عدد من العلماء والمثقفين والباحثين والمفكرين وعدد الطلبة في الجامعات وبالتالي فهي أساس وركيزة في ظهور تنمية اقتصادية واجتماعية وبالتالي كلما ارتفع المستوى العلمي وحجم الوعي ونسبة البحث العلمي في المجتمع كلما أدى ذلك إلى تزايد حظوظ نجاح التنمية الشاملة[29].

5-التنمية البشرية: جاء في تقرير التنمية البشرية عام 1990 تعريف التنمية البشرية على أنها: " عملية توسيع خيارات الناس والواقع أن الخيارات هي تعبير عن مفهوم أرقى، يعود إلى الاقتصاد "إمارتياصن" الذي يعبر عن حق البشر الجوهري في هذه الخيارات ومن حيث هذا المبدأ فإن هذه الخيارات يمكن أن تكون بلانهاية وتتغير بمرور الوقت، إلا أن الخيارات الأساسية الثلاث هي كالآتي:

- أن يحيا الإنسان حياة مديدة وصحية.
- أن يكتسب المعرفة.
- أن يحصل على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق[30].

الشكل رقم -1-

أنواع التنمية

---

[28]–نصر عارف، مرجع سابق، ص 7.

*التنمية الشاملة: "تهدف إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والذي له علاقة بالتنمية السياسية والثقافية فإن التنمية الشاملة، هي إمكانية الدولة في تحقيق التدخل والترابط بين كل أنواع التنمية لتحقيق نجاحات معتبرة بين كل نوع منه سواء في الجانب الاقتصادي الاجتماعي والثقافي والسياسي". أنظر عادل حسين، مجيد مسعود وآخرون، التنمية العربية الواقع الراهن، المستقبل، لبنان،مركز دراسات الوحدة العربية، ط2001،2،1، ص 71.

[30]– نصيرة قوريش، التبعية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برنامج التنمية 2010–2014، حسيبة بن بولي، الشلف الأكاديمية لدراسات الاجتماعية والإنسانية، 2011، ص33.

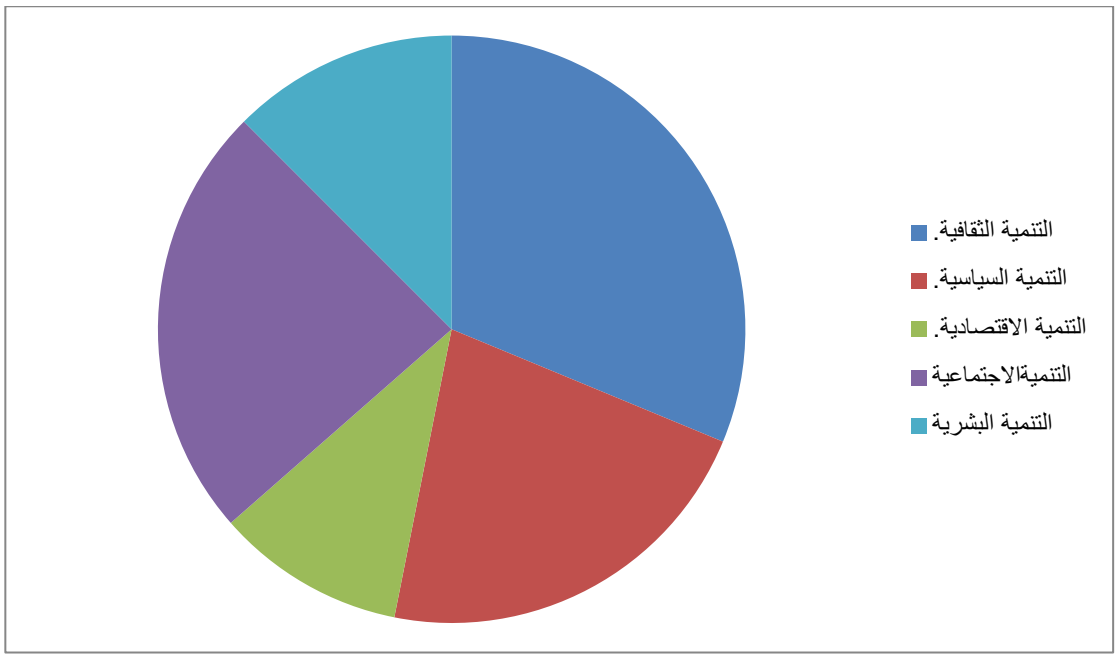

المصدر: من اجتهاد الطالبتين.

ويعرف تقرير التنمية البشرية لعام 1933، التنمية البشرية على أنها: تنمية الناس، من أجل الناس، بواسطة الناس". وهذا يعني الاستثمار في قدرات البشر، سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاق، والتنمية من أجل الناس معناها كفالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الواسع والعادل والتنمية بواسطة الناس معناها إعطاء إمرئ فرصة المشاركة فيها، أي أن التنمية البشرية تؤكد على جانبي أحدهما هو تشكيل القدرات البشرية في مجالات الصحة والتعليم والمعرفة ومستوى الرفاه، والآخر هو تمكين البشر من استثمار قدراتهم سواء للتمتع في أوقات الفراغ أو في الإنتاج أو للمساهمة في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها[31].

ثانيا:أبعد التنمية: تعتبر التنمية عملية متعددة الأبعاد multi-dimensional process تضمن إعادة تنظيم وإعادة توجه للنظم الاقتصادية والاجتماعية بما يؤدي إلى تغيرات جذرية في البناءات الاجتماعية والمؤسسية والإدارية، فضلا عن الأوضاع العامة، وحتى العادات والتقاليد في بعض الحالات. مما تقدم يتضح لنا بأن مفهوم التنمية يتضمن أبعاد مختلفة ومتعددة تتمثل فيما يلي:

---

[31]– نصيرة قوريش، مرجع سابق، ص 34.

1/ البعد المادي للتنمية: "material Dimension of development":

يستند هذا البعد على حقيقة أن التنمية هي نقيض للتخلف، وبالتالي فإن التنمية تتحقق من خلال التخلص من سيمات التخلف واكتسب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة.

إن المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية يبدأ بتراكم قدر من رأس المال، الذي يسمح بتطوير التقسيم الاجتماعي للعمل، أي التحول من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية وعلى النحو الذي يحقق سيادة الإنتاج السلعي، وتكوين السوق الداخلية وهذا ما يعرف بجوهر التنمية، فالبلدان المتخلفة تحتاج إلى تحقيق عدد من العمليات لكي تحقق التنمية وهذه العمليات هي:

1/ تحقيق التراكم الرأس مالي

2/ تطوير التقسيم الاجتماعي للعمل

3/ سيادة الإنتاج السلعي

4/ عملية تكوين السوق القومية.

وقد ارتبط مفهوم التنمية بالتصنيع إلى تنويع الهيكل الإنتاجي، ولهذا فإن التنمية هي المفهوم الشامل والواسع لعملية التصنيع، ومعلوم أن عملية التصنيع تتطلب إحداث جملة عوامل أهمها ثورة صناعية، وتهيئة القاعدة الصناعية، ارتفاع مستوى التراكم الرأس مالي، خلق الأطر الملائمة لإحداث التغيير في البنيان الاجتماعي.

4/ البعد الاجتماعي" Social Dimension of development":

لا شك أن الجانب الاقتصادي للتنمية ذو صلة وثيقة بجوانب الحياة الأخرى في المجتمع، وهي الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية.

وقد ترتب على توسيع مفهوم التنمية أمران:

الأول: **المرادفة بين التنمية والتحديث "**Modernization**"** والتحديث هو عملية التحول نحو الأنماط من الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تطورت في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية بين القرنيين السابع عشر والتاسع عشر. وإن المفهوم الجديد للتنمية وفق هذا المنظور، يعبر عنه مؤشرات مادية تشمل التقدم التكنولوجي السريع وزيادة الإنتاج المادي وارتفاع معدلات الإنتاجية وسرعة الانتقال الجغرافي وسرعة الاتصال وزيادة السكان وزيادة التحضر وزيادة الخدمات الإنتاجية وإعادة تأهيل المهارات الفردية وإعادة تشكيل الأنظمة الاجتماعية والقيمية بهدف التكيف مع متطلبات المجتمع الجديد.

الثاني: تحقيق التنمية بالانتشار: حيث تشع رياح التغيير من البلدان المتقدمة من خلال التكنولوجيا ورأس المال والمهارات والقيم والتغيرات في الأنظمة القائمة. أما جوانب البعد الاجتماعي للتنمية فتتمثل تغيرات في الهياكل الاجتماعية واتجاهات السكان والمؤسسات القومية وتقليل الفوارق في الدخول واجتثاث الفقر المطلق[32] وقد تغيرت النظرة إلى الفقر في عقد الستينات وأصبح ينظر لها بأنها مرتبطة بالبطالة، وأصبح هدف التنمية اشباع الحاجات الأساسية، وبهذا تغيرت فلسفة التنمية من كونها مستندة إلى النمو إلى الفهم المستند إلى الحاجات الإنسانية وبذلك أصبحت التنمية هي تنمية الإنسان.

3/ : البعد السياسي للتنمية:"Political Dimension of Development":

إن انتشار فكرة التنمية عالميا جعل منها أيديولوجية، وحلت التنمية محل معركة الاستقلال .إن التنمية تشترط التحرر و الاستقلال الاقتصادي ويتضمن البعد السياسي للتحرر من التبعية الاقتصادية إلى جانب التبعية الاستعمارية المباشرة. فإذا كان الواقع قد فرض على البلدان النامية الاستعانة بالمصادر الأجنبية، من رأس المال والتكنولوجيا، إلا أن هذه المصادر يجب أن تكون مكملة للإمكانيات الداخلية الذاتية بحيث لا تقود إلى السيطرة على اقتصادات البلدان النامية.

4/: البعد الدولي للتنمية "International Dimension of development":

إن فكرة التنمية والتعاون الدولي في هذا المجال قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي وقادت إلى تبني التعاون على المستوى الدولي وإلى ظهور الهيئات الدولية، كالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي، ولهذا فقد أطلقت الأمم المتحدة في عام 1961 تسمية عقد التنمية الأول والذي استهدف تحقيق معدل للنمو الاقتصادي يبلغ **7%** كما شهد عقد الستينات نشأة منظمة الغات (**Gatt**) أي الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية، وكذلك نشأت منظمة الأونكتاد (**Unctad**) أي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وتهدف هذه المنظمات جميعها إلى تحقيق علاقات دولية أكثر تكافؤا. ثم جاء عقد التنمية الثاني لفترة 1970-1980، مستهدفا معدلا سنويا للنمو يبلغ **6%** إلا أن مساعي كل هذه الجهات والمنظمات لم تفلح في تحقيق أهدافها الأساسية من وجهة نظر البلدان النامية ولهذا تجد أن التفاوت في الدخل فيما بين البلدان الغنية والفقيرة يزداد على مر الزمن.

5/: البعد الحضاري للتنمية "Civilized Dimension of Development":أشرنا سابقا بأن مفهوم التنمية مفهوم واسع يشمل كل جوانب الحياة ويفضي إلى مولد حضارة جديدة، ويعتبر البعض بأن التنمية بمثابة

---

[32]– مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، ط1، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع،2007)، ص ص131-133.

مشروع نهضة حضارية .فالتنمية ليست مجرد عملية اقتصادية تكنولوجية بل هي عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهويته الإنسانية[33].

4/<u>الأبعاد التنظيمية والإدارية:</u> وهذا يعتبر مطلبا ضروريا لإحداث التنمية، إن هدف التنمية هو توفير الحياة الكريمة وهذا الهدف في حد ذاته يتطلب أكثر من مجرد زيادة في الدخل القومي أو الفردي، فالحياة الكريمة للفرد، تعني بمفهومها الشامل نوعية الحياة التي يعيشها الفرد في المجتمع من حيث توفر كل المتطلبات الضرورية للحياة أي الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للإنسان، وبما أن الفرد هو الهدف الأساسي للتنمية فهو أيضا الوسيلة لتحقيقها فبدون تفاعل الفرد ومساهمته الفعالة في تحقيق التنمية لا يمكن احداث التغيرات المنشودة من أجل ذلك لا بد أن يشعر الفرد في المجتمع بأنه جزء من عملية التنمية من حيث رسم السياسات ووضع الخطط[34].

<u>خاتمة المبحث:</u>

من خلال ما تم عرضه في هذا المبحث المتمثل في الإطار المفاهيمي والنظري للتنمية يمكن القول بأن التنمية هي عملية واعية ليست عملية عشوائية بل محددة الغايات والأهداف كما يمكن التمييز بين مفهوم التنمية والمفاهيم الأخرى وذلك من خلال ملاحظة التدخل بين هذه المفاهيم، وأن كل مفهوم يعبر عن بعد من أبعاد التنمية، السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وصولا إلى جملة من غايات التنمية والتي تتمثل في النقاط التالية:

- التنمية هي عمل واعي وموجه
- التنمية تقوم على أساس مشاركة الأفراد والجماعات بهدف تنظيم قدراتهم.
- أنها تنطلق من القيم والظروف السائدة في المجتمع وتسعى لإحداث تغيرات.
- إن التنمية مفهوم شامل حيث لا يركز على جانب دون الأخر.
- أن التنمية تعني تغيرات في هياكل المجتمع المختلفة.

---

[33]– مدحت القريشي، مرجع سابق، ص ص 134،135.

[34]– ليلى لعاجل، مرجع سابق، ص37.

المبحث الثاني: السياسات العامة: الإصلاح والدلالة.

تشكل السياسات العامة إحدى الأسس والركائز التي تصنع التوجهات الكبرى للدولة في شتى القطاعات والمجالات، وذلك بقصد تحقيق الأهداف الكبرى للنظام السياسي والمجتمع، فهي تعمل على فحص المشكلات والبدائل لإيجاد الحل الأمثل وهذا من دراسة احتياجات المجتمع وما ستؤول إليه هذه السياسات.

وخلال تقديمنا لهذا المبحث سنحاول تسليط الضوء على مختلف التعاريف المتعلقة بالسياسة العامة ومختلف جوانبها من نشأة وتطور مفهومها إلى جانب مختلف أنواع السياسات العامة.

المطلب الأول: نشأة وتطور السياسات العامة.

كان الاهتمام بقضايا المجتمعات وكيفية تنظيمها يمثل جل العناية المكثفة التي اهتم بها الفلاسفة والعلماء والمفكرين السياسيين واستمر ذلك حتى منتصف القرن التاسع عشر حينما كانت معظم الجامعات الأوروبية تدرس السياسة والحكم كفرع من فروع الفلسفة. اقتصرت على دراسة السياسة ذاتها ولم تهتم بالسياسة العامة لأنها لا تزال ضمن الإطار الفلسفي لكن بعدها بدأ يتبلور علم السياسة وأصبح فرعا من فروع العلوم الاجتماعية عقب استقلاله عن الفلسفة الأخلاقية، فقد حظي بالدعم العلمي ذلك لأن السياسة أصبحت جزاء من النشاط الاجتماعي والنفسي للمجتمع بعدها شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بصفة عامة والسياسة العامة بصفة خاصة بعد القطعية التي أخذتها الثورة السلوكية مع المنهجية التقليدية وأعادت تعريف علم السياسة فبعد أن كان هو علم القوة أو الدولة أو السلطة أصبح مع السلوكيين هو علم التخصيص السلطوي للقيم[35]. وتعاظم الاهتمام بموضوع السياسة العامة بعد الحرب العالمية الثانية حين جرى التركيز على مفهوم السياسة

---

[35]– ابتسام قرقاح، دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر(1989–2009)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية تخصص السياسات العامة والحكومات المقارنة، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2010–2011.ص15.

العامة وكيفية بلورتها والتبصر في أهدافها ومضامينها وأساليب تنفيذها ضمن إطار تحليلي بحسب الأولويات والامكانيات المتوفرة بفعل تنامي الأصوات المنادية بضرورة تدخل الدولة كمحرك للنشاط الاقتصادي[36].ويلاحظ على هذا الجهد التقليدي الاهتمام المنحصر بالسياسات التي تنتهجها الحكومات والإشارة إلى القوى التي تسهم في بلورة السياسات وتأثيرها على المجتمعات من خلال التطرق إلى البناء المؤسسي والتركيز على التبريرات الفلسفية للحكومة ودراسة الترتيبات الهيكلية لها مثل: فدرالية، فصل السلطات، المرجع القانوني، صلاحيات الهياكل الرسمية وواجبتها وما يختص بالبرلمان والرئيس والمحاكم والعلاقات الحكومية وأعمال السلطات الثلاثة(التشريعية، تنفيذية، قضائية) وبذلك اقتصرت هذه الجهود التقليدية على السياسة ذاتها فبقيت وصفية ظاهرية لم تغص أو تتعمق في تناول المؤسسات والقطاعات الحكومية غوصا تحليليا كما لم تعمد إلى فهم وتحليل السلوك السياسي ولا تصرفات ولا العمليات المصاحبة والملازمة لصنع السياسة فأغفلت ترتيب العلاقات الهامة والاتصالات القائمة بين المؤسسات وترتب على ذلك كله إبقاء محتوى السياسات العامة بعيدا عن البحث والتناول وأن الجهد الوصفي لها بقي غامضا وسطحيا[37]. وكان من نتائج المجهود الفكري لأعوام الخمسينيات للقرن العشرين انبعاث وبروز مصطلح "علم السياسة العامة" بطابعه الفكري التجريبي الذي تبلور بفضل الجهود الفكرية للعالم الاقتصادي السياسي هارولد لازويل:" **Harold.Dlasauel**" الذي قدم من خلال كتابه المرسوم (السياسة: من يحوز على ماذا ؟ ومتى؟ وكيف؟) أساس العمليات التبادلية والتوزيعية للقيم والمنافع المتضمنة في رسم السياسة العامة وتنفيذ عملياتها[38].

المطلب الثاني: مفهوم السياسات العامة:

قبل التطرق إلى مفهوم السياسة العامة تجدر الإشارة إلى تعريف السياسة بصفة عامة.

أ- في اللغة العربية: إن أصل الكلمة عند العرب هو من (السوس) بمعنى (الرئاسة) فقول العرب ساس القوم سياسة، بمعنى قام به، وسوسة القوم أي جعلوهم يسوسهم ويقال سوس فلان أمرا بين فلان أي كلف سياستهم وسياسة هي القيام على الشيء ما يصلحه، والأمر هنا هو أمر الناس وكلمة (أمر) شائعة الإستعمال بمعنى حكم ودولة.

ب- في اللغو الأجنبية: إن كلمة (**Policy**) في اللغة الإنجليزية هي سياسة والأصل مشتق من كلمة (بولطيقي) وهو إسم الذي أطلقه أرسطو على كتابه وترجم إلى اللغة العربية باسم (السياسة) والكلمة تتكون من جزئين:

- **Polis**: أي الحضارة أو البلدة أو المنطقة.

---

[36]– فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل، (عمان الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2001) ص 28.

[37]– فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص27.

[38]– حكيمة كانون، فوزية قماري، تأثير البيئة الداخلية والخارجية على رسم السياسة العامة السياسة التشغيلية في الجزائر، 2000–2010(نموذجا)، مذكرة مكملة لنيل شهادة ليسانس نظام جديد LMD في العلوم السياسية تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة 08ماي1945 قالمة: 2012–2013، ص 13.

- **City**: أي اجتماع المواطنين الذين يكونون المدينة وترجمتها المدينة- الدولة وقد عبرت الكلمة عن معان متعددة منها البلدة، المقاطعة، الدولة، الدستور، النظام السياسي، الجمهورية، المواطنة...إلخ[39].

كما يمكن تعريف السياسة باختصار بأنها عبارة عن عملية يتم في إطارها توصل مجموعة من الأفراد والجماعات الذين تتباين في العادة آرائهم واتجاهاتهم ومصالحهم، إلى قرارات بسمة الالزام **Binding decisions** على الجماعة السياسية ككل باعتبارها سياسة عامة.[40]. أما هارولد لازويل فيعرفها " السياسة من يحصل على ماذا؟ وكيف؟ ومتى؟ ويذهب القول: أن الصراع عبر التاريخ كان محوره دائما النفوذ والقيم وأن الدراسة السياسة تتمحور حول دراسة النفوذ والتأطير".

كما يمكن تعريف السياسة أيضا بأنها: " الأهداف التي تسعى جهة أو حكومة لتحقيقها اتجاه جهة أو جهات معينة أو الوسائل التي تتبعها أو تفكر في اتباعها تلك الجهة لتحقيق تلك الأهداف [41].

حيث أنها تتضمن تخصيص القيم والموارد النادرة بين أعضاء الجماعة من المكاسب المادية والمزايا الأدبية، كالدخول والوظائف والمناصب والفرص المهابة الاجتماعية (عن طريق سياسات عامة مثل: التعليم و الضرائب) بفعل ممارسة القوة والنفوذ[42]، كما توسع في بسط ذات المنطق كل من (مارك ليند دييرك- **M. lindenberg** وبينا مين كروسي **B. Crosby**) حيث عرف السياسة العامة من منطق برغماتي- عملي يخضع لعمليات الأخذ والجدب والمساومات، من أنها عملية تضامنية تحظى بميزات ديناميكية متحركة للمبادلة والمساومة وللتعبير عمن يجوز على ماذا؟ ومتى وكيف؟ كما تعتبر عن ماذا أريد؟ ومن يملكه؟ وكيف يمكن الحصول عليه"[43]، إن منظور القوة يعكس إمكانية الصفوة (النخبة) **"Elite"** في إمكانية حصولها على القيم **valves** الهامة عبر التأثير **Influeng** على قوة الأخرين في المجتمع، لذا فالسياسة العامة يمكن أن تكون انعكاسا لأصحاب القوة والنفوذ، الذين يسيطرون على النظام السياسي ومختلف مؤسساته[44].

لكن رغم هذه التعاريف إلا أنه لم يسلم من الإنتقادات من قبل العلماء الذين لا يؤمنون بأن القوة وحدها قادرة على تفسير كل العلاقات ومختلف النشاطات التي تتضمنها السياسة العامة، إضافة إلى تداخل كل المضامين السياسية وغير السياسية للقوة دون التمييز بينها في مجال السياسة العامة[45].

---

[39]– قحطان أحمد سليمان الحمداني، الأساس في العلوم السياسية، ط1، الأردن: دار مجد لاوي للنشر، 2004، ص 15–21.

[40]– مصطفى عبد الله خشيم، موسوعة علم السياسة، مصطلحات مختارة، ط1، ليبيا: دار الجماهرية للنشر والتوزيع والإعلام، 2005، ص 225.

[41]– عبد النور ناجي، المدخل إلى علم السياسة، ط1، عنابة، دار العلوم، ص 10–11.

[42]– السيد عليوة، عبد الكريم الدرويش، مرجع سابق، ص36.

[43]– فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص32.

[44]– كمال المنوفي، مقدمة في مناهج وطريق البحث في علم السياسة: (القاهرة، وكالة المطبوعات، 2006) ص 35.

[45]– ابتسام قرقاح، مرجع سابق، ص18.

التعريف الإجرائي للسياسة: هي رعاية شؤون الأمة داخليا وخارجيا وتكون من قبل الدولة والأمة، فالدولة هي التي تباشر هذه الرعاية عمليا والأمة هي التي تحاسب بها الدولة.[46]

أولا: تعريف السياسة العامة: إن أدبيات العلوم السياسية مليئة بتعريفات هدا المصطلح وكل من اسهم في اعطاء تعريف ما لابد انه حاول أن يكون أدق من غيره ممن انتقدوا تعريفاتها والذي نبحث عنه هو تعريف أو مصطلح علمي **Operational concept**"يمكن تحديد خصائصه و هناك تعريف واسع للسياسة العامة يقول بأنها: "العلاقة بين الوحدة الحكومية وبيئتها" وهذه السعة والشمولية تجعل أغلب الدارسين غير المتاكدين من حقيقة المعنى، وتعريف آخر يقول: إن السياسة العامة تقرير أو اختيار حكومي للفعل أو عدم الفعل[47]. وقد عرف "ديموك" السياسة العامة بأنها: " تعني مجموعة المبادئ المرشدة أو التي ينبغي أن تكون مرشدة عند اتخاذ القرارات في شتى المجالات، النشاط القومي مثل الشؤون الخارجية، علاقات العمل، الإنتاج الزراعي وما شابه ذلك. إن السياسة العامة هي خلاصة عدة سياسات فرعية للعديد من جماعات المصالح التي يتم عندها تراضي وتوافق هذه السياسات والمصالح الفرعية تنشأ" سياسة عامة بصدد موضوع ما[48]. ومن خلال إسهام العديد من علماء السياسة في وصف وتحديد مصطلح السياسة العامة حسب منطقاتهم الفكرية في دراسة هذا المفهوم ومن خلال الاضطلاع وإمعان النظر في أهم التعاريف الواردة يمكن أن نقسم هذه الإسهامات إلى الزوايا التالية:

1- مفهوم السياسة العامة من منظور ممارسة القوة(power): فالقوة تمثل تلك القدرة التي يخطى بها شخص ما للتأثير على الأفراد والجماعات والقرارات وبمجريات الأمور بشكل متميز نتيجة امتلاكه لمصدر أو عدة مصادر للقوة المعروفة مثل الإكراه، المال، المنصب، الخبرة، الشخصية.)[49]وقد عرفها هارولد لسوير **"H.D.Lasswell"** السياسة العامة هي من يحصل على ماذا ومتى؟ وكيف؟[50].

2-السياسة العامة من منظور تحليل النظام (System Analyis):

---

[46]– http://www.wisegeek.com/whatispublicpolicy.htm تم التصفح يوم: 2014/04/18 على الساعة 10:20.

Public policy is anattemptby a govermment leaders a public issue by instating regenlation, on decisions or actions pertinent to the problem at hand.

[47]جيمس أندرس، صنع السياسات العامة، (تر: عامر الكبيس)، ط1، قطر: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1999، ص14.

[48]– السيدة عليوة، عبد الكريم درويش، دراسات في السياسات العامة وصنع القرار

[49]– فهمي خلفية الفهداوي، مرجع سابق، ص32.

[50]– حسن أبشر الطيب، الدولة العصرية دولة مؤسسات، ص 32.

لقد اختلف الباحثون وراسمي السياسة العامة في وضع تعريف محدد للسياسة العامة وفق هذا المنظور الذي يمثل من خلاله النظام وحدة كلية مؤلفة من مجموعة أجزاء فرعية أو نظم فرعية تشكل فيما بينها نسقا من العلاقات المتبادلة في إطار من تلك الوحدة الكلية فنجد دافيد أستون D.Easton الذي كان يرى أن النظام: يتألف من مجموعة متغيرات تتصف بدرجة من العلاقات المكثفة ذات التأثير المتبادل فيما بينها وبالتالي فإنه ينظر إلى السياسة العامة كنتيجة متحصله في حياة المجتمع من منطلق تفاعلها الصحيح مع البيئة الشاملة[51] وبالتالي فهو يعرفها بأنها " توزيع القيم (الحاجات المادية و المعنوية) في المجتمع بطريقة سلطوية أمرة من خلال القرارات والأنشطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم في إطار عملية تفاعلية بين المدخلات Inputs والمخرجات Outputs والتغذية الراجعة Feed back.

- فالمدخلات تمثل مطالب الأفراد ودعمهم.

- المخرجات تمثل القرارات والأنظمة والناشطة الملزومة للأفراد.

-التغذية الراجعة تمثل ردود أفعال الأفراد حيال المخرجات. ويرى جابريال ألموند G. Almond أن السياسة العامة تمثل" محصلة عملية منتظمة عن تفاعل المدخلات (مطالب+ دعم+ المخرجات) قرارات وسياسات للتعبير عن أداء النظام السياسي في قدراته الاستخراجية والتنظيمية والتوزيعية والرمزية والاستجابة الدولية من خلال القرارات والسياسات المتخذة[52].

من خلال رصد أهم تعا يف هذا المنظور فالسياسة العامة هي نتيجة من نتائج النظام السياسي تتفاعل مع بيئته الشاملة، ذلك لأنها لا تكون فعالة ما لم ترعى الظروف البيئية المحيطة بها.

3/ السياسة العامة من منظور الحكومة"Government"

تعتبر الحكومة المسؤولة على رسم السياسات العامة واتخاذ القرارات ، وتنفيذها وثم وضع العديد من التعريفات، للسياسات العامة، ضمن هذا المنظور فنجد هنري توني. H.teune: مبرز الأطر الفنية يعرفها بأنها" تلك الوسائل المعتمدة من خلال الحكومة في سبيل إحداث تغييرات معينة داخل النظام الاجتماعي للدولة" كما عرفها توماس داي"T.deye" من خلال تعريفات متعددة في سبيل الإلمام بمعطيات النشاط الحكومي:

---

[51]– فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص33.

[52]– محمد زاهي، بشير المغربي، مترجما، السياسة المقارنة: إطار نظري: (بنغازي،منشورات جامعة قار يونس، 1996) ص 271.

- إنها اختيار الحكومات لما تفعله وما لا تفعله إذن هي توضيح لماهية أفكار الحكومة، وعملية لضبط الصراع بين المجتمع وأعضاء التنظيم وهي عملية تضبط السلوك و بيروقراطيات التنظيم وتوزيع المنافع وتحصيل الضرائب وغير ذلك"[53].
- كما يعرفها: جيمس أندرسون "J. Anderson" بأنها برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة ما" فالسياسة العامة هي مجموعة القواعد والبرامج الحكومية التي تشكل قرارات أو مخرجات النظام السياسي، بصدد مجال معين، ويتم التعبير عن السياسة العامة في عدة صور وأشكال منها القوانين، اللوائح ...إلخ[54].

الشكل-2-: مفهوم السياسة العامة من منظور الحكومة.

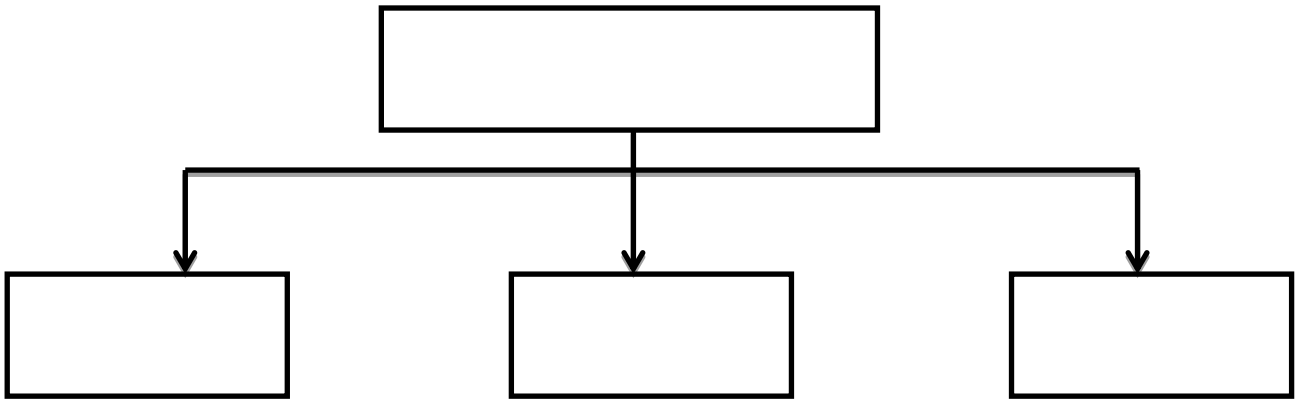

المصدر:مصطفى عبد الله خيشم، نظرية السياسة العامة المؤتمر الموطن الأول لسياسات العامة، جامعة قار يونس، بنغازي، لبيا، 11-13 جويلية، 2007، ص2.

تعريف اجزائي للسياسة العامة:

إن السياسة العامة وتطورها مرت بعدة مراحل بحيث كانت تشكل الظاهرة السياسية امتدادا طبيعيا، يرتبط بحياة الإنسانية والمجتمعات حيث بدأت الظاهرة مع بداية وجود الإنسان وتطورت مع تطوير حياته في شكل معين من أشكال الدولة، يمثل كل العناية المكثفة التي أولتها الدراسات الفلسفية للفلاسفة والعلماء والمفكرين السياسيين

---

[53]– ابتسام قرقاح، مرجع سابق، ص22.

[54]– فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص 37

وقد تجلى هدا الاهتمام في ذلك الجهد التقليدي الذي استمد بادئ ذي بدء قديما لحين بلوغ الحياة الاجتماعية والإنسانية منتصف القرن19.[55]

ثانيا: مضمون وخصائص السياسات العامة:

بعد تحديد مفهوم السياسة العامة وإبراز أهم التعاريف المتعلقة بها أصبح من الضروري إبراز أهم خصائصها التي تميزها على غيرها من السياسات أو النشاطات والأعمال التي تمكننا من التفرقة فيما بينها والتي تتمثل فيما يأتي:

- أنها تشمل الأعمال الموجهة نحو أهداف مقصودة ولا تشمل التصرفات العشوائية والعفوية التي تصدر عن بعض المسؤولين.
- أنها تشمل البرامج والأعمال المنسقة التي تصدر عن القادة الحكوميين وليست القرارات المنفصلة أو المنقطعة، فهي على سبيل المثال تشمل المراسيم الصادرة بتشريع القوانين وكذلك القرارات المنفذة لهذه القوانين.
- قد تكون السياسة العامة إيجابية في صياغتها وقد تكون سلبية، ويمكن أن تأمر بالتصرف باتجاه معين، وقد تنهى عن القيام بتصرفات غير مرغوبة أو قد يعد سكوتها أو عدم التزامها بالتصرف إزاء ظواهر معينة بمثابة توجه، وهي في كل الأحوال تؤثر بمواقفها على السكان المعنيين بهذه الأمور[56].
- السياسة العامة هي تمرين سلطوي وعقلاني يقصد منه التنبؤ بالمستقبل أي أنها عملية مستقبلية تهتم بكل التغيرات والاحتمالات الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية وأيضا التغيرات التي تحدث على مستوى القيم ولأخلاق.
- السياسة العامة تتم ضمن إطار تنظيمي محدد له صفته الدستورية القانونية، وإن ارتباط عملية صنع السياسة العامة بهذا الإطار التنظيمي والدستوري للدولة هو ما يجعلنا نميز بين السياسة العامة، وباقي السياسات الأخرى التي تتخذ في أطر تنظيمية أخرى، غير الإطار الحكومي مثل سياسات المؤسسات الخاصة[57].
- توجهات السياسات العامة في الدول الاشتراكية ذات الطابع الشمولي تتميز بتحمل الدولة للقدر الأكبر من خدمات المجتمع أما توجهات السياسة العامة في الدول الرأسمالية تتميز بانحصار خدماتها للدولة

---

[55]– حكيمة كانون، فوزية قوامي، مرجع سابق، ص 12.

[56]– ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة ، ط1، (عمان ، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004) ص30.

[57]– فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص45.

في القطاعات الإستراتيجية وترك القطاع الخاص، فالاختلاف في خصائص النظام السياسي له تأثيره في تحديد القطاعات التي يمكن أن تشملها السياسة العامة[58].

- السياسات العامة كتوازن بين الجماعات: فهي تعبر عن التوازن بين الجماعات المصلحية، وهذا التوازن يحدد بالنفوذ النسبي للجماعات، ويؤدي تغيير هذا النفوذ إلى تغيير في السياسة العامة، إذ تصبح أكثر تعبيرا عن إرادة الجماعات التي يزداد نفوذها، وأقل تعبير عن الجماعات التي يتقلص نفوذها[59].
- السياسة العامة تمتاز بالاستمرارية بمعنى أنه لا يقوم صانعي السياسة بإعداد برامج جديدة تماما، وإنما يكتفون بإدخال تعديلات جزئية على ما هو مطبق فعلا من سياسات وبرامج وهذا ما نجده مخالف للسياسات العامة في الجزائر: فكلما جاءت حكومة ألقت سياسات الحكومة التي قبلها وهذا يؤدي إلى إقطاع السياسة العامة وعدم استمرارها وبالتالي عدم تحقيق مطالب المجتمع[60].

ثالثا: أهداف السياسة العامة

إن السياسة العامة تسمى لتحقيق جملة من الأهداف والتي يمكن حصرها في ثلاث محاور رئيسية وأساسية والمتمثلة في:

1- تطبيق المنهج العلمي الصحيح في دراسة قضايا السياسة العامة: فالسياسة العامة لا بد أن يتم تناولها من خلال قدرتها على توظيف المعرفة العلمية واكتسابها للمعطيات السديدة في سبيل استيعاب الأسباب والنتائج لأي من قرارات السياسة العامة وفهم تشابكها وبكيفية تطوير عملياتها وتأثيرها على الأوساط البيئية وهذا ما يمكن من تأثير العلاقات التبادلية بين العوامل المتغيرة والعوامل المتنقلة وتحقيق الغرض الهام لأجل التحليل للسياسة العامة[61].

2-دعم الإمكانات والقدرات المهنية في عملية السياسة العامة: إن عملية السياسة العامة ذات طابع مركزي غير جامد وتقتضي المعرفة الفنية والممارسة العملية بمختلف العوامل والآليات المساعدة في تكوينها وهذه الأمور تمثل الحزبين العملي للسلوك وفيما يختص الأفراد والحكومة والجماعات والحكومة من حسن توظيف ذلك الحزبين في تحقيق الأهداف المطلوبة التي تهدف إليها السياسة العامة من أجل دعم الإمكانيات وتنمية القدرات المنهنية من بعض النماذج والأساليب الكمية والنوعية منها.

---

[58]– حسن أبشر الطيب، مرجع سابق، ص 121–122.

[59]– ابتسام قرقاح، مرجع سابق، ص27.

[60]– ثامر كمال محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص32.

[61]– فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص 42–43.

3- تنضيج الأفكار والتجارب السياسية: كمثل السياسة العامة معطى للحكم وللتأكد من أن الحكومة تتبنى سياسات وتوجهات ملائمة ومحققة لأهداف المطلوبة وبصورة تامة وذلك لأجل تحسين نوعية السياسات الواجب اتخاذها والعمل على إنجاحها[62].

المطلب الثالث: أنواع السياسات العامة.

بعد تحديد مفهوم السياسة العامة والتطرق إلى مختلف خصائصها وأهدافها أصبح من الضروري معرفة أنواعها وذلك في ضوء الأفعال التي تقوم بها الحكومة، ضمن المجتمع المعني بها وذلك لكون هذه السياسات تترجم العلاقة العملية والتطبيقية بين المعنيين بالسياسة العامة المعمول بها سواء عند صانعيها أو المتلقين لها من أفراد المجتمع[63]، وتشمل السياسة العامة على أربع أنواع:

1- السياسة العامة الإستراتيجية "Extractive": ويقصد بذلك مدى قدرة النظام السياسي على تعبئة الموارد المادية والبشرية المحيطة به والمتاحة له، سواء إلى المستوى المحلي أو الدولي ويمكن التعبير على بعض جوانب هذه القدرة كميا بمعنى قدرة النظام السياسي على استخراج الموارد من البيئة المحلية والدولية ويشمل ذلك الموارد الاقتصادية والاجتماعية، أي قدرة النظام على أن يجعل الأفراد في المجتمع يعطون كل ما لديهم من جهود ونشاط وقدرة على استعمال ذلك في استغلال موارد المجتمع، ثم استخراج موارد البيئة الدولية[64] ومن أمثلة السياسات العامة الاستخراجية الضرائب، المعونة، الخدمة العسكرية.

أ- الضرائب: وتمثل أحد المصادر الهامة للدخل القومي وفي معظم بلدان العالم.

ب-المعونة: وتمثل القروض والمنح التي تحصل عليها الدولة من الخارج مصدرا هاما لتمويل خططها وبرامجها الإنمائية.

جـ-الخدمة العسكرية: وتعتبر من أبرز مظاهرتعبئة للموارد البشرية والمجتمع المعاصر[65] .

2/ السياسة العامة التوزيعية(Distributive)حيث تحدث هذه السياسة إلى توزيع المنافع القيم والمنافع بشكل شامل على الأفراد والجماعات في المجتمع[66]، ومن أمثلة السياسات العامة التوزيعية ما يقدم من منح

---

[62]– حكيمة كانون، فوزية قوامي، مرجع سابق ص 16.

[63]– فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص 33.

[64]– محمد نصر مهنا، عبد الرحمان ألصالحي، علم السياسة بين التنظيم والمعاصرة،(مصر: منشأة المعارف، 1985) ص 235.

[65]– حكيمة كانون، فوزية قوماري، مرجع سابق، ص 19.

[66]– ابتسام قرقاح، مرجع سابق، ص30.

زراعية للفلاحين، والإدارات المحافظات المحلية لأجل مواجهة الفيضانات المائية أو إقامة مطارات محلية أو ما يمنح لطلبة الجامعة من امتيازات ومساعدات[67].

ويقاس الأداء ألتوزيعي للسياسات العامة من خلال مقارنة كمية التوزيع للقيم مع المنافع التي حصلت عليها القطاعات البشرية في المجتمع التي حصلت على المنافع، فمثلا تشير بيانات البنك الدولي إلى مصاريف الحكومة المركزية في عدد من الدول العربية على أن تعليم الفرد الواحد قد زادت خلال سنة 1972-1979.من 19إلى21 دولار في سوريا، ومن 46إلى 63 دولار في تونس أمام المغرب ارتفعت من 21 إلى 39 دولار أما بالنسبة للنفقات العسكرية والدفاع ارتفعت نسبتها في العالم وإسرائيل هي صاحبة أعلى نسبة، حيث أنفقت 14% من إجمالي الناتج القومي، لهذا فكلما شمل الأداء ألتوزيعي للحكومة في القيمة التوزيعية، كلما دل ذلك على اتساع نطاق المستفيدين من التوزيع[68].

3/ <u>السياسة العامة التنظيمية (Rugulative)</u> فتمثل جميع التعليمات الحكومية المتعلقة بضبط ورقابة الأنشطة والسلوكيات للالتزام بدواعي المصلحة العامة وتطبيق القانون بما يضمن عمل أعضاء المجتمع أو عدم عملهم، وفرض العقوبة اللازمة عند حصول الانتهاكات والتجاوزات[69]فلائحة شيرمان مثلا تمنح شركات الأعمال من الاحتكار وتقيد الحرية التجارية، وهذه التحريمات تعزز بأفعال ضد المخالفين[70] كما تعني أيضا مدى قدرة النظام على ضبط السلوك الاجتماعي لعلاقات الأفراد والجماعات، ويمكن دراسة هذه القدرة من حيث هدف عملية التنظيم وأساليب التنظيم ومدى تكرار استخدام هذه الأساليب وحدود التسامح التي نتيجتها ومدى التزام المواطنين بها، إضافة إلى قدرة النظام السياسي، تنظيم المجتمع والمحافظة على الأمن وممارسة الرقابة على سلوك الأفراد والجماعات بدواعي المصلحة العامة وتطبيق القانون[71].

4/ <u>السياسة العامة الرمزية "Symbolie":</u> ويقصد من خلالها تلك السياسات التي يهدف من ورائها تعبئة الجماهير ورفع حماستهم الوطنية وتغذي الإحساس بالولاء الوطني وتدفع المواطنين إلى تقبل التضحيات والمصاعب[72]، فالقوانين الزرق**Blue laws** والتي تمنع العديد من الأنشطة في أيام الأحد تعد رمزية في آثارها لكونها نقاط بجهة معينة تكلف بتطبيقها ويرتكز الهدف الحكومي من إصدار مثل تلك السياسات العامة في تصاعد الجيش الوطني وتعبئة الجماهير[73].و إن السياسات العامة الرمزية وعلى خلاف الأنواع

---

[67]– فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص 74.

[68]– ابتسام قرقاح، مرجع سابق، ص31.

[69]– فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص 75.

[70]– محمد نصر مهنا، عبد الرحمن ألصالحي،مرجع سابق، ص234.

[71]– حكيمة كانون، فوزية قوما ري، مرجع سابق، ص19.

[72]– مبروك ساحلي، مرجع سابق، ص 25.

[73]– جيمس أندرسون، مرجع سابق، ص160.

الأخرى لا تتطلب توزيع موارد كما لا تستلزم جزءا من جهود العملية التشريعية في إصدارها، لكنها تعبر عن حاجة قيمية ومعنوية، تظل الحكومات مهتمة بها إلى جانب المجتمعات [74]

خاتمة المبحث الثاني:

ومن خلال ما تم عرضه في هذا المبحث المتمثل في السياسات العامة: الاصطلاح والدلالة يمكننا القول بأن موضوع السياسات العامة له أهمية كبيرة حيث أصبح حقلا معرفيا حيويا، يتضمن عدة مفاهيم ومداخل وآليات وفواعل تجعل منه حقلا ديناميكيا على اعتبار أنه إطار لتفاعل عدة مؤسسات سياسية ومدنية ورغم تعدد الدراسات التي تناولت الإطار النظري للسياسات العامة إلا أنه لا يزال في حاجة ماسة إلى التحديد والتدقيق والتوضيح كونه علما جديدا لم يبرز الاهتمام به إلا غداة الحرب العالمية الثانية.

المبحث الثالث: السياسات العامة ودورها في ترشيد عملية التنمية.

لقد شهدت المجتمعات الحديثة تطورا متزايد الحاجة للتبني سياسات ناجحة وقرارات فعالة، خاصة في ظل مطالبة الشعوب بالمشاركة في صناعة السياسات واتخاذ القرارات وتسيير الشؤون العامة، وكما أن الإخفاقات في تنفيذ السياسات التنموية التي اقترحتها المؤسسات المالية الدولية أدى إلى انعكاسات سلبية على هذه المؤسسات مما أوجد عدم الرضا، وفرض سياسات سياسية واقتصادية من طرف هذه المؤسسات الدولية، مما دفع بالدول العربية إلى محاولة تطبيق الأسلوب الديمقراطي وتجسيد الحكم الراشد في تسيير الشؤون العامة، وعليه سنحاول من خلال هذا المبحث إسقاط الضوء على النقاط التالية:

- دور الحكم الراشد في ترشيد السياسات التنموية وذلك من خلال التعرض لمفهوم الحكم الراشد، وأبعاده وخصائصه.
- العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية.

المطلب الأول: دور الحكم الراشد في ترشيد سياسات التنمية.

أولا: تعريف الحكم الراشد: هناك العديد من الاجتهادات في مسألة تعريف الحكم الراشد، ويرجع ذلك بالأساس إلى اختلاف الميادين وتباين المنطلقات الفكرية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية ...الخ، ومن بين التعاريف نجد:

---

[74]– فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص77.

- **تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية عام 2002:** "هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخيارتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية الاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلا كاملا وتكون مسؤولة أمامه لضمن مصالح جميع الأفراد[75].
- **تعريف البنك الدولي:** "بأنه التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدول من أجل الصالح العام، وهذا التعريف يشمل:

- عملية اختيار القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم.
- قدرة الحكومات على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السليمة بفعالية.
- احترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها [76]"

- **تعريف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة:** " هو ممارسة السلطة الاقتصادية، والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم"[77].

- **التعريف الإجرائي:** يعرف الحكم الراشد على أنه عملية البحث عن مجموعة القواعد والإجراءات الحكومية وغير الحكومية، الرسمية وغير الرسمية، المكتوبة وغير المكتوبة، الداخلية والخارجية، التي تنظم حركة المجتمع هنا تتضمن اتخاذ قرارات معينة أو تبني سياسات معينة"[78].

كما ينطوي تعريف الحكم الراشد إلى ثلاثة أبعاد رئيسية تتمثل أساسا في:

- **بعد سياسي:**المرتبط بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها.
- **البعد التقني:** المرتبط بعمل الإدارة العامة ومدى كفاءتها.
- **البعد الاقتصادي والاجتماعي:** المرتبط بطبيعة بنية المجتمع المدني و مدى استقلاليته عن الدولة من زاوية ، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وتأثيرها في المواطنين من

---

[75]– Banque Mondial "Rapport sur la Développement dans le mande" 2004, w.B.wachington D,C,p17.

[76]– يختار عبد القادر، عبد الرحمان عبد القادر: دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية، جامعة وهران الجزائر، 2011، ص04-05.
Conference.qfis.edu.qa/app/media/346.

[77]– حسن كريم، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص96.

[78]– عبد النور ناجي، الدور التنموي للمجالس المحلية في إطار الحكومة، مرجع سابق، ص48

حيث الفقر ونوعية الحياة من زاوية ثانية، وكذا علاقاتها مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى من زاوية ثالثة [79]

ثانيا:خصائص الحكم الراشد: إن معايير الحكم الراشد كثيرة ومتنوعة وتختلف من دولة إلى أخرى ومن مجتمع إلى أخر، بحسب التنوع في المعايير السياسية، الاقتصادية الاجتماعية والإدارية، وتشمل الأداء الإداري للدولة ومؤسساتها الرسمية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص.وأيضا دور المواطنين كنشطاء اجتماعيين[80].

ففي الدراسة الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تضمنت تسعة معايير هي:

"1- المشاركة.-2- حكم القانون. -3- الشفافية. -4- حسن الاستجابة . -5- التوافق . -6- المساواة في تكافئ الفرص . -7- الفعالية . -8- المحاسبة. -9- الرؤية الإستراتيجية." – وفي بعض الدراسات الأخرى تم التركيز على ستة معايير للحكم الراشد :

-1- المحاسبة والمساءلة. -2- الاستقرار السياسي.-3- فعالية الحكومة. -4- نوعية تنظيم الاقتصاد. -5- حكم القانون . -6- التحكم بالفساد[81].

الشكل(4) خصائص الحكم الراشد حسب البنك الدولي.

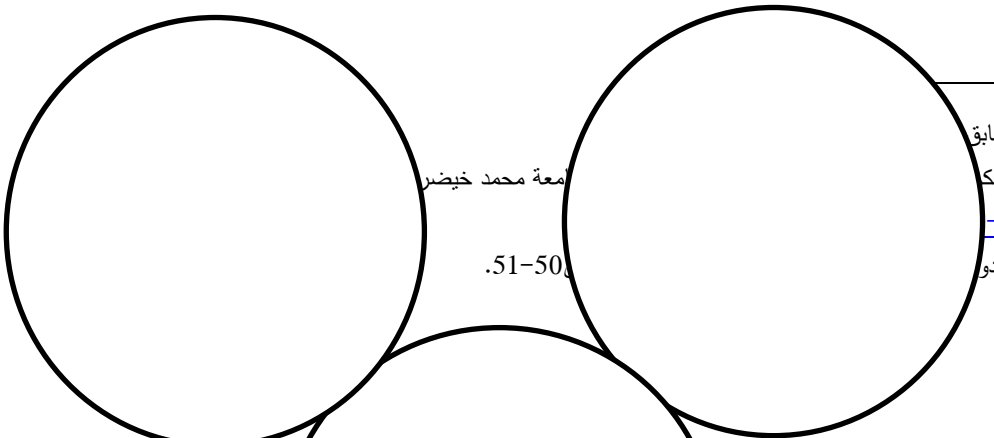

[79]– حسن كريم، مرجع سابق

[80]– عمراني كربوسة، الحك
-dic-2008-27.pdf.

[81]– عبد النور ناجي ، الدو
جامعة محمد خيضر
.51-50

المصدر: **world bank..., op.cit.p06.**

الشكل(05): آليات الحكم الراشد

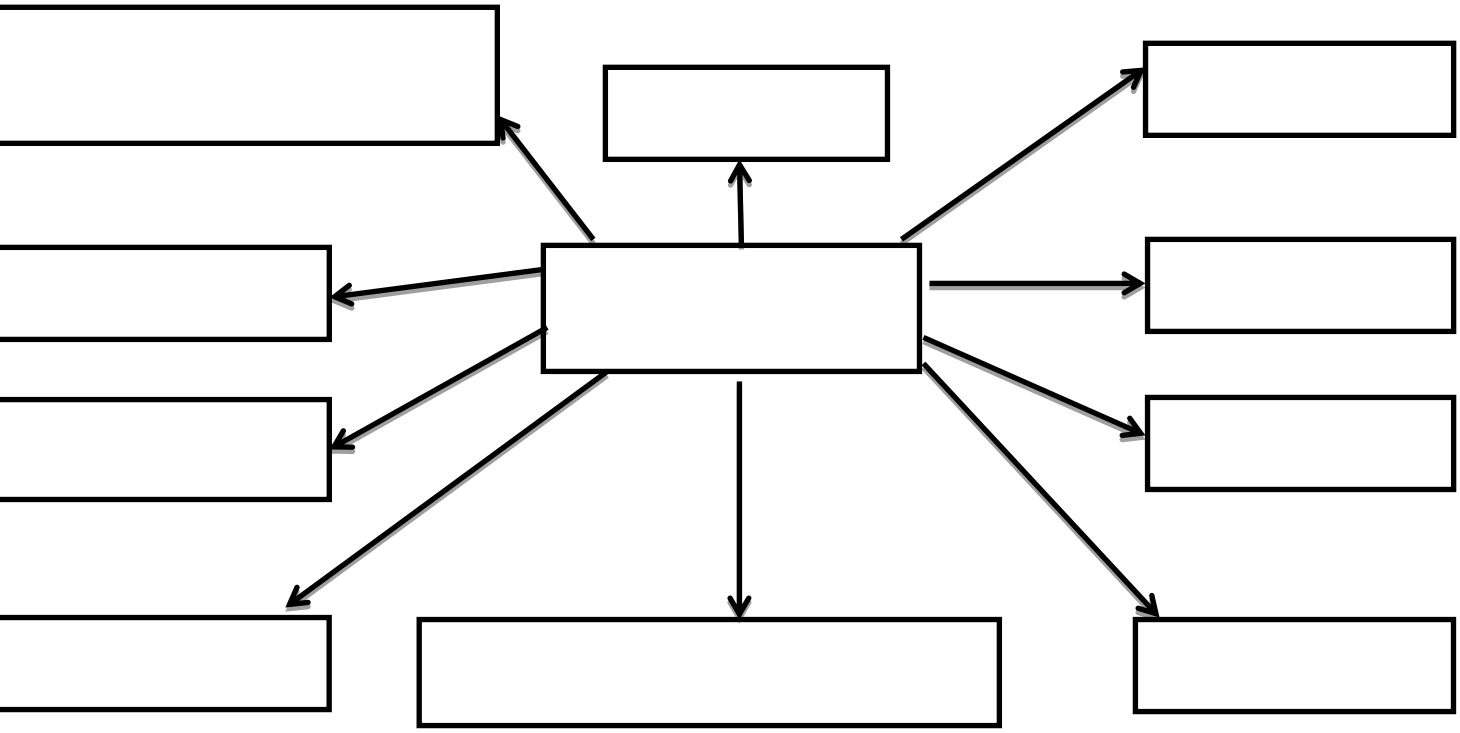

من إعداد الطالبتين

ثالثا: العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية:

لقد ظهر مفهوم الحكم الراشد وترافق مع تطوير مفاهيم التنمية، بفضل الاهتمام بالترشيد في الأداء السياسي، الاقتصادي والاجتماعي، وتغيرت مفاهيم التنمية وانتقل الاهتمام من قضايا التنمية الاقتصادية إلى التنمية البشرية والتنمية المستدامة، حيث أصبح التركيز منصبا، على تنمية الرأسمال الاجتماعي، وبرز هذا الاهتمام المتزايد بالتنمية المستدامة البشرية بعد عدم مواكبة تحسن مستوى معيشة أغلبية السكان مع التطور والنمو الاقتصادي، وتحسن الدخل القومي لا يعني أنه في كل الحالات يؤدي إلى تحسين نوعية الحياة للمواطنين.

وأدت التنمية المستدامة والتنمية البشرية المستدامة إلى ترابط مستويات النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي وصولا إلى مستوى البيئي ،ولضمان نمو هذه الجوانب نمو متوازنا يعود بالنفع على حياة المواطنين، تحتاج العملية الترابطية إلى توفر العدالة في التوزيع واعتماد المشاركة السياسية والديمقراطية ووضع الخطط المناسبة الطويلة المدى تشمل الموارد الاقتصادية والعناية بالتعليم والسكن والبيئة والثقافة السياسية والتركيب الاجتماعي وارتبط مفهوم الحكم الراشد بالتنمية المستدامة لأنه هو عنصر الربط والضمان الأساسي لعملية تحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية مستدامة. فالنمو الاقتصادي يعتبر وسيلة لتوفير مستلزمات تحقيق التنمية المستدامة فهو لا يمثل غاية في حد ذاته، وهنا لا بد أن يضمن الحكم الراشد توفير المؤشرات النوعية لتحسين نوعية الحياة للمواطنين[82].

وهذه المؤشرات تتجاوز المؤشرات المادية التي تعتمد على قياس الثروات المالية فقد بدا الاهتمام واضحا منذ عدة سنوات بتحسين نوعية الحياة وعلى الدور المحوري للإنسان في العملية التنموية، حتى صنفت الدول بالرجوع إلى معايير التنمية البشرية المستدامة، وتتمثل هذه المؤشرات في متوسط دخل الفرد الحقيقي ومستوى الخدمات الصحية ومستوى التحصيل العلمي، فالتنمية المستدامة في ظل الحكم الراشد تضمن الاستثمار الضروري في الرأسمال البشري، فالصحة والتعليم يدخلان في نفقات الدولة لكنهما يؤديان إلى استثمار بعيد المدى.

فالتنمية المستدامة تقوم على الديمقراطية وتهدف إلى بناء نظام اجتماعي عادل يؤدي إلى رفع القدرات البشرية من خلال زيادة مشاركة المواطنين في العملية التنموية والسياسية، وتوسيع خياراتهم وإمكاناتهم في الوصول

---

[82]– محمد غربي، رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية الديمقراطية و الحكم الراشد، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2011.تم التصفح يوم 2014/04/26 على الساعة 16:25 على الرابط الالكتروني http://www.bouhania.com

إلى مستوى رفيع من الحياة. إن تحقيق التنمية المستدامة في ظل الحكم الراشد، تقوم على المشاركة الفاعلة للمواطنين في التنمية، وتكون عن طريق تمكين المواطنين خاصة الفقراء والمهمشين وجعلهم قادرين على تحمل كامل مسؤولياتهم والقيام بواجباتهم وبذلك تتحقق التنمية المستدامة العادلة التي تعتمد على ثلاثة أبعاد تنطلق من البعد الوطني بطبقاته الاجتماعية المختلفة ومناطقه، والبعد العالمي الذي يحقق العدالة في توزيع بين الدول الفقيرة والدول الغنية والبعد الزمني الذي يعمل على تأمين مصالح الأجيال الحالية والأجيال اللاحقة[83]. ولتمكين المواطنين من الحصول على حقوقهم وتحمل مسؤولياتهم لا بد من تقوية أشكال المشاركة السياسية ومستوياتها

عبر الانتخابات العامة لمؤسسات الحكم، ومن خلال تفعيل دور الأحزاب السياسية وضمان التعددية والمنافسة السياسية، وعبر ضمان حرية العمل النقابي واستقلالية منظمات المجتمع المدني، هذه المرتكزات لا يمكن ضمانها أو تحقيقها إلا في ظل وجود حكم راشد، أو مؤشرات وشروط أساسية تتمثل في:

- **التمكين:** ويكون عن طريق توسيع قدرات المواطنين وتمكينهم من ممارسة حرية الاختيار دون ضغوطات وبالتالي فتح المجال لمشاركتهم الفعلية في القرارات التي تتعلق بحياتهم وتؤثر فيهم.
- **التعاون:** ويشمل العناية بمفهوم الإحساس بالانتماء إلى المجتمع والاندماج فيه والتشبع بقيمة والتفاعل في إطاره لتحقيق تنمية بشرية مستدامة .
- **العدالة في التوزيع:** وتتضمن توفير الإمكانيات اللازمة والفرص المواتية لفائدة المواطنين خاصة الفقراء منهم للحصول على حقوقهم بالتساوي كالدخل والتعليم والخدمة الصحية.
- **الاستدامة:** وتتعلق بالقدرة على تلبية حاجات الأجيال الحالية مع الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة في الحياة.
- **الأمان الشخصي:** ويتضمن الحق في الحياة، بعيد عن الانتهاكات والتهديدات المختلفة كالقمع والتهجير.

هذه الشروط والمؤشرات لا يمكن تحقيقها إلا في ظل وجود حكم يقوم على الرشد و صلاح وضمان، حقوق المواطنين والتبصر في مصالحهم، وخدمة المصالح العليا للشعب ونبذ المصالح الشخصية وكافة مظاهر الفساد والتسلط[84].

رابعا: علاقة الراشد بالتنمية المستدامة: يعرف "الفاو" التنمية المستدامة بأنها إدارة وحماية قاعدة الوارد الطبيعية وتوجيه التغيير التقني والمؤسساتي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار تلبية الحاجات البشرية للأجيال الحالية المستقبلية[85].

---

[83]– محمد غربي، مرجع سابق، ص11.

[84]– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002، "خلق الفرص للأجيال القادمة"، نيويورك، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2002، ص16.

كما تعمل الحكومات وإطار تطبيق سياساتها لمفهوم الحكم الراشد من منطلق علاقتها بالتنمية، على توسيع دائرة المشاركة العامة، بأفراد المجتمع مع التركيز على فئة الشباب القادرة على تنمية مفهوم الشراكة من أجل الإصلاح والذي عادة ما يحمل شعار التنمية والنهوض بالمجتمعات، ومن أجل ذلك كله فلا بد من تعزيز دور الشباب في صياغة القرارات واتخاذها.

ومن خلال علاقة الحكم الراشد بالتنمية يمكن تحديد ماهية الحكم الراشد على أنه:" علاقة إدارة الحكم أو إدارة الدولة ضمن معايير الشفافية والمحاسبة لكافة الموارد البشرية، الطبيعية، الاقتصادية، المالية في الدولة لغرض التنمية ضمن نطاق سيادة القانون واحترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان[86].

نستخلص من هذه الشروحات والمفاهيم أن الحكم الراشد مرتبط ارتباطا وثيقا وضروري لعملية التنمية وخصوصا التنمية المستدامة، ويمكن أن نحدد عناصر الحكم الراشد وعلاقته بالتنمية، من خلال المرتكزات التالية:

1- ديمقراطية حقيقية مبنية على مفهوم المشاركة في إدارة الدولة والمعتمدة على التمثيل لكافة فئات المجتمع وتعتمد أساسا المحاسبة لأي حكومة.

2/ احترام المعايير الدولية والمحلية لحقوق الإنسان وخصائصها المبنية على المساواة وعدم التمييز وعدم قابلية هذه الحقوق للتجزئة أو الانتقاص.

3/ التشجيع على دعم مؤسسات المجتمع القائمة والتشجيع على تسهيل إجراءات تكوينها وتفعيل دورها في الحياة العامة.

4/ احترام سيادة القانون وتعزيز مفهوم استقلال القضاء وتحديد معايير المحاكمات العادلة وحق التقاضي أمام محاكم مختصة وقضاة مستقلون.

إدارة أموال الدولة بطريقة شفافة وسليمة تخضع لمفهوم الرقابة العامة للمجتمع ولمفهوم المساءلة، وأن نقوم على إدارتها مؤسسات حكومية تعرف بقدرتها على التعامل مع قضايا إدارة أموال الدول و مواردها بكل احتراف ومهنية عالية، وتضع مصلحة المجتمع وأفراده في أولى غاياتها

---

[85]– كريالي بغداد، حمداني محمد، استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية في الجزائر، مجلة علوم الإنسانية، عدد 45،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران:الجزائر،2010، ص11–12. تم التصفح يوم 2014/040/26 على الساعة 17:01 على الرابط الالكتروني
http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/05.

[86]– عمراني كربوسة، مرجع سابق، ص12–13.

اعتماد السلطة اللامركزية للحكومة وتوزيعها على مختلف مناطق الدولة جغرافيا والاعتماد على المشاركة التامة لأفراد المجتمع في تلك المناطق واحترام كافة الحقوق والحريات الأساسية وتعزيز مفهوم الرقابة وترسيخ مفهوم الحكم الراشد[87].

ومما سبق ذكره نستخلص أن فاعلية ونجاح أي سياسة تنموية تبنى على إدارة وحكم راشدين ، مما يؤكد جدلية العلاقة بين التنمية المستدامة والحكم الراشد فهما متكاملين غير قابلين للانفصال، فالتنمية المستدامة لا يمكن تواصلها بدون حكم راشد ولا يكون الحكم راشدا بحق بدون تعزيز ركائز التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: فواعل الحكم الراشد في ترشيد السياسات العامة للتنمية.

وتتضمن أساسا ثلاثة مؤسسات أو ميادين متكاملة ومترابطة فيما بينها تتمثل في: المجتمع المدني، القطاع الخاص، الدولة.

أولا: المجتمع المدني:

يشير مفهوم المجتمع المدني إلى مختلف التنظيمات والهيئات التطوعية التي تنشأ بمقتضى الإدارة الحرة لأعضائها، بقصد حماية مصالحهم والدفاع عنها، ومنها على سبيل المثال: الأحزاب السياسية والتنظيمات الثقافية والاتحادات المهنية وجماعات المصالح، الجمعيات الأهلية، والمنظمات غير الحكومية[88]. وبالتالي فعلى المجتمع المدني أن يعمل مع السلطات المحلية والأجهزة الرسمية لمؤسسات الدولة لصنع السياسات العامة

---

[87]– مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، الحاكمية الراشدة، جدل لم يحسم بعد، الأردن : مركز الحياة لتنمية المجتمع الميداني، جوان2007.تم التصفح يوم 2014/04/27 على الساعة 10:15 عل الرابط الالكتروني www.hayatcemer.org/hayat/pics/edrak-guide.doc

*المنظمات غير حكومية: هي مجموعة من المنظمات التي تقع بين الحكومة والقطاع الخاص، مستقلة نسبيا عن الدولة، لا تهدف إلى الربح، تنظم بواسطة مجموعة من الأفراد، لها هيكل تنظيمي وشخصية اعتبارية قانونية، تسعى للتأثير على السياسات العامة للدولة (أنظر عبد النور ناجي ص113.

والإشراف والمراقبة والمشاركة في تنفيذ المشاريع[89]، كما أصبح للمجتمع المدني دورا هاما في التنمية، ويرجع ازدياد قوة المجتمع المدني إلى انتشار النظام الديمقراطي والعولمة، ذلك إلى جانب عدم قدرة الدولة وحدها على سد احتياجات المجتمع مما أسفر عن ظهور أهمية المجتمع المدني في المشاركة الفعلية في العملية التنموية، وقد أصبح دور منظمات المجتمع المدني بارزا في مساندتها للتنمية على مستوى العالم.

واتضح ذلك من خلال إحصائية صدرت عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي **(OECD)** موضحة أن مساهمات منظمات المجتمع المدني تتراوح ما بين 6-7 ملايير دولار سنويا في أواخر القرن العشرين، كما أن تأثير المجتمع المدني في تشكيل السياسات العامة العالمية ظهر واضحا في الآونة الأخيرة من خلال حملات الدعوة الناجحة، والتي تخص موضوعات متعددة منها حضر زرع الألغام الأرضية، وإلغاء الديون، وحماية البيئة، وقد استطاعت هذه الحملات أن تنمي الوعي عند الملايين في العالم وتستقطب تأييدهم ومساعدتهم العملية [90]، كما صدر في كتاب العالم الأمريكي روبرت بوتنام **(Robert.D.Putnam)** الذي حمل عنوان" جعل الديمقراطية تعمل: التقاليد المدنية في إيطاليا الحديث" الذي اعتبر فيه المجتمع المدني بمثابة رأس المال الاجتماعي*"[91] كما وجد العالم روبرت بوتنام خلال دراسته الميدانية التي استمرت حوالي عشرين عاما أن معدلات التنمية الاقتصادية قد ارتبطت ارتباطا وثيقا برأس المال الاجتماعي أي بقوة المجتمع المدني، فمنظمات المجتمع المدني تمنح أعضاءها مجموعة كبيرة من المهارات، وشبكة واسعة من الاتصالات تتيح لهم فرصا عديدة لبدئ المشروعات الاقتصادية والنجاح في إدارتها والتغلب على المشكلات التي تواجهها.

وعليه فإن من شأن المجتمع المدني وبمختلف تركيباته لتأطير الرأي العام لدى المواطنين للنظر في قضايا تخص الصالح العام، كقضايا حماية الطبقات ذات الدخل المحدود والدفاع عن المهمشين في المجتمع، تنظيم المهن والمهارات، محاربة الفقر كما يلعب دور المراقب على الأجهزة الرسمية في إطار صنع هذه الأخيرة للسياسات العامة، وحتى يتمكن المجتمع المدني من تكريس الحكم الراشد يجب على منظماته أن تعتمد على مبدأ الشفافية في عملها ومصادر تمويلها وبذلك تنتقل من مفهوم منظمات المدنية إلى المنظمات التنموية [92].

ثانيا: القطاع الخاص.

---

[89]– عبد النور ناجي، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر، دراسة حالة الأحزاب السياسية، مجلة المفكر، العدد الثالث، ص112.

تم التصفح يوم 2014/04/29: على الساعة 19:3 على الرابط الالكتروني .http://pachodo.org/latest-news-articles

[90]– مرسي مشرى، التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في آلية تفعيله، مداخله ألقيت في ملتقى التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، واقع تحديات، جامعة الشلف: الجزائر،20أوت 2008،ص9-10.

[91]– Robert .D.Putnam. Making Democracy work: civil tradition in Modern Italy. Princeton: Princeton university press.1993 p09.

* رأس المال الاجتماعي " هو عدد ونوعية تنظيمات المجتمع في أي مجتمع مقارنة بعدد السكان فيها"، انظر مرسي مشري ،ص09

[92]– مرسي مرشي، مرجع سابق، ص 10.

لقد تزايدت أهمية القطاع الخاص في التنمية بكافة وجوهها وعلى وجه التحديد على الصعيد الاقتصادي، حتى باتت هذه الأهمية محور جوهر عملية التنمية في كافة بقاع العالم بل أكثر من ذلك أن لا تنمية دون المشاركة الفاعلة للقطاع الخاص بها، وحتى باعتراف الحكومات ذاتها التي كانت هي أساس عملية التنمية وعلى عاتقها بشكل منفرد حتى أصبحت تنادي بضرورة مشاركة القطاع الخاص وبضرورة إتاحة المجال واسعا له لكي يتحمل معها حمل وتبعات التنمية الاقتصادية وأبدت الكثير من المرونة والتسهيل من أجل إعطاء القطاع الخاص بكل المقاومات التي تجعله يتحمل ويشارك بفاعلية وحيوية. ومن هنا تزايدت الدعوات من أجل المزيد من الخصخصة واقتصاد رد الحكومات على الرقابة والتوجيهات ورسم، السياسات بما يكفل الجو المناسب للمشاركة الفاعلة والمزدهرة للقطاع الخاص في التنمية بكافة وجوهها[93].وما نعنيه بالقطاع الخاص على سبيل المثال هو كافة الاستثمارات الخاصة في كافة مجالات الحياة الاقتصادية من القطاع الصحفي والتعليمي بمؤسساته التربوية الأكاديمية الجامعية والمتوسطة والمراحل الابتدائية وكذلك في القطاع السياحي من الفنادق وشركات السياحة وكافة الأنشطة المتعلقة بقطاع السياحة، وكذلك كافة الاستثمارات في القطاع الزراعي أو القطاع الذي يخدم القطاع الزراعي من حيث الأدوات والمعدات، وكذلك الصناعات التي لها علاقة بالقطاع الزراعي، وكذلك القطاع الصناعي بكافة قطاعاته الفرعية والتي منها المنتجات الجلدية والتغذية والأدوية والبلاستيكية وغيرها وكذلك فيما يتعلق بالقطاع المصرفي الإسلامية والتجارية والاستثمارية وكذلك الشركات الاستثمارية والاستشارية وقطاع المقولات والإسكان والإنشاءات وكذلك كافة الاستثمارات في القطاع التجاري من شركات تجارية ومن شركاء الوكالات التجارية وكذلك كافة الاستثمارات الفردية والشخصية في العديد من مجالات الأعمال الحرة والخاصة وبكافة أشكالها، وصيغها القانونية سواء كانت شركات فردية أو خاصة أو مساهمة محدودة، أو شركات مساهمات عامة، أو غيرها.

والقطاع الخاص له كل هذه الأهمية ولكل ما نخطط ونطمح في تحقيقه على أرض الواقع من أجل ازدهار الاقتصاد الوطني ومن هنا نجد التركيز المتواصل في المناداة الحارة من قبل كل الجهات المعنية بالتنمية سواء أكانت جهات حكومية أو حتى القطاع الخاص لإعطائه الدور الذي يتوجب إعطائه إياه على قاعدة قناعة الجميع بأهمية هذا الدور سواء أكان في الماضي أو في الحاضر أو المستقبل[94]ومن هنا يستطيع القطاع الخاص أن يكون شريكا في الإدارة إذ عليه مسؤولية اجتماعية تتلخص في توفير المال والمعرفة وتمويل العمليات التنموية بالشراكة مع المجتمع المحلي وأجهزة الدولة الرسمية ومنظمات المجتمع المدني وعلى القطاع الخاص كذلك

---

[93]– سعيد خليل العبسي، القطاع الخاص ودوره في عجلة التنمية، مقالات الاقتصادية الالكترونية، العدد 5837.الأحد 2009/10/04.
www.aleqt.com/2009/10/04/article283008.html. تم التصفح 2014/04/29 على الساعة: 22:30.

[94]– سعيد خليل العبسي، مرجع سابق.ص 55

تأمين القروض الموجهة للإنسان وتأمين التدريب والتعليم والمنح التعليمية والمساهمة في الشفافية بتوفير المعلومات ونشرها[95].

ثالثا: الدولة.

إن مصطلح الدولة مشتق من الكلمة اللاتينية **STATVSK** وما يقابلها في اللغات الأوروبية الأخرى **STATO** الإيطالي **STAAT** الألمانية **ESTADO**الإسبانية **ETAT** بالفرنسية و **STATE** الانجليزية التي تشير إلى حالة من الاستقرار والدوام .أما في اللغة العربية فهي مشتقة من "دال، يدول" فهو يشير إلى معنى التوقيت والزوال ووردت هذه الكلمة في القرآن الكريم " ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم...." الحشر الآية07.

هذا عن المعنى اللغوي أما اصطلاحا فيمكن القول أنه ليس من السهل تقديم تعريفا محددا للدولة وهذا لتعدد التعاريف وامتزاج أكثرها بعناصر الدولة وبذلك عرفت الدولة بأنها "الهيئة التي تسير شؤون المدينة وهي الضامنة للنظام سوءا أكان سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي والتي تقوم أيضا بإدارة الجماعات على مستويات مختلفة كتسييرها للمؤسسات العسكرية والبوليسية[96]وقد أعطى البنك الدولي تعريفا أكثر توسعا الذي اعتبرها تجسيد المجموعة من المؤسسات المضطلعة بسلطة الإكراه تمارسها على شعب في إطار إقليم معين، والتي تحتكر على إقليمها حق إصدار القواعد وسن القوانين التي تطبق بواسطة السلطات العمومية، والدولة بوصفها سلطة فعالة ذات سيادة قادرة على تنظيم نفسها بنفسها غير ملزمة للخضوع بأي شكل من الأشكال لأي كان. وحتى تتحقق هذه السيادة على المستويين الداخلي والخارجي في آن واحد على الدولة أن تكون ذات سلطة سيدة في التحكم في النزاع القائم بين جميع القوى الاجتماعية وعليها أن تتمتع بدرجة عالية من الاستقلال والحرية في إطار المجتمع الدولي[97]وعليه فالدولة من خلال جهازها المحلي تقوم بأدوار سيادية تتمثل في توفير الأمن وحفظ النظام العام، وأدوار مرفقيه في توفير البينة الأساسية الاجتماعية والمادية والمعلوماتية وتشمل التعليم الصحة وتوفير شبكة المواصلات، وأدوار اقتصادية بإقامة الأسواق و الرقابة على الاحتكارات و حماية المنافسة من خلال مديريات تابعة للوزارات داخل الولايات والدوائر[98]، فعلى الدولة أن توفر الأطر التشريعية التي تسمح بالمشاركة وأن تعطي صلاحيات إدارية ومالية مناسبة لهيئات الحكم المحلي، لتقوم بوظائفها وخلق حوار بين جميع الأطراف عبر المجالس والهيئات حول السياسات العامة وتوفير الحريات العامة واحترام

---

[95]– مرجع سابق: http://pachodo.org/latest-news-articles2013.06.04

[96]– مليكة قريمش، دور الدولة في التنمية: دراسة حالة الجزائر، بحث مقدم لنيل شهادة دكتوراه علوم سياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة قسنطينة،2011-2012، ص20.

[97]– مرجع سابق: la banque Mondiale-op-cit.p30.

[98]– عبد النور ناجي، الدور التنموي للمجالس المحلية في إطار الحكومة، مرجع سابق، ص79.

حقوق الإنسان وسن التشريعات التي تحمي المرأة وضمان حرية الإعلام وتطبيق مبدأ حكم القانون وإصدار تشريعات وقوانين تشجع المشاركة السياسية[99].

شكل (06): يوضح تقاطع العناصر البؤرية للحكم الراشد.

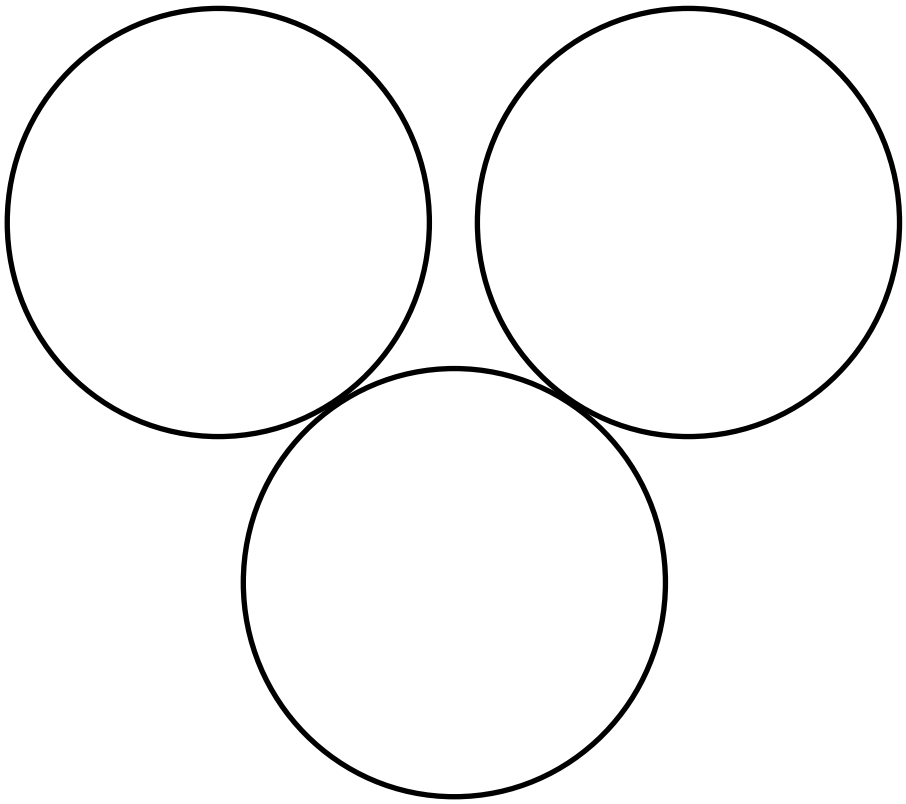

من اجتهاد الطالبتين

[99]– حنان كناش، مقومات الحكم الراشد وعلاقته باستدامة التنمية الشاملة، مداخلة ألقيت في الملتقى الوطني الأول حول دور الحكم الراشد في السياسات التنموية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة 08 ماي1945.قالمة، ص6.

خاتمة المبحث الثالث:

ومن خلال ما تم عرضه في هذا المبحث نستخلص أن الحكم الراشد يقوم على منظومة تفعيل المشاركة والشراكة الفاعلة في رسم السياسات وتحقيق التنمية على مستوى المجتمع من قبل منظومة الحكم الرشيد المتمثلة في الدولة المجتمع المدني والقطاع الخاص.

خاتمة الفصل الأول:

بناء على ما تقدم يمكن أن نستخلص ما يلي:

- أن مفهوم التنمية يعد من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة ب"عملية التنمية"، ويشير المفهوم لهذا التحول بعد الاستقلال في الستينات من هذا القرن بصورة جلية، وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى كما تشكل السياسة العامة أحد المفاهيم المستحدثة في دراسات الإدارة العامة والتي أصبحت اليوم أحد أخصب المواضيع وأعقدها حيث لقيت اهتماما بالغا وتداولا واسعا من قبل الباحثين والمختصين في علم الإدارة العامة وعلماء السياسة.وأيضا يعتبر الحكم الراشد ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية، الإدارية لتسيير أعمال البلدان على كل المستويات، والمتضمنة الآليات والإجراءات والمؤسسات التي عن طريقها يقوم المواطنون بالسعي لتحقيق مصالحهم عبر الممارسة الفعالة المتعلقة بالتسيير الفعال من خلال مختلف الفواعل الأساسية لبلوغ التنمية المنشودة.

مقدمة الفصل الثاني:

يعيش العالم العربي أزمة عميقة ومتفاقمة تطال مختلف جوانب الحياة فيه تاركة بصماته على حاضره ومستقبله، فهو يعيش في حالة من المراوحة والركود ولم تعد تنفع معها المعالجات والسياسات السابقة والتي أظهرت فشلها، وإن بقاء العالم العربي على هذه الحال يمكن أن يؤثر على السلم والأمن الدوليين، حيث التوتر يبقى قائما بين شمال غني متقدم، وجنوب فقير متخلف.

ولهذا سوف يتم التطرق من خلال هذا الفصل إلى تقديم دراسة مسحية للتنمية في الوطن العربي وذلك من خلال تقسيم الفصل إلى مبحثين:

- **المبحث الأول: واقع التنمية في الوطن العربي.**
- **المبحث الثاني: دراسة تقييميه للسياسات التنموية في الوطن العربي.**

المبحث الأول: واقع التنمية في الوطن العربي

نعالج في هذا المبحث واقع التنمية في العالم العربي وذلك من خلال تقسيم المبحث إلى ثلاث مطالب أساسية تتمثل في:

- المطلب الأول: الواقع السياسي للتنمية في الوطن العربي
- المطلب الثاني: الواقع الاقتصادي للتنمية في الوطن العربي
- المطلب الثالث: الواقع الاجتماعي والثقافي في الوطن العربي

المطلب الأول: الواقع السياسي للتنمية في الوطن العربي:

من المعروف أنه لا يمكن إطلاق برامج التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية إلا بعد تحقيق الاستقلال الوطني أولا، وقد ظهر مصطلح "تنمية المجتمع" لأول مرة في العالم العربي سنة 1944م في تقرير اللجنة الاستشارية للتعليم عن "التربية المقارنة" وصدر أول تعريف محدد للتنمية داخل الدوائر الاستعمارية البريطانية، قدم في مؤتمر "كامبريدج" الصيفي حول الإدارة الإفريقية سنة1918م، هذا إلى جانب فرض التبعية الاقتصادية وخلق الازدواجية الاقتصادية والإيكولوجية والتكنولوجية داخل تلك الدول، ومن هنا فإن التحرر السياسي أو الثورة الوطنية هي المقدمة الجوهرية والحتمية لأية تنمية أو تحديث حضاري جاد داخل تلك المجتمعات[100].

أولا: المظاهر المتعلقة بالنظام السياسي:

تمتاز النظم العربية في عمومها بعدد من المظاهر، متفاوتة من حيث درجتها ومن حيث زمانها من دولة إلى أخرى، فالتقاء الحضارتين الإسلامية والعربية أدى إلى ظهور ثلاثة تيارات فكرية: الأول يرفض كل ما في الحضارة الغربية، ويدعو للعودة إلى الإسلام، والأخذ بكل ما في الحضارة العربية والإسلامية، والثاني هو التيار الليبرالي العربي، الذي يرى أن الغرب هو النموذج الذي يبيح أن يحتذي، إذا أرادت الأمة العربية النهوض والتقدم، بينما التيار الثالث تيار الأصالة والمعاصرة يدعو إلى الأخذ بإيجابيات ما في الحضارتين وعدم التخلي عن التراث العربي الإسلامي والابتعاد عن الأخذ من الحضارة الغربية.

- **التجزئة والانقسام الداخلي:** حيث أصبح في كثير من الأحيان الولاء للأسرة والقبيلة أو الإقليم يسبق الولاء للوطن أو الدولة أو الأمة.

---

[100]– ب، ص، م: "التنمية في الوطن العربي" في منتديات إقليمية على الموقع الالكتروني http://vb1.alwazer.com/t85148.html تم التصفح يوم: 2014/05/05م على الساعة 13:35.

- **انغلاق النخب السياسية والتوالد الذاتي:** وهذا يعني أنه على الرغم مما قد يتميز به المجتمع من قابلية للحراك الاجتماعي في المستويات الدنيا الوسطى، إلا أن دائرة التجنيد والاختيار السياسي مغلقة، وهذا يعني أن توريث الحكم في الوطن العربي، لا زالت ميزة سياسية، وبغض النظر عن الأنظمة الملكية الوراثية هناك ما سماه البعض الجمهوريات الوراثية.
- **الضعف في مستوى المشاركة الشعبية وعدم فاعليتها:** ويعود ذلك إلى تسلط النظم الفردية وغياب الحريات العامة، وعدم احترام حقوق الإنسان وتغيب مؤسسات المجتمع المدني وتوجيه مؤسسات التنشئة الإجتماعية بشكل تخدم معه الأنظمة السياسية[101].
- **غياب الاستقرار السياسي:** نتيجة لعدم توفر العدد الكافي في المؤسسات السياسية القادرة على استيعاب القادمين الجدد في الحياة السياسية وتزايد الدور الذي تلعبه المؤسسات العسكرية في العالم العربي.

ونتيجة لتلك الأوضاع السياسية التي سادت العالم العربي في تلك الفترة كانت الأنظمة الحاكمة في هذه الدول تطالب بتحسين الأوضاع السياسية، حتى تستطيع أن تحسن من أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلا أن جميع المحاولات التي بذلت في سبيل القضاء على حالة التخلف وتحقيق التنمية بجميع جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية فشلت وبقيت شعوب تلك الدول تعيش مشكلة التخلف ونتائجها، وكذلك عدم إمكانية التناوب الديمقراطي على السلطة السياسية في مجتمع الوطن العربي، وهذا يعود إلى أن الأنظمة السياسية العربية لا تملك قواعد واضحة للعمل السياسي الديمقراطي ولا توجد فيها ايديولوجية مستقرة، إنما تطغي عليها الإعتبارات الشخصية مما يفقد الجماهير صدقية المعارضة الشرعية وكذلك جدوى العمل العام وبالتالي فإن النخب السياسية الحاكمة في الوطن العربي، استندت إلى شرعية القوة عموما لحفظ سلطتها وإعادة انتاجها، لكنها حاولت إلى جانب ذلك بناء تلك الشرعية السياسية، ولم يكن ذلك شأن النظم الحزبية فحسب بل شمل كل النظم، والحاصل أن عموم الأنظمة العربية واجهت اخفاقات أضعفت كثيرا شرعيتها التي هي كانت شرعية ضعيفة في الأساس، ولا يزال هذا الوضع مستمرا في كثير منها[102].

فقد أنتجت الأنظمة العربية وخلال تاريخها الطويل حياة سياسية صعبة وقاسية على الإنسان العربي، إما لأنها لم تواكب العصر ومستجداته، أو لأنها لم تف بمتطلبات الإنسان العربي في النهضة والعمل العربي المشترك والوحدة وغير ذلك من الأهداف والطموحات، أو أن بعضها بقي يمارس السلطة بأسلوب وآليات قديمة لا تتكافئ مع حقوق الإنسان العربي المتعاظمة، لأن تحديات المرحلة أوجبت عليه البحث عن دور له في وطنه وأمته وحتى في العالم.

---

[101]– محمد الشافعي، محمد الزغبي، سياسات التكيف الهيكلي وأثرها على التنمية السياسية، ب، د، ن، (الأردن، 2005)، ص ص 89،90.

[102]– حسن بن كادي، التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2007–2008 ، ص88.

وكان هذا معناه أن الحياة السياسية في الوطن العربي بحاجة ماسة إلى تنمية سياسية، تترافق وتتماشى مع تنمية اقتصادية اجتماعية وثقافية، تتجاوز الحالة السياسية التقليدية التي تفتقر بطبيعتها وبنيتها إلى طبقة متوسطة تشكل الرهان الحقيقي في النهضة والتنمية، غير أن التنمية السياسية المطلوبة للوطن العربي، هي التي تقوم على أساس أن الإنسان العربي يمثل جوهر التنمية وهدفها الأول، وليس من المبالغة بشيء القول بأن أهمية التعبئة السياسية بالنسبة للوطن العربي، تكمن بما تضفيه الحياة السياسية من تحديث سياسي وارتقاء بالسلوك الاجتماعي و السياسي وتطوير بنية الاحزاب العربية وفكرها على نحو يجعلها تتخلى عن الاطروحات و الشعارات التي كانت تضعها في موقع احتكار السلطة واقصاء الاحزاب المنافسة وحجز نشاطها السياسي[103].

إن الواقع العربي وصل الى حالة من الركود يفرض قساوة الواقع و تفصيله الى الحد الذي يتناهض إرادة الناس و توجهاتهم و تطلعاتهم المشروعة فالواقع هو الذي يحدد تلك الاتجاهات التي تلتزم بها التنمية السياسية باعتبارها عوامل متغيرة محسوبة و مخططة و مدروسة تستهدف تحديث الحياة السياسية العربية كما نتصورها والملاحظ أن الأنظمة السياسية العربية في اغلبها اما قائمة على اساس الحزب الواحد ،او العائلة الواحدة او ابناء جهة واحدة ومن هؤلاء تتكون الاجهزة القيادية و الرئاسية. وعلى رأس هذه الاجهزة مجموعة من الاشخاص الذين ينتمون الى تلك النظم لسياسية بصلات كثيرة من خلال مواقعهم في السلطة التي يضعون عليها طابعا سياسا خاصة في اطار توزيع السلطات.

ان الواقع السياسي يشير الى ضعف التجاوب مع تطلعات الناس والاستجابة للغايات والاهداف التي ينشدونها، و المتمثلة باستكمال التحرر السياسي وامتلاك السيادة والاقتراب نحو الوحدة ،التي تمثل معركة المستقبل العربي على اختلاف مستوياتها وتسمياتها[104].

ثانيا: مظاهر متعلقة بالمشاركة السياسية:

تعتبر المشاركة السياسية مبدأ ديمقراطي من اهم مبادئ الدولة الوطنية الحديثة، مبدئ يمكننا ان نميز في ضوئه الانظمة الوطنية الديمقراطية التي تقوم على المواطنة و المساواة في الحقوق و الواجبات ، من الأنظمة الاستبدادية الشمولية او التسلطية لتي تقوم على الاحتكار .

---

[103]– فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، عمان، 2008، ص138.

[104]– فارس رشيد البياتي، مرجع سابق ،ص142

ويمكن القول ان المشاركة السياسية هي التعبير العلمي عن العقد الاجتماعي الطوعي ،لا في مفهومه فحسب بل في واقعه العلمي ايضا ومن ثم فان المشاركة السياسية مشروطة بالانتقال من "الجماعة الطبيعية" الى الجماعة المدنية "[105] من المجتمع التقليدي الى المجتمع الحديث من مجتمع الشغل و الانتاج والمصالح المختلفة المتباينة و التنافس والاعتماد المتبادل ، اي انها مرتبطة بالاندماج الوطني او الاندماج القومي من الانشطار والتناثر الى الوحدة ، وحدة الاختلاف ، ومن الملة الى الأمة ، والانتقال من وضعية ما قبل الدولة الوطنية لثلاثة اركان: الوطن، الشعب، السلطة السياسية"[106]

ولقد أظهرت التجربة التي مرت بها الاقطار العربية المختلفة منذ قدر لها من الاستقلال السياسي الى وقتنا الراهن ، ان المشاركة السياسية فيها انتهت من حيث الواقع الى الاخفاق بدرجات متفاوتة ، حيث فشلت النظم العربية المعاصرة في توسيع قاعدة المشاركة السياسية وتحقيق الديمقراطية الراسخة ،فالمعروف ان الانظمة السياسية العربية ، تعاني عدة أزمات من ابرزها أزمة المشاركة السياسية ،التي يمكن تحديد أهم تجلياتها و أبعادها كما يلي :

الاختلال في شرائح المجتمع السياسي بمعنى تقلص واضح في شرائح للمشاركين و المهتمين، وتضخم ملحوظ في شرائح غير المهتمين.

- مشاركة شكلية موسمية غير فعالة تتجلى في الانتخابات غير نزيهة وغياب المعارضة الحقيقية.
- مشاركة اجبارية متحكم فيها تأخذ شكل التعبئة ، بغرض المساندة الشكلية للنظم الحاكمة ، دون أن تعبر عن مشاركة حقيقية نابعة من اهتمام المواطنين بما يجري حولهم في المجتمع السياسي و أرادته . وقدرته على التأثير فيما يتخذ من قرارات كما تتصف المشاركة السياسية في الوطن العربي بالشكلية و عدم الفاعلية ، فالقرارات السياسية تتخذ بالفعل من القيادات السياسية العليا ثم تكون دعوة الجماهير للمشاركة -من خلال التصويت- في الانتخابات تخضع لصور كثيرة من التلاعب و التزوير من جانب السلطة الحاكمة ومن هنا لا يقوم المواطن العربي بدور حقيقي في عملية صنع القرارات بم في ذلك اختيارحاكم الدولة وأعضاء المجالس النيابية و المحلية ،بل عادة ما يجد ذلك المواطن نفسه خاضغا لقرارات و سياسات لم يسهم حقيقة في صنعها .ولا تعبر عن أماله و مطالبه. والملاحظ أن المشاركة السياسية في البلدان العربية ليست شكلية و غير فعالة فقط و لكنها أيضا "موسمية" بمعنى أنها تقتصر على مستوى وطني عام أو محلي أو استفتاء بخصوص مسألة وطنية

---

[105]– ب، ص، م: "المشاركة السياسية"، على الرابط الالكتروني: http://www.mokarabat.com/s678.htm
تم التصفح يوم :2014/05/05 على الساعة :12:20.

[106]– عبد الحق لبيض، أية مسؤولية لسؤال المشاركة السياسية في العالم العربي؟ (الحوار المتمدن، العدد2178–2008–02–01)
تم التصفح يوم:2014/05/05 على الساعة 12:40 على الرابط الالكتروني: www.libya forum.org/.../index.php?

أو قومية مهمة ، أما البعد الاخر لأزمة المشاركة السياسية في النظم العربية ، فيتمثل بكون المشاركة فيها أقرب الى التعبئة منها الى المشاركة بالمعنى المحدد المتفق عليه ، أي المشاركة كمبدئ أساسي و اجراء نظامي يشكلان جوهر الممارسة السياسية الديمقراطية[107].

إن إخفاق النظم السياسية العربية في توسيع قاعدة المشاركة السياسية يرجع الى شبكة معقدة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، ويمكن ابراز هذه العوامل على النحو التالي:

- التفاوت الاجتماعي الاقتصادي الحاد، و عدم ضمان الحد الادنى للكفاف الاقتصادي.
- انخفاض درجة الوعي السياسي نتيجة لانتشار الامية، ونقص الخبرة وغياب الحرية الاعلامية
- ضعف المشاركة في المجالات الاخرى غير السياسية للحياة الاجتماعية
- غياب او ضعف الفئات و القوى الاجتماعية الوسطى .
- طغيان العنصر الشخصي على العملية السياسية وما يرتبط من انعدام المؤسسية.
- ضعف التنظيمات الوسيطة (بين السلطة و المجتمع) من أحزاب سياسية و جماعات مصالح (جماعات الضغط)[108]

وعليه فالحديث عن المشاركة السياسية يعتبر جزء من منظومة متكاملة الاجزاء و المفاصل و لا يمكن مقارنة جزء منها دون ربطه بالأجزاء الاخرى الملتحقة معه بنيويا و وظيفيا من هنا فان الحديث عن مفهوم المشاركة السياسية لا يستقيم الا عندما نتناول من داخل تشكيلاته التاريخية مما يعني ان الحديث عن المشاركة السياسية في العالم العربي يضل ناقص الشرعية[109].

ثالثا: مظاهر متعلقة بالفساد السياسي:

الفساد السياسي او الفساد عموما ظاهرة مركبة تعرفها جميع النظم بنسب متفاوتة ، الا أنه توجد علاقة عكسية بين الفساد السياسي و المشاركة السياسية بمعنى أنه كلما انخفضت درجة المشاركة السياسية كلما تزايدت احتمالات ظهور الفساد السياسي وارتفعت حدته والعكس صحيح . و ترجع خطورة الفساد السياسي الى ما يحدث من ازدواجية بين النظام السياسي الرسمي أو القانوني وبين النظام السياسي الفعلي المترتب على الفساد و ما ينجم عن ذلك من انحلال و تفويض للنظام السياسي

---

[107]– خلف جراد، "أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي وانعكاساتها"، (الوطن، العدد 1891، سوريا: 2013/08/17.)
تم التصفح يوم: 2014/05/05 على الساعة 15:30 على الرابط الالكتروني: www.alwatan.sg/view.aspx?id=4884

[108]– عبد الرحمان تيشوري، "من مؤسس المشاركة في الحياة العامة؟"، على الرابط الالكتروني: www.aataychaacs.net.org
تم التصفح يوم: 2014/05/06 على الساعة 20:25.

[109]– عبد الحق لبيض، مرجع سابق، ص115.

القائم[110]، كما يتعلق هذا النمط من أنماط الفساد بطبيعة الحكم والممارسة السياسية و أليات العمل السياسي السائدة في مؤسسات الدولة . ويظهر هذا النمط واقعيا من خلال اساءة استخدام السلطة العامة (الحكومة) من قبل النخب الحاكمة الاهداف الغير المشروعة ، وعادة ما تكون ممارستها سرية من أجل تحقيق مكاسب نفعية شخصية تتجسد في عجز مؤسسات الدولة و قطاعاتها المتعددة والمتنوعة عن القيام بمهامها ووظائفها وواجباتها و المتمثلة في البناء السليم المتوازن بسبب شخصنة عملها و تكريس مختلف خطوط الانحرافات المالية و مواقعها و مخالفات القواعد و الاحكام التي تنظم عمل النسق السياسي في الدولة[111] .

يمثل الفساد تحديا خطيرا، في وجه التنمية، فهو على الصعيد السياسي يفوض الديمقراطية والحكومة الجيدة بتعويم أو حتى تغيير مسار العملية الرسمية. أما الفساد في الانتخابات والهيئات التشريعية فيقلل من المساءلة ويشوبه التمثيل النيابي في عملية صنع القرار السياسي. أما الفساد القضائي فانه يعرض سيادة القانون للخطر والفساد في الادارة العامة وينجم عنه التوزيع غير العادل للخدمات أي بمعنى أوسع ينحدر الفساد في القدرة المؤسساتية للحكومة لأنه يؤدي الى اهمال اجراءاتها واستنزاف مصادرها فبسببه أي الفساد تباع المناصب الرسمية و تشترى، كما يؤدي الفساد الى تفويض شرعية الحكومة وبالتالي القيم الديمقراطية للمجتمع كالثقة والتسامح[112] ان الفساد يحتاج في الدول العربية الى مؤسسات كالمجالس العليا للحسابات و الى قضاء مستقل و نافذ و بالتالي يجب خلق ثقافة جديدة تربط المسؤولية بالمحاسبة و تخلق منظورا جديدا للمال العام وللإدارة و الحكومة وهي الركائز الغير مباشرة لمجتمع سياسي وهي طبعا تزرع الثقة بين الافراد و الدولة وذلك عن طريق علاقة الحاكم بالمحكوم و المستثمرين بالمؤسسات[113].

رابعا: المظاهر المتعلقة بالديمقراطية في الوطن العربي:

يتميز العالم العربي بشكل متزايد بأنه واحد من المناطق الاقل ديمقراطية في العالم، فليس هناك بلد عربي واحد فيه برلمان منتخب انتخابا حرا .

---

[110]– طارق فتحي، "الفساد السياسي(النظرية و التطبيق)"، الأهرام الرقمي، جويلية 1993 على الرابط الالكتروني:
Http://cligital.ahram.eg/articles.aspx ?Serial=217552&eid=489
تم التصفيح يوم :05|05|2014 على الساعة 15:50.

[111]– نبيل علي صالح "الفساد في العالم العربي"، الأوان، يناير 2008 على الرابط الالكتروني: www.alawan.org./article1126.html
تم التصفح يوم: 05\05\2014 على الساعة 16:25

[112]– ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، الفساد السياسي.، على الرابط الالكتروني http://ar.wikipedia.org/wiki
تم التصفح يوم: 05|05|2014 على الساعة 16:35.

[113]– ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، الفساد السياسي.، مرجع سابق.

وكثيرا من الدول العربية يحكمها رجال طاعنون في السم يدعمهم الجيش، و ليس هناك ما يشير الى ان هؤلاء الحكام يريدون أن يعطوا الفرصة للشعوب العربية لان تختار خليفة لهم، ولكن هناك بعض المؤشرات الى ان المنطقة في أخر الامر تسير ببطيء نحو شكل من أشكال الحكم الاكثر ديمقراطية .وهكذا فالديمقراطية في العالم العربي متفاوتة الفرص و الحظوظ ، ففي بعض الدول العربية تتقدم الديمقراطية بخطى حثيثة، في حين أنها تتراجع دول عربية أخرى، ولكن الوقت يخدم مصالح المصلحين ففي العالم العربي أعداد متزايدة من العاطلين عن العمل المطالبين بالتغير[114]. ولعل ما أثبتته الثورات و الحركات الاحتجاجية العربية تهدف الى تحقيق ، الديمقراطية بمفاهيمها الرئيسية ابتدأت بثورة سلمية عنيفة في تونس ثم امتدت هذه الثورة السلمية الى مصر و نتيجة ذلك سقط النظامان فيهما، وهما تخطوان خطوات مهمة من أجل استكمال مقومات الثورة و اقامة نظام جديد فيهما، رغم بعض المخاوف التي مازالت موجودة و لكنها متناقضة و كان ذلك ربيعها، ثم انتقلت هذه الانتفاضة الى اليمين حيث بدأت بمطلب تحقيق اصلاح جذري لم يستبعد المفاوضات مع النظام كوسيلة لتحقيق هذا الهدف ثم تطورت بعد استخدام السلطة للعنف في مواجهتها الى مطالب اسقاط النظام القائم، في بلدان المغرب العربي، وتحديدا في المغرب بالذات، فقد استبق ملك المغرب بالمظاهرات بتشكيل لجنة لإعادة النظر في الدستور لزيادة صلاحيات رئيس الحكومة ومجلس الوزراء و أمورا أخرى بهدف تخفيف طبيعة الملكية أما في الجزائر فقد حصلت فيها المظاهرات التي قمعها بالقوة، ولكن الوضع فيها يختلف بكثير عما حدث في الاقطار العربية الاخرى التي تمت الاشارة الى أحداثها[115] ، فقد أظهرت المرحلة الانتقالية التي تلت الثورات في بعض البلدان العربية، وخاصة في مصر و تونس و ليبيا . أن تطبيق الديمقراطية في العالم العربي ليس بالسهولة التي كان يتصورها البعض قبل الثورات. فالكثير من مثقفينا وسياسينا واعلامينا وكتابنا كانوا يعتقدون أن الديمقراطية يمكن أن تبدا اوتوماتيكيا في بلادنا بمجرد سقوط الديكتاتوريات وإجراء انتخابات حرة وحقيقية لكن الاوضاع التي تشهدها بلدان الربيع العربي. بما فيها سوريا أظهرت أن الديمقراطية ما زالت سرابا في هذا الجزء من العالم لأسباب تتعلق بتركيبة المجتمعات العربية ذاتها من الناحية السياسة والعقائدية فنحن حتى الان مازلنا مجتمعات قبلية وعشائرية وطائفية ومذهبية و"ميتافيزيقية" وهو ما يتعارض تماما مع جوهر الديمقراطية بشكلها الغربي. المتعارف عليه، فقد أظهرت معظم الانتخابات التي جرت قبل الثورات العربية[116]. وبعدها أن الشعوب مازالت تصوت في الانتخابات على أساس طائفية وعشائرية وقبلية وجهوية ومناطقية على أساس وطنية. وإن غياب

---

[114] – ب ص م، الديمقراطية في العالم العربي، bbc، العدد 23، 2002/01/01، على الرابط الالكتروني:
www.ahewar.org/debat/show.art.asp=644
تم التصفح يوم: 05|05|2014 على الساعة: 17:00

[115]– خير الدين حبيب، "حول الربيع العربي"، 2011/04/01، ص08.

[116]– فيصل القاسم، "الديمقراطية العربية على طريقة داحس و الغبراء!"، القدس العربي، 01 نوفمبر 2013 على الرابط الالكتروني :
www.alquds.co.uk/?p=99238

الصراعات الطائفية في البلدان مثل تونس ومصر لا يعني أبدا أن تحقيق الديمقراطية يمكن أن يكون أسهل بكثير في البلدان الأخرى، لا أبدا، فقد أظهرت الثورتان المصرية والتونسية أن الصراع السياسي القائم على الأحقاد الدينية والعلمانية لا يقل خطورة في إعاقة مسيرة بناء الديمقراطية[117].

وبالتالي فإن غياب الديمقراطية والمتمثل في انسداد القنوات الشرعية للمشاركة السياسية، عامل مهم في فهم أسباب قيام الثورات، ولكنه متغير غير كاف حيث نجد أن الأنظمة السلطوية التي تستطيع توفير درجة عالية من الرفاهية أو مستويات مرتفعة من التنمية تميل إلى الاستقرار وعدم حدوث ثورة أو احتجاجات قوية.

وبالتالي فإن غياب الديمقراطية كسبب للثورة يتمثل في المشكلات التي تترتب على غيابها والتي تؤدي إلى تفاقم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية واحتكار السلطة والفساد وغياب حقوق الانسان مما يدفع المجتمع إلى الرغبة في تغيير الوضع الراهن من خلال الثورة[118].

المطلب الثاني: الواقع الاقتصادي للتنمية في الوطن العربي

إن الواقع الاقتصادي العربي يحتوي على بيانات كبيرة بين الساحات العربية المختلفة ذلك أن سنة 2013 شهدت حالة وفرة اقتصادية جديدة في دول مجلس التعاون الخليجي من جهة وبالأرجح مزيدا من الصعوبات الاقتصادية لدى العديد من الدول العربية الأخرى نظرا للأوضاع السياسية أو الأمنية المضطربة أو لاستمرار الأزمة الاقتصادية لدى دول الاتحاد الأوروبي وهي الشريك الأساسي للدول العربية المتوسطية سواء في التجارة الخارجية أو الاستثمارات الخارجية أو تحويلات المغتربين في تلك الدول. إن هذا التناقض الحاد في المشهد الاقتصادي العربي يجب أن يفتح المجال بشكل أوسع لتفعيل مؤسسات العمل العربي المشترك. خاصة المؤسسات المالية في السعي إلى ردم الهوة المتعاظمة بين المجتمعات العربية من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية[119].

وإن السياسة التي تتبعها الدول العربية في الوقت الراهن تكون تابعة للدول الكبرى في العالم وسبب ذلك التبعية ضعف اقتصاديات معظم الدول العربية الأمر الذي يترتب عليه تبعية سياسية أي المعونات والقروض

---

[117]– فيصل القاسم، مرجع سابق.

[118]– محمد بهاء الدين، الثورة والديمقراطية، العدد 3406، الحوار المتمدن، مصر: 2011 على الرابط الالكتروني:
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=264635
تم التصفح يوم: 2014/05/06 على الساعة 10:20.

[119]– ب، ص، م، الاقتصاد العربي في 2013 تباينات حادة وفرص مواتية، منتدى الشرق على الرابط الالكتروني:
www.sharqform.org/mode/26.
تم التصفح يوم: 2014/05/06 على الساعة 20:00

(التبعية الاقتصادية) يترتب عليها (تبعية سياسية) أي التأثير على صناع القرار في معظم الدول العربية وتكون سياسات معظم هذه الدول وقرارها السياسي تابع للدول الكبرى[120].

ومن هذا المنطلق تثار مسألة التبعية الاقتصادية على اقتصادات وثقافات وسياسات الدول العربية باعتبارها ظاهرة خطيرة، ظهرت بجلاء ووضوح مع بداية العشرية الأخيرة من القرن العشرين أي مع تدشين ما أصبح يصطلح عليه بالنظام العالمي الجديد الذي يقوم على عولمة المعالم وجعله قرية صغيرة تدوب فيها الحدود الوطنية[121].

وإن مظاهر التراجع أو الانهيار التي أصابت المكونات الاقتصادية في بلادنا العربية لم يكن ممكنا لها أن تنتشر بهذه الصورة بدون تعمق للمصالح الطبقية للشرائح الاجتماعية البيروقراطية التي كرست مظاهر التخلف عموما والتبعية خصوصا في هذه البلدان، بما يضمن تلك المصالح ،فالعجز في الميزان التجاري وتراجع الانتاج هو أحد تعبيرات التخلف في تطوير الصناعة التحويلية وتزايد مظاهر وأدوات التبعية التجارية، وكذلك بالنسبة للعجز في ميزان المدفوعات والديون والمساعدات المالية وتحكم الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد الوطني كمظهر أساسي من تجليات التبعية المالية رغم الارتفاع الكمي في الناتج المحلي الاجمالي لبلدان الوطن العربي الذي وصل عام 2005 إلى 1066 مليار دولار، وقد كان طبيعيا في ضوء هذه المعطيات التي تؤكد على تعميق مظاهر التخلف والتبعية واحتجاز التطور، ولقد كان من الطبيعي في ظل سيادة قانون التبعية أن يتراجع ترتيب معظم بلدان الوطن العربي في سلم التطور العالمي[122].

كما أنه هناك حقيقة أكدتها الدراسات الفكرية التي قام بها مجموعة من المفكرين الاقتصاديين بتعدد توجهاتهم الفكرية على أن معدل الربح في النظام الرأسمالي

يتجه على المدى نحو التدهور والتراجع على مستوياته، ومن هنا تتأكد نظرية الدورة الاقتصادية التي تبدأ في مراحلها الأولى بالازدهار ثم تليها بعد ذلك فترة من الكساد والأزمة[123].

من جانب أخر نجد أن الواقع الاقتصادي شهد انعكاسات من جانب التطورات الاقتصادية الدولية على اقتصاديات الدول العربية أي أن الوضع الاقتصادي العربي في عام 2011 تأثر بمتغيرات عديدة يمكن تقسيمها إلى متغيرات

---

[120]– ب، ص، م، التبعية في الوطن العربي، إلى أين؟ والى متى؟ منتدى صداقة سوفت، الأربعاء 15 يناير 2014 .11:28على الرابط الالكتروني: http://sadakasoft.ahla montada.net/t12802-topic
تم التصفح يوم 2014/05/06 على الساعة 21:10

[121]– عبد الله السطي، توابع التبعية دراسة في ميكانزيمات أزمة تخلف مجتمعات العالم الثالثية، شبكة النبأ المعلوماتية، 20 كانون الثاني، 2006 على الرابط الالكتروني: www.annabaa.org تم التصفح يوم: 2014/05/06 على الساعة 21:36

[122]– غازي الصوراني، حول التبعية وتخلف المجتمع والاقتصاد العربي وسبل التجاوز والنهوض، العدد: 1835، محور التمدن، 2007 على الرابط الالكتروني: www.ahewar.org تم التصفح يوم: 2014/05/06 على الساعة 22:00

[123]– غازي الصوراني، المرجع السابق.

داخلية وأخرى خارجية حيث تحتوي كل منهما على معطيات اقتصادية ومالية وسياسية مختلفة، كما أن تأثيرها لم يكن في اتجاه واحد، ومن ثم فما شهدته الاقتصادات العربية من حيث تطورات خلال هذا العام هو حصاد تفاعل تلك المتغيرات مع بعضها البعض وأهم تلك المتغيرات:

- أزمة الديون في منطقة اليورو وما نجم عنها من تدابير التقشف التي اتخذتها الدول الأوروبية للسيطرة على عجز الموازنة وهذه التدابير أثرت على اقتصادات الدول العربية عام 2011 من خلال انخفاض الطلب على صادراتها.
- التحولات السياسية في بعض الدول العربية والتي أثرت سلبا على اقتصادات المنطقة عام 2011.
- ارتفاع أسعار النفط خلال عام 2011 فالنفط يشكل نحو 70 % من الصادرات العربية، ومن ثم فارتفاع أسعاره يؤثر ايجابيا على بعض دول المنطقة.

ومن خلال ما تم طرحه نستطيع القول بأن الواقع الاقتصادي للتنمية في الوطن العربي تأثر بشكل عميق خلال عام 2011 جراء كل من التطورات الجيوسياسية التي شهدتها المنطقة والتغيرات السياسية التي شهدتها بعض الدول العربية[124].

المطلب الثالث: الواقع الاجتماعي والثقافي

إن أي نظرة إلى واقع المجتمع العربي لا تخلو من تأثيرات إيديولوجية لاستنباط خصائصه العامة تبعا للتيارات الفكرية، والتي يبحث كل منها عن حقيقة الواقع المجتمعي بمواصفات جاهزة تعمل على جعل الواقع مطابقا للفكر دون تمحيص مكوناته الحقيقية[125].

إن تدهور الأوضاع المعيشية للمواطن العربي، خاصة في الدول الأقل نموا، والتي تواجه تحديات خطيرة تجعلها عاجزة عن الوفاء بالأهداف التنموية للألفية وبما يؤدي إلى إشعال العديد من الأزمات الاجتماعية والتي تتمحور حول:

أ- البطالة:

تعتبر البطالة من المفاهيم التي أخذت أهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل، لذا استحوذ موضوع البطالة بشكل رئيسي على عناية أصحاب القرارات السياسية، وكذا على اهتمام الباحثين في المجالين الاجتماعي والاقتصادي ،باعتباره موضوعا يفرض نفسه بشكل دائم وملح على الساحة الدولية عموما والساحة العربية خصوصا، وتمثل قضية البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم العربي باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، ولعل أسوء وأبرز

---

[124]– صندوق النقد العربي، المركز العربي الموحد 2012، أبو ظبي، الإمارات، على الرابط الالكتروني:
http://www.amf.org.ae.economic@amfad.org.ae.
تم التصفح يوم: 2014/05/05 على الساعة 12:20

[125]– محمود عبد الجبار العبيدي، مرجع سابق، ص462.

سمات الأزمة الاقتصادية التي توجد في الدول العربية هي تفاقم مشكلة البطالة، أي التزايد المستمر المطرد في عدد الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه، والباحثين عنه دون أن يعثروا عليه، وتعد البطالة من أخطر وأكبر المشاكل التي تهدد استقرار الأمم والدول، وتختلف حدتها من دولة لأخرى ومن مجتمع لأخر، فالبطالة تشكل السبب الرئيسي لمعظم الأمراض الاجتماعية وتمثل تهديدا واضحا على الاستقرار السياسي.

كما تعتبر البطالة من أشد المخاطر التي تهدد استقرار وتماسك المجتمعات العربية، وتختلف أسبابها من مجتمع عربي إلى أخر، وحتى أنها تتباين داخل نفس المجتمع من منطقة إلى أخرى. وبناءا على ما تقدم يمكن حصر أهم الأسباب التي تقف وراء تنامي الظاهرة في البلدان العربية:

- إخفاق خطط التنمية الاقتصادية في البلدان العربية.
- نمو قوة العمل العربية سنويا.
- انخفاض الطلب إلى العمالة العربية عربيا ودوليا.
- المنعكسات السلبية للمتغيرات الدولية على العمالة العربية[126].
- معدل النمو السكاني في الوطن العربي والذي يعد من أعلى المعدلات العالمية.
- عدم مواكبة النظام التعليمي العربي لمتطلبات سوق العمل، وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة نسبة البطالة بين حملة المؤهلات الدراسية عنها في أي شريحة أخرى، فعلى سبيل المثال لا تتعدى نسبة البطالة في الأميين في مصر 4،1 %

- تراجع نسبة نمو الناتج القومي الداخلي الإجمالي للدول العربية من 6% عام 2000 إلى 1،5% عام 2001، و3% خلال الفترة الماضية[127].

جدول رقم -10- معدل البطالة في الدول العربية 2008.

الدولة	معدل البطالة (%)
الأردن	13.3
الإمارات	2.40
البحرين	15.0
اليمن	14.0

[126]– خالد سيفو، البطالة في الوطن العربي، منتدى العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: 07 نوفمبر 2010 على الرابط الالكتروني:
http://Onsedz.ida3.org/t251-topic
تم التصفح يوم: 2014/05/05 على الساعة 22:45.

[127]– أحمد العثيم، مشكلة البطالة في الوطن العربي –الآثار والحلول– ، المدى، المركز الموريتاني للدراسات والإعلام على الرابط الالكتروني:
www.elmada.net/spip.php?article2371
تم التصفح يوم: 2014/04/06 على الساعة 10:00.

الجزائر	12.9
جيبوتي	59.0
السعودية	11.8
السودان	18.7
سوريا	9.00
الصومال	*NA
العراق	18.0
عمان	15.0
فلسطين	16.3
قطر	0.60
الكويت	2.20
لبنان	20.0
ليبيا	30.0
مصر	8.7
المغرب	2.10

***البيانات غير متوفرة**

المصدر: على جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي.

- تطبيق سياسات الانفتاح الاقتصادي في العديد من الدول العربية وما صاحبها من تطبيق لبرامج الخصخصة وهو الأمر الذي أدى إلى تسريح أعداد كبيرة من العاملين.
- عدم إقبال الشباب على العمل المهني بسبب النظرة الاجتماعية لذلك العمل، والتخوف من تحمل المخاطرة في الأعمال الحرة والميل إلى الأعمال المستقرة ذات الدخل الثابت.
- ضعف قواعد البيانات العربية والمعلومات حول الباحثين عن العمل وهو الأمر الذي يضفي غموضا على حجم سوق العمالة في الوطن العربي[129]، ومن خلال ما تم طرحه تعد مشكلة البطالة واحدة من أخطر المشكلات التي تواجه المجتمعات العربية، كما تعتبر أيضا أحد التحديات التي يجب على الدول العربية الانتباه لها حاليا. حيث يتوجب عليها أن تسرع في العمل على إيجاد السياسات والاستراتيجيات التي يمكن من خلالها مواجهة هذه المشكلة حتى لا تتفاقم المشكلات المترتبة عليها، وعليه وجب ضرورة اتخاذ التدابير التالية:

---

[129]– أحمد العثيم، مرجع سابق.

1- السعي لتحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي العربي.
2- ربط البرامج التعليمية والتدريبية في الدول العربية باحتياجات سوق العمل بها.
3- ضرورة الاهتمام بالصناعات الصغيرة والحرف اليدوية والتي من شأنها استقطاب عدد كبير من اليد العاملة إذا ما لقيت الدعم اللازم من طرف الحكومات العربية.
4- توفير رؤوس الأموال وذلك من خلال اعتماد استراتيجية عربية موحدة لاسترداد الأموال العربية المهاجرة.
5- اعادة بث نشاط لجان الزكاة لتمويل بعض المشروعات الفردية الخاصة والتي من شأنها التقليل من أزمة البطالة[130].

ثانيا: الفقر

تعتبر ظاهرة الفقر، ظاهرة جد مهمة في تحديد الملامح العامة لأي اقتصاد من اقتصاديات الدول، فهي ظاهرة لا تخلو أي دولة منها، وهي قضية مألوفة ومتناولة من حيث أنها ظاهرة اقتصادية، اجتماعية، لجميع الشعوب، والحضارات والمجتمعات، في جميع العصور. إن الفقر اضافة إلى معطيات أخرى كالجوع أو المرض، الجهل، ونقص الفرصة للتنمية الذاتية، هي قدر الغالبية العظمى من الناس، والفقر ليس شيئا جديدا، وإنما الجديد هو إدراك هذا الفقر والعمل على القضاء عليه، تعرفه المنظمات الدولية "على أنه الحالة الاقتصادية التي يفتقد فيها الفرد الدخل الكافي للحصول على المستويات الدنيا من الرعاية الصحية والغذاء والملبس، التعليم وكل ما يعد من الاحتياجات الضرورية لتأمين مستوى لائق للحياة"

واتسع هذا المفهوم وأصبح أكثر شمولا خصوصا بعد قمة **كوبنهاغن 2006** التي شددت على أهمية حصول الفرد على الحد الأدنى من الحياة الكريمة، وتأمين بيئة سليمة، وفرص المشاركة الديمقراطية في اتخاذ القرارات في جوانب الحياة المدنية[131]، ويعتبر الفقر في الوطن العربي سمة رئيسية رغم الموارد الاقتصادية الكبيرة وتنوعها بين الصناعة، الزراعة، الأيدي العاملة بالإضافة إلى النفط*.

إن الفقر بمختلف مظاهره يشكل خللا في قلب الوطن العربي الذي يصنف في مجمله ضمن دول الدخل المتوسط والمنخفض وبالتالي يندرج ضمن الدول والمناطق أقل دخلا في العالم إلا أن هناك دول غنية وأخرى فقيرة، وهذا لم يمنع من وجود فقراء داخل الدول الغنية، وفئة قليلة فاحشة الثراء ضمن هذه الدول، فدل العالم العربي تنقسم من حيث الثروة والفقر إلى:

---

[130]– خالد سيفو، مرجع سابق.

[131]– ب، ص، م: الفقر ظاهرة اقتصادية اجتماعية مقلقة هل سلمت منها الدول العربية؟ ، مجلة الدفاع الوطني على الرابط التالي:
www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?18674#.ulitaklgkw/2008/4/1
تم التصفح: الثلاثاء 06/05/ 2014 على الساعة 12:59.

(*) تطلق كلمة النفط (OIL) بمعناها الواسع على جميع الترسبات التي تتكون في باطن الأرض بصورة طبيعية (حنان رزايقية، صورية لشهب) الصراع الدولي على النفط الإفريقي ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر (ل.م.د) في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية ودراسات أمنية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2012-2013، ص15.

- **مجموعة الأقطار النفطية الغنية:** وتضم مجلس التعاون الخليجي وليبيا.
- **مجموعة الأقطار المتوسطة الدخل:** مصر، العراق، الأردن، سوريا، المغرب، تونس، الجزائر.
- **مجموعة الأقطار الفقيرة:** وتتمثل في: السودان، اليمن، الصومال، موريتانيا، جيبوتي، فلسطين.

***أسباب الفقر في الدول العربية:**

أ- الأسباب الاقتصادية للفقر:

- **على المستوى الوطني:** عادة ما يكون الفقر على مستوى الدولة مصحوبا بانخفاض في الدخل الفردي وعدم المساواة في توزيعه، ويمكن تقسيم الأسباب الاقتصادية إلى مباشرة وغير مباشرة.

- **المباشرة:** تلك العوامل ذات الأثر المباشر على متوسط الدخل المتولد على المستوى الوطني وعلى نمط توزيع الدخل في الاقتصاد.
- **غير المباشرة:** هي التي تعمل من خلال الآثار المباشرة، والتي تتمثل في أربع أسباب:

1- انخفاض معدل النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج الوطني الاجمالي.

2- انخفاض انتاجية العمل.

3- ارتفاع معدل أعباء الاعالة.

4- عدم المساواة في توزيع الدخل[133].

والعوامل التي يقوم عليها السبب المباشر هي:

- ارتفاع معدل النمو السكاني
- عدم سلامة سياسات الاقتصاد الكلي
- العوامل الخارجية التي تؤثر في امكانية الحصول على الموارد على مستوى الدولة.

- **على المستوى الخارجي:**

- تدهور شروط التجارة وعبء الدين، والحروب ونقص التعاون الاقليمي الدولي.
- وكذلك عدم سلامة السياسات الحكومية.
- انخفاض انتاجية العمالة وتعيين النظرية النيوكلاسيكية وجود علاقة نسبية بين الإنتاجية الحدية للعمال والأجور[134].

***محدودية استراتيجية محاربة الفقر في العالم العربي:** تتمثل سياسات محاربة الفقر في الوطن العربي في:

- غموض وتدبدب الاستراتيجيات والسياسات الخاصة بمحاربة الفقر.

---

[133]– مصطفى بوشامة، مراد محفوظ، ظاهرة الفقر في العالم العربي والإسلامي، أسبابها وآثارها على الرابط الالكتروني:
www.aljazera.net/news/pages/fe515a74-87a4-41f3-ad21-ff1e34aa1cd2
تم التصفح يوم: 2014/05/06 على الساعة 14:58.

[134]– مصطفى بوشامة، مراد محفوظ، مرجع سابق.

- عدم وجود هيئات مستقلة خاصة بمتابعة تطور الظاهرة وتقييم نجاعة وفعالية البرامج المسطرة من طرف الحكومات مقاربة فوقية وتحييد مشاركة الأفراد أو المجتمع المدني في صياغة السياسات العامة ومتابعة تنفيذها.
- نقص الصرامة والشفافية في استعمال الموارد اضافة إلى ظاهرة تدبير الموارد والفساد الإداري والاقتصادي.
- التوزيع الغير العادل للثروات بين فئات المجتمع الواحد.
- ضعف اقتصاديات هذه الدول وعدم تثمين العمل كمصدر استراتيجي للثروة أو بطريقة غير مباشرة تدعم اقتصاد سياسات اقتصادية رشيدة[135].
- هيمنة التنظيم البيروقراطي على مختلف المؤسسات مما ينعكس سلبا على تشجيع المبادرات الاستثمارية وخنق كل المشاريع المقترحة لمحاربة الفقر.
- اهمال المقاربة المبنية على الكفاءات في تسيير المشاريع وضعف الرقابة.
- اعتماد مقاربة كلية في محاربة الفقر واهمال التطوير الجهوي لهذه البلدان خاصة من حيث الاعتماد على دراسات علمية دقيقة تسمح للمناطق بتطوير ذاتها وبدعم من الحكومات.

مما لا شك فيه أن الحديث عن ظاهرة الفقر في العالم العربي سيستمر وسيزداد حدة كلما تعقدت يوميات هذه المجتمعات من خلال تطور الظواهر المرتبطة بالفقر، لذا يبقى أمام العالم العربي رهان كبير وهو التفكير جليا في مستقبلها ومحاولة استدراك ما فشلت فيه خاصة أمام النتائج الهزيلة التي حققتها في مجال محاربة الفقر مقارنة بدول أفقر منها من حيث الثروات الطبيعية[136].

اضافة إلى ما تم طرحه الفقر هو أدنى مستوى للمعيشة يعتبر من لا يحصل عليه ضمن الفقراء ويسمى هذا المستوى الأدنى من المعيشة "خط الفقر" وهو معيار أو مؤشر يمكن من خلاله الحكم على مقدار التطور في وضع التنمية الاقتصادية في أية دولة، فكلما ارتفع مستوى الفقر في دولة ما كلما كانت بعيدة عن التنمية الاقتصادية ويقدر خط الفقر على مفهوم الدخل أو على أساس الانفاق الاستهلاكي، ويهدف تحديد خط الفقر إلى التعرف على الأفراد الذين يستطيعون تأمين احتياجاتهم الأساسية ومن أهم وأشهر مؤشرات الفقر استخداما قياس نسبة عدد الفقراء إلى اجمالي السكان في المجتمع ويقدر حد خط الفقر عالميا بأن من دخله أقل من دولارين يومين هو تحت خط الفقر وتبين التقديرات المتاحة عن مؤشرات الفقر في الدول العربية لعام 2007 التباين الواضح بين هذه الدول، حيث أن نسبة الفقراء كانت تفوق 40% في الدول الأقل دخلا مثل اليمن، موريتانيا، فلسطين، الصومال، السودان، جيبوتي، جزر القمر، وتقع بين 10% و20% في كل من الأردن والبحرين،

---

[135]– رابح كشاد، اشكالية محاربة الفقر في العالمين العربي والإسلامي، البليدة، الجزائر: 2013/07/27 على الرابط الالكتروني:
www.startimes.com/F.aspx?t=53033939
تم التصفح يوم: 2014/05/06 على الساعة 14:10.

[136]– رابح كشاد، مرجع سابق.

سوريا، مصر، المغرب وأقل من 10% في تونس، الجزائر، لبنان، وتشير تطورات مستويات الفقر في الدول العربية إلى تناقص نسبة الفقر في غالبية الدول وإن كانت لاتزال عند مستويات مرتفعة ففي حين انخفضت نسبة الفقر في عدد من الدول العربية مثل تونس، المغرب، فإن مستوياتها قد زادت بشكل ملحوظ، ويتوقع أن تكون نسبة الفقر في الدول العربية كوحدة واحدة أعلى من المتوسط العالمي والجدول التالي يبين نسبة السكان الفقراء إلى مجموع السكان في بعض الدول العربية لعام 2008[137].

الجدول رقم 02: نسبة السكان الفقراء إلى مجمل السكان في بعض الدول العربية

الدولة	النسبة %
العالم	32.6
الأردن	3.50
تونس	12.8
الجزائر	23.6
جيبوتي	41.2
السودان	40.0
سورية	11.9
مصر	18.4
المغرب	14.0
موريتانيا	44.1
اليمن	46.6

[137]– علي جدوع الشرفات، مرجع سابق، ص153.

المصدر: علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، ص155، مرجع سابق.

الواقع الثقافي:

جاء التقرير العربي الثاني للتنمية الثقافية "الذي تصدره للعام الثاني على التوالي "مؤسسة الفكر العربي" المستقلة ليكون فرصة لتحليل الواقع الثقافي في الوطن العربي في مواجهة عالم تحكمه العولمة وتتنوع فيه مطامع الغزو الثقافي وقليلة هي الاصدارات العربية التي تهتم الشأن الثقافي العربي عامة وتحليله، أو هي بالأحرى تكاد لا تعد. اضافة إلى اتسام أغلبها بالجزئية في غياب المعطيات الدقيقة والمنظمة، ولعل أشمل هذه الإصدارات على الاطلاق " التقرير العربي للتنمية الثقافية ". وقد صدر عدده الثاني مؤخرا ليرصد الحراك المعرفي والثقافي في الوطن العربي ويضع الاصبع على مواطن الضعف ومكامن الخطأ في السياسات الثقافية في الوطن العربي في انتظار تفعيل جدري للحلول الممكنة لتجاوز مكامن الوهن[138]. وتعد الثقافة في شموليتها المحيط الذي يشكل فيه الفرد طباعه وشخصيته وهي حسب تعريف المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الى انها " تشتمل على جميع السمات المميزة للأمة من مادية، وروحية وفكرية وفنية ووجدانية، وتشمل جميع المعارف والقيم والالتزامات الاخلاقية المستقرة منها وطرائق التفكير والابداع الجمالي، الفني والمعرفي والتقني، وسبل السلوك والتصرف والتعبير، وطرازا للحياة، كما وتشمل تطلعات الانسان للمثل العليا ومحاولته في اعادة النظر في منجزاته، والبحث الدائم عن مدلولات جديدة لحياته وقيمه ومستقبله وابداع كل ما يتفوق به على ذاته" كما تعرف ايضا على انها " شبكة من المعاني والرموز والاشارات التي نسجها الانسان لنفسه لا عطاء الغاية لنفسه وجماعته والعالم والكون من حوله". انطلاقا من هذه التعاريف وغيرها تكون الثقافة ارث تاريخي يحمل معه الطابع الخاص بكل امة، غير قابل لأي شكل ن اشكال العولمة إذ أن محاولة تعني في الحقيقة السعي لبسط هيمنتها على الثقافات الأخرى إما بطمسها أو إلغائها في العديد من المجالات[139]. وقد وصف التقرير العربي الخامس للتنمية الثقافية والذي أعد تحت عنوان "لاقتصاد العربي القائم على المعرفة، وضع اقتصاد الثقافة العربية بالصادم بعد تسجيل نسب ومؤشرات هزيلة في مجال التنمية الثقافية. وعز التقرير ضعف التنمية في المجال الثقافي في الوطن العربي إلى عدة أسباب[140]:

1- **هجرة الشباب العربي:** ترجع ظاهرة هجرة الشباب العربي الى عوامل عديدة منها:

---

[138]– ب، ص، م، التقرير العربي الثاني، 2010/03/04، على الرابط الالكتروني: www.alawam.org تم التصفح يوم: 2014/05/06 على الساعة 16:40.

[139]– محمد الرياحي الإدريسي، الشباب والثقافة في العالم العربي، على الرابط الالكتروني: www.aljamaa.net/ar/document/27195/shtm تم التصفح يوم: 2014/05/06 على الساعة 17:38

[140]– تقرير: اقتصاد الثقافة العربية صادم مؤشرات التنمية الثقافية تدق ناقوس الخطر، المنارة للإعلام، 2014 على الرابط الالكتروني: www.almanaralink.com تم التصفح يوم: 2014/05/06 على الساعة 18:05

النمو الديمغرافي السريع الذي يشهده العالم العربي ومن جانب الركود الاقتصادي، وسوء الأوضاع الاجتماعية والسياسية ومن جانب أخر. اضافة الى نقص الامكانات، وتخلف النظام التعليمي وعدم مواكبته لمتطلبات سوق العمل حتى أصبحت الأعداد الهائلة من خريجي الجامعات في عداد صفوف العاطلين عن العمل.

2- **وسائل الاعلام:** التحدي الاعلامي يعد من اكثر التحديات خطورة على الشباب، حيث تكمن خطورة هذا التحدي فيما يتعرض له المتلقي للبرامج المختلفة وهم فئة الشباب الذين لم تكتمل لديهم بعض المقومات المهارية والمعرفية لتحليل وانتقاء الفكر والثقافة والموارد الاخبارية التي تبثها وسائل الاتصال الجماهيري المرئي والمسموع وما يحمل المضمون الثقافي من رموز تؤثر في العملية الثقافية والتعليمية. وللأسف فإن وسائل إعلامنا العربية وخاصة القنوات الفضائية لاتزال تغزو البيوت ببرامج سيئة، وإغراق المشاهد بالإعلانات أو البرامج والأفلام المستوردة والمقلدة فضلا عن برامج التسلية والمسابقات واستهلاك الوقت والتي لهم لها سوى استدراج المشاهد لمزيد من الاستهلاك عبر الإعلانات التجارية أو تسطيح مستواه الاخلاقي والفكري، لتكون بذلك شريكة في هذا الغزو بشكل أو بأخر.

3- **غياب الديمقراطية الحقيقية في المجتمعات العربية**: ومن العوامل المهمة التي أحدثت هذه التحولات في صفوف الشباب هو ما يحدث من تغيرات سياسية وديمقراطية من جانب وهيمنة الأنظمة الاستبدادية الحاكمة وما أحدثته من فقدان الثقة من جانب أخر. فقد لعبت دورا بارزا في تشتيت عقلية الشباب العربي والقضاء على هويته الثقافية الإسلامية بعدم قدرتها على مساعدة الشباب من اكتشاف قدراتهم واهتماماتهم إضافة إلى انها عملت على توفير التفسخ الاخلاقي لتكون الملاذ لقضاء أوقات الفراغ ونسيان هموم الدراسة والشغل[141]. ومما لا شك فيه ان الوضع السياسي العربي الذي يتميز بعدم الاستقرار واحتدام الصراع والتنافس على المناصب النابع من الافتقار لقاعدة ثابتة ومقبولة للتداول السلمي على السلطة بين النخب المتنازعة أي للدمقراطية، يشكل أحد العوائق الكبرى أمام نمو المعرفة وتوطنها النهائي وترسخها في التربية العربية. ولعل اهم النتائج السلبية لهذه الوضعية، واكثرها مساسا بعملية التنمية المعرفية، وما هو معروف من تدخل مباشر لأجهزة الامن والاجهزة السياسية الحاكمة في التعينات بالمناصب المعرفية، العلمية او الفكرية او الادبية، لاستبعاد الشخص غير الموالي للنظام او لوضع الشخص الموالي وتنفيعه، مما يعني التضحية في سبيل ضمان السيطرة السياسة على مؤسسات المعرفة، بكل معايير الكفاءة والتكوين. واذا كان السبب الأول في ضعف الانتاج والبحث العلمي والتقني في العالم العربي هو نقص الاستثمارات المادية والبشرية، فإن السبب الذي يفسر الضعف الشديد في عوائد مؤسسات التعليم والبحث العلمي العربي القائم هو سيطرة الاستراتيجيات السياسية وحرمانها من الأطر الصالحة الكفء والمناسبة

---

[141]– محمد الرياحي الإدريسي، مرجع سابق.

من جهة ثانية[142]. ومن هنا يشكل إخضاع مؤسسات البحث العلمي للاستراتيجيات السياسية وللصراع على السلطة وتقديم مقاييس الولاء في ادارة هذه المؤسسات على مقاييس الكفاءة والمعرفة، وتقييد الحريات الفكرية والسياسية للباحثين وفي وسط الرأي العام معا. وبالمثل، يشكل التوزيع المجحف للدخول، والتمييز المتبع في الكثير من الحالات بين فئات السكان، عائقا خطيرا امام عملية اكتساب المعرفة وتنميتها، ففي اغلب البلدان العربية لا يؤدي تضافر النظام السياسي التسلطي مع نظام التمييز السائد بين المواطنين على اساس الولاء السياسي او الجنس او الدين او المنطقة او العشيرة او الطائفة. والى هذه الاسباب وغيرها يرجع فساد نظم التكوين والتأهيل والانتاج المعرفي وتراجع مستوى التكوين العلمي والتقني، وفي موازات ذلك غياب مفهوم الاتقان نفسه أو تغييبه في المؤسسات والدوائر الاقتصادية والادارية والقبول بمفهوم ضعيف لتسيير الامور والحفاظ على الأوضاع القائمة، أي الواقع قتل روح المبادرة والتجديد والابداع والتحسين عند جميع العاملين وداخل المجتمع بأسره. ومما سبق ذكره فالمجتمع العربي اليوم بصرف النظر عن المستوى الثقافي الذي وصل إليه ونتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية والتنموية في الكثير من الدول العربية أو على الأقل لعدم إحرازها التقدم المطلوب لمواكبة تحديات العصر، وتفاقم البطالة والفقر، مشاعر الاحباط واليأس جراء الحملات الاجنبية والتراجع في الحضور السياسي والثقافي بات يعاني من على الساحة الدولية، الأمر الذي أُدى الى ضياع الهوية الثقافية[143].

---

[142]– عبد الله تركماني، مجتمع المعرفة وتحدياته في العالم العربي (2)، العدد 2545، حملات التمدن، 2009/02/11 على الرابط الالكتروني: www.ahewar.org/debat/show.ast!aid=162514 تم التصفح يوم: 2014/05/06 على الساعة 19:00

[143]– محمد الرياحي الإدريسي، مرجع سابق.

خلاصة المبحث الأول:

إن واقع عالمنا العربي، مازال يعاني من عيشة خطيرة واستهتار بمستقبله السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي التي أصبح لها تأثير كبير على كثير من المجالات التي لها علاقة بنمو وتطور العالم العربي، وكل هذا ناتج عن الصمت الطويل لهذه الشعوب التي أصبحت تعاني من جرعات حالة التذمر والاستياء والذي تحول إلى موجات غضب في كل من البلدان التي أصبحت تعايش ما يسمى بمرحلة الربيع العربي الذي يعاني منه واقعنا العربي والذي كان السبب وراء حرمان الإنسان العربي من أدنى متطلبات الحياة والكرامة وهذا مما جعل رياح الحقيقة والغضب التي تصيب الدول العربية اقتصاديا، سياسيا، اجتماعيا وثقافيا مع الأخذ بالديمقراطية العادلة في الحكم كل هذه المقاييس أصبحت متطلبا وتأكيدا عربيا في ظل الربيع العربي وهذا ما سوف يساهم في انهاء العبثية المسلطة على واقع عالمنا العربي.

المبحث الثاني: دراسة تقييمية للسياسات التنموية في الوطن العربي

سنحاول من خلال هذا المبحث تقديم دراسة تقييمية للسياسات التنموية في الوطن العربي، وذلك من خلال تقسيم المبحث الثاني إلى مطلبين أساسين

المطلب الأول: معيقات ترشيد السياسات التنموية في الوطن العربي.

المطلب الثاني: سبل تفعيل السياسات التنموية في الوطن العربي

المطلب الأول: معيقات ترشيد السياسات التنموية في الوطن العربي.

كما نعلم أن التنمية في أي بلد عربي هي عبارة عن عملية تفاعل وتناسق تحدث بين كافة مكونات الدولة وتسعى هذه العملية إلى تحقيق مستوى من النمو الاقتصادي والاجتماعي بهدف الوصول إلى تحقيق الأمن والاستقرار السياسي داخل الدولة، والذي يحرك التنمية ويحد من سرعتها هو الفرد الفاعل الأساسي داخل أي دولة لأنه لا وجود للتنمية بدون وجود الفرد ولا وجود للفرد دون وجود تنمية، وهنا سوف نتعرض إلى أهم المعوقات التي لعبت دورا رئيسيا في عدم مشاهدة التنمية في الوطن العربي[144].

1- المعوقات السياسية:

تتميز الأنظمة العربية أنها أنظمة ذات طابع استبدادي تحتكر السلطة، وبالتالي فإن أغلبية دول العالم العربي تحكم من قوى ونخب سياسية تتسلط على الحكم وتحتكر السلطة السياسية، وكل أوجه الحياة الاقتصادية

---

[144]– حمزة نادر حميدات، "معوقات التنمية في الوطن العربي"، السوسنة صحيفة حرة مستقلة: 2014/04/13 على الرابط الالكتروني:
104456=http://asswama.com/portal/print.php?newsid
تم التصفح يوم 2014/05/07 على الساعة 11:20.

والاجتماعية والثقافية واحتكار السلطة وهذا من قبل فئة لها مصالحها الخاصة بمعزل عن مصلحة المجتمع يؤدي إلى عرقلة التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والحراك المجتمعي.

فالحزب الحاكم والفرد القائد هو محور الحركة في المجتمع، وبغياب آليات المشاركة الجماهيرية وشكلية وجود المؤسسات يؤدي إلى قيام الاستبداد والتسلط وبالتالي ينشأ في المجتمع تناقض أساسي بين السلطة الحاكمة وبين الأكثرية الساحقة من المواطنين الذي ينشدون التغيير والمشاركة في إدارة الحكم.

ويتمثل التسلط والاستبداد في هيمنة الحزب الواحد والفرد الواحد على المجتمع وتغللها في كل زواياه وعدم السماح بقيام تنظيمات سياسية كالأحزاب وغلبة الطابع المركزي على قرارات الدولة وسياساتها، وعدم توافر الامكانية لتداول السلطة رسميا وانتهاك حقوق الانسان وغياب المشاركة السياسية وانتشار الفساد السياسي والإداري وغياب مؤسسات المجتمع المدني، وقمع الحريات الفردية كحرية التعبير وحرية ابداء الرأي، كما أن هذه الطبقة السياسية المتحكمة المتسلطة استطاعت إلى حد كبير أن تتحكم بعقول الناس وجعلتهم أسيرة لأيديولوجياتهم الفكرية والسياسية بما يتماشى مع مصالحهم الخاصة[145].

وبالتالي فإن هذه الأنظمة السياسية السائدة في العالم العربي تهتم فقط لإدامة وجودها والحفاظ على كيانها والبقاء في السلطة ولذلك فإن السياسة التي ترسمها هذه الأنظمة تتمحور حول تحقيق هذه الأهداف.

كما أن إنسان العالم العربي لا يتمتع بحقوق المواطنة فهو جزء من مجموعة يمكن أن تكون طائفية عشائرية أو قبلية أو إثنية لذلك فهو كفرد لا يتمتع بأي حقوق هي حقوق طائفية أو العشيرة أو القبلية، وبالتالي فهو لا يحصل على وظيفة أو مسؤولية إلا من خلال المجموعة التي ينتمي إليها[146].

2- المعوقات الاقتصادية: تتمثل في:

- ارتفاع معدل تزايد السكان في الدول العربية: العقبة الهامة في طريق التنمية الاقتصادية في الوطن العربي هي ارتفاع معدل تزايد السكان بحيث تكون معدلات زيادة الإنتاج السنوي تعادل أو أقل من معدل تزايد السكان مما يزيد البلدان الفقيرة فقرا، حيث أن الزيادة الكبيرة في عدد السكان تفرض عبئا كبيرا وتقيط على الاقتصاد الوطني وتتميز البلدان العربية بانخفاض نسبة السكان الذين يشاركون في النشاط الاقتصادي.
- النقص في الكوادر الوطنية في الدول العربية، إن بناء الكوادر القادرة على المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية يعني تطور المدارس والتعليم بصورة عامة، فعلى الرغم من كون اعداد الطلاب في الجامعات، المدارس الثانوية في الدول العربية في ازدياد مستمر إلا أنه لا يزال أقل من المستوى المطلوب إذ أن هذه المشكلة هو هروب الأدمغة إلى البلدان الرأسمالية المتقدمة[147].

---

[145]– حسان جلاق، قضايا ومشكلات العالم العربي، ط1،(بيروت، لبنان، منشورات دار النهضة، 2004)، ص124.

[146]– حسان جلاق، مرجع سابق، ص125.

[147]– مصطفى عبد الله الكفري، معوقات التنمية العربية وشروط تحقيقها، (رسائل المؤتمر القمة العربية التاسع عشر في الرياض، الثورة يومية سياسية، سوريا 2007)، ص4.

- التبعية وهيمنة قطاع النفط في الدول العربية، تختلف درجة اعتماد الإقتصاد على النفط من دولة إلى أخرى ولكن يمكن القول أن الصادرات أو في إجمال الدخل أو في إجمال الناتج القومي، تراوحت حصة النفط في الدخل القومي بين 54.3% و 82.7% .
- التفاوت في مستوى التطور بين الدول العربية يضم الوطن العربي دولا ذات ظروف سياسية واجتماعية متباينة ومستويات متفاوتة من التطور، وتختلف الدول العربية عن بعضها البعض من حيث المؤشرات الطبيعية الديموغرافية، بيد أن الدول العربية كافة يوحدها عدد من العوامل، اللغة المشتركة، التاريخ المشترك، الثقافة العربية، الشعب، التنمية الشاملة، وفي الوقت نفسه يتجلى بوضوح أكثر تمايز الدول العربية واشتداد التفاوت في تطورها إضافة إلى التمايز بين الدول العربية.
- انعدام الموارد المالية، وضعف التراكم والاستثمار في الدول النامية يؤدي إلى عدم تمكن القطاع العام أو الخاص من بناء وتنفيذ المشروعات التنموية الجديدة، وثمة عقبة أخرى في طريق التنمية الاقتصادية في الوطن العربي هي التجزئة والتفرقة التي تعيشها أقطار الأمة العربية[148].

-المعوقات الاجتماعية: تتمثل في ضعف المشاركة الجماعية في خطط التنمية لسبب تسلط فئة معينة على مشاريع التنمية وبالتالي فهم دائما يسعون إلى الاحتفاظ بمكاناتهم لأطول فترة ممكنة وتحتكر الامتيازات والاستفادة من المشاريع الاقتصادية، الاجتماعية لصالحهم، بالإضافة إلى المركزية في اتخاذ القرارات التي تتخذ على المستويات العليا، دون مراعاة الأشخاص الموجودين في المستويات الدنيا[149].

كما أن هذه الفئة المتسلطة تقضي على جل المبادرات الجماعية مما يؤدي في النهاية إلى ظهور الخلافات والصراعات الداخلية فيما بين الأفراد وتنعدم بذلك ثقة المجتمع في المخططين وتضعف المشاركة الجماعية في تحقيق التنمية المنشودة.

-المعوقات الثقافية: تتمثل في:

التقدم الثقافي أو التنمية الثقافية مشروط بتطورات وأوضاع لا بد من توافرها، لكن الظروف الحالية للمجتمع والثقافة العربية تواجه عوائق عديدة تغيب شروط التقدم الثقافي وهي:

- غياب الديمقراطية وضمانات حقوق الإنسان بالذات حق التفكير والتعبير والعقيدة.
- التخلف الاقتصادي في الحرمان من الحقوق الثقافية.
- انتشار الفكر غير العلمي وسطوته على الجماهير البسيطة كالتفكير في الهجرة نحو أوروبا للعيش برفاهية بحتة.
- سيادة نظم التعليم النقدي مقابل التعليم التلقيني.
- انتشار الأمية بأنواعها الأبجدية، الثقافية والتكنولوجية.

---

[148]– مصطفى عبد الله الكفري، مرجع سابق، ص5.

[149]– منتديات ستار تايمز، "التنمية في الوطن العربي"، ج1، 2012/08/27 على الرابط الالكتروني:http ://www.startimes.com تم التصفح يوم 2014/05/06 على الساعة 20:25.

مما سبق ذكره نستخلص أن عملية التنمية في الدول العربية تتأثر بعدة عوامل تتراوح من ضعف وعجز التخطيط في كثير من الأحيان وضعف أو عدم وجود التمويل المناسب إلى ضعف المؤسسات.

وعدم توفر العمالة الفنية المدربة اللازمة إلى عدم الاستقرار السياسي وبعض العوامل الخارجية، ولكن وفي هذا المجال نود أن نركز على معوقين هما الاستقرار السياسي وضعف المؤسسات في الدول العربية أهم معوقات التنمية فقد تبين أن عدم الاستقرار السياسي قد تزايد مع الزمن فقد تراجعت جميع الدول العربية على مؤشر الاستقرار السياسي باستثناء دولتين فقط ما بين عام 2009،2002 كما أن المؤسسات مقاسة على مؤشر التعبير والمساءلة كانت ضعيفة جدا ولم يكن هذا المؤشر موجب في أي من الدول العربية حتى عام 2009[150].

المبحث الثاني: سبل تفعيل السياسات التنموية في الوطن العربي

في إطار الجهود التي بدلتها الدول العربية من أجل دفع عجلة التنمية من أجل توحيد سياساتها واقتصادياتها ورغم تعرضهما لجملة من العراقيل إلا أنها لم تبق عاجزة أمام هذا الوضع بل قامت بوضع مجموعة من الإجراءات من أجل تفعيل سياساتها التنموية وتتمثل هذه السبل فيما يلي:

أ- الديمقراطية التشاركية:

يعد مفهوم المشاركة أو التشاركية مفهوما مرتبطا بالمجتمع المفتوح الديمقراطي، وهو مكون أساسي من مكونات التنمية البشرية كما يفهمها ويسعى من أجل تحقيقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إنها "تعني بشكل مبسط أن يكون للمواطنين دورا ورأيا في صناعة القرارات التي تؤثر في حياتهم سواء بشكل مباشر، أو من خلال مؤسسات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم، ويقوم هذا النوع من المشاركة الواسعة على حرية التنظيم وحرية التعبير، وأيضا مع قدرات المشاركة البناءة، ويعد مبدأ المشاركة حاليا من الهواجس التي تأرق مختلف المجتمعات والدول وكذا المنظمات الدولية لا سيما وأن تقارير التنمية البشرية الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة تشير إلى أرقام جد مرتفعة فيما يتعلق بسكان العالم الذين يعجزون في فرض أي تأثير حقيقي على الأداء الاقتصادي الإجمالي والسياسي للمجتمعات التي يعيشون فيها[151].

ويعتمد نظام الديمقراطية التشاركية على كثافة المشاركة الشعبية وهذا مما يجعلها مناسبة للحالات الثورية والتي تتميز بالتعبئة العامة والوعي السياسي المرتفع والشعور المنتشر بضرورة ممارسة الإنسان لحقه للمشاركة في تقرير مسار المجتمع وفي التجارب المعروفة لدينا تترجم هذه المسائل غالبا إلى قدرة المواطنين على إقرار الميزانية الهامة وتحديد المشاريع التي تستحق الانفاق عليها، ويتلخص دور الحكومة في تنفيذ قرارات المواطنين، ورغم أن مثل هذه القرارات تبدو بحاجة بعض الأحيان إلى خبرة تقنية لا يملكها معظم الناس يمكن لأنظمة الديمقراطية التشاركية استشارة الخبراء تماما كما تستشيرهم الحكومات ولكن الفرق في حالة الديمقراطية التشاركية أن السياسات المقررة تصبح مفهومة وواضحة ومتفق عليها بين الجمهور، وتنتفي منها سيمات

---

[150]– حسين الطلافحة، التخطيط والتنمية في الدول العربية، (المعهد العربي للتخطيط بالكويت، منظمة عربية مستقلة، العدد 2012،113)،ص 85

[151]– صالح زياني، مداخلة بعنوان: تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية التشاركية في الجزائر، جامعة باتنة، 2004، ص4.

الغموض والفوقية والاقتصادية[152]، كما يمكن للبعض أن يدعو أنها نمط من أنماط الديمقراطية العمالية بشكلها المطول والمتوافق مع احتياجات القرن الواحد والعشرين، فإنها ديمقراطية تحاول أن تتجاوز بشكل أساسي مشكلة التمثيل في الديمقراطية الليبرالية، وتحاول أن تضمن المشاركة الشعبية دون الانزلاق لمأزق دول المنظومة الاشتراكية حيث تحول الحزب لينوب عن الشعب وتحولت اللجنة المركزية لتنوب عن الحزب وتحول الأمين العام لينوب عن اللجنة المركزية، وبالتالي فالهدف ال

أساسي والمعلن للديمقراطية التشاركية هو ضمان مشاركة الشعب في الرقابة وفي المشاركة السياسية ليس فقط من خلال صناديق الاقتراع بل من خلال مجموعة من الآليات الشعبية التي تضمن المشاركة المجتمعية الواعية في اتخاذ القرار[153].

من أهم سمات الديمقراطية التشاركية ما يلي:

1/ للامركزية وتنظيم المواطنين والمؤسسات في شبكات أفقية لا تخضع لتنظيم مركزي هرمي.

2/ ولما كان تحسين ظروف المعيشة هو من أولى اهتمامات المواطنين، فإن تحقيق الديمقراطية الاقتصادية في مؤسسات اقتصادية واجتماعية تأخذ شكل الشبكات الأفقية ويشعر المواطنون فيها، ليس فقط بممارستهم المشاركة في الشأن الجماعي وإنما أيضا بالنفع المادي المباشر الذي يعود عليهم من هذه الممارسة، هو بمثابة تأهيل المواطنين لممارسة الديمقراطية السياسية التشاركية مستقبلا وفي صنع القرارات السياسية الخاصة بهم من خلالها، ومن هنا كان مخطط الحركة المجتمعية للتنمية كمشروع مجتمعي ينظر إلى مستقبل ويعيد بناء المجتمعات الحالية، بما يحقق أيضا التغيير الذي تنشده هذه الشعوب على كافة المستويات ولا تهتدي إلى السبيل إليه، أي أن هذا المخطط يعد بمثابة تطبيق عملي لإحداث التوجيهات الفكرية وفي ذات الوقت تأسيس على القيم الحضارية والدينية لمجتمعاتنا في محاولة لإعادة الإعتبار إليها باعتبارها من مقومات وضمانات الحفاظ على تماسك المجتمعات وبعث الحيوية فيها ودفعها نحو تقدم لا يتم على حساب الحقوق والكرامة الإنسانية أو الحاق الضرر بالطبيعة والبيئة أو يفرط في حقوق الأجيال القادمة[154].

وختاما يمكن القول أن الديمقراطية التشاركية هي اشراك كافة الفئات والأطياف الاجتماعية في اعادة نحت مجتمع الغد قوامه تدبير العيش في سياق تتقاطع فيه وجهات نظر مختلفة.

وتهدف الثقافة إلى:

---

[152]– محمد بامية، الديمقراطية التشاركية والثورات العربية، جدلية 29 جوان 2013 على الرابط التالي:
www.jadaliyya.com/pages/index/12500/
تم التصفح يوم: 2014/05/07 على الساعة 20:20.

[153]– توفيق شومر، الديمقراطية التشاركية، العدد 4238، الحوار المتمدن، 2013/10/07، مصر: على الرابط الالكتروني:
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=381422
تم التصفح يوم: 2014/05/08 على الساعة 20:42.

[154]– جمال بدر الدولة، الطريق إلى الحركة العربية الواحدة والديمقراطية التشاركية أو التشاورية كبديل عن الديمقراطية البرلمانية الحالية، المكتبة السمعية البصرية، 2014/03/28 على الرابط الالكتروني:http://www.harakawahida.wordpress.com
تم التصفح يوم: 2014/05/09 على الساعة 21:00.

- تحسين صورة الوطن محليا ودوليا في مجال الإصلاح ومناهضة الفساد.
- ترسيخ القيم التي تدعو إلى مناهضة الفساد، كالصدق والأمانة.
- تنمية ثقافية مناهضة أشكال الفساد وسوء استعمال السلطة في المجتمع.
- تحديد مواطن القصور التشريعي في مجال الإصلاح.
- البحث عن مواطن الفساد في المجتمع أو تشخيصه ودراسته والبحث عن أسبابه واقتراح أساليب العلاج.

كما تهدف أيضا إلى: "اعتبار القانون مرجعية للجميع، وضمان سيادته وتطبيقه على الجميع دون استثناء[155].

الشكل07: آليات الشفافية

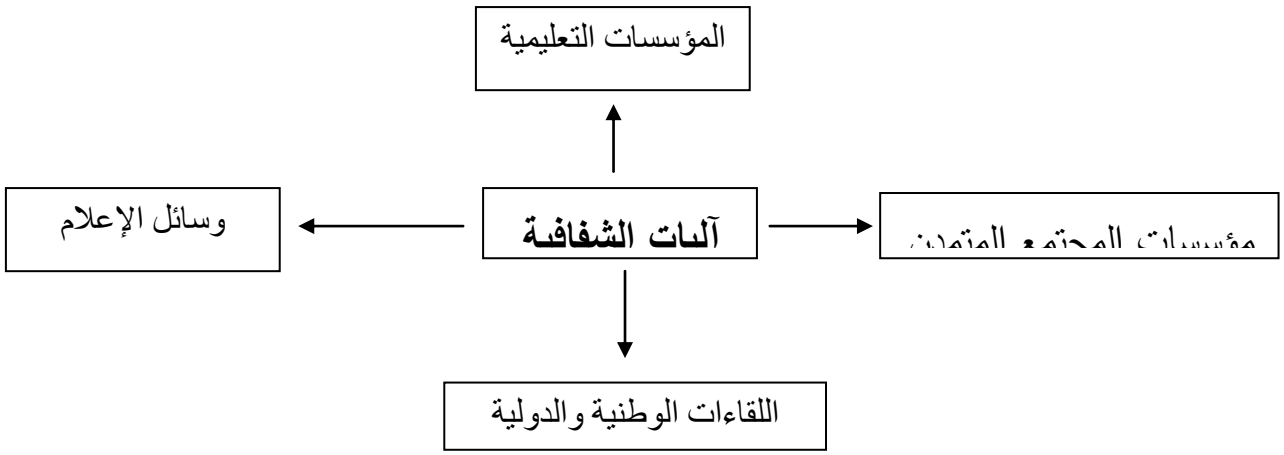

تدابير تطبيق الشفافية:

- اعتماد معايير تمنع تضارب المصالح.
- وضع معايير مضبوطة لا نجاز الصفقات العمومية.
- اعتماد قوانين تقوي وتعزز تطبيق الشفافية والمساءلة في تدبير الأموال العمومية.
- اعتماد معايير مضبوطة لشغل المناصب العمومية.
- العمل على تعزيز النزاهة والأمانة والشفافية والمسؤولة في السلك الإداري[156].
- تعزيز نظم الشفافية في الترشيحات للمناصب العمومية.
- تطبيق معايير سلوكية من أجل الأداء السليم للوظيفة.
- اتخاذ إجراءات تأديبية، قانونية لحق المخالفين[157].

---

[155]– سامي خودة، مرجع سابق.

[156]– عمر رياض ومحمد أعمار، "الشفافية والمساءلة"، مركز الدراسات والأبحاث في القيم، المغرب على الرابط الالكتروني:

www.alqiam.ma/article.aspx?c=5581

تم التصفح يوم: 2014/05/11 على الساعة 11:25.

[157]– سامي خودة، مرجع سابق.

إلى جانب الشفافية هناك المساءلة التي تعتبر من المقومات الأساسية لأي نظام يهدف إلى تحقيق الحكمانية الجيدة.

فالمساءلة تجري ما بين طرفين رغبة في الحصول على نتائج ..... من قبل الاتفاق على شروطها ونوعيتها، مع تحديد معايير جودتها، كما يقصد بها تمكين المواطنين ذوي العلاقات من الأفراد أو المنظمات الحكومية أو غير حكومية من محاسبة ومراقبة العاملين في القطاع العمومي، وضبط الفاسدين والمفسدين، كل ذلك يتم بواسطة الإجراءات والأدوات والآليات الملائمة التي لا توقف العمل أو تسييء إليه.

ويتمثل الهدف من وراء المساءلة معرفة الجهة المسؤولة ونوع المسؤولية وطبيعة السلوك الذي يعد غير قانوني والمحافظة على حقوق المواطنين في مواجهة تعسفات الإدارة وتمكينهم من مساءلة المسؤولين في مختلف مواقعهم[158].

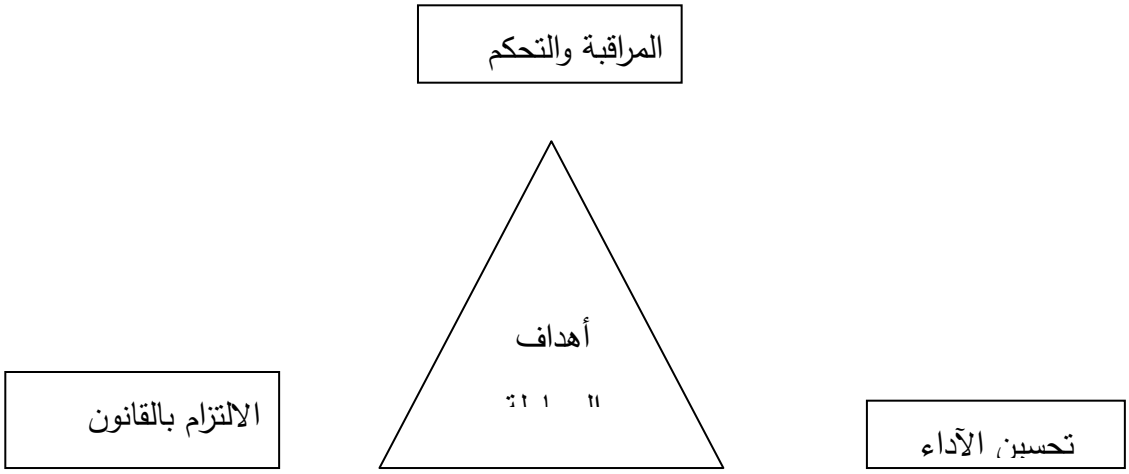

وللمساءلة أهمية بالغة باعتبارها عاملا محوريا في تحديد قدرة الإدارة على تنفيذ البرامج العامة بكفاءة وفاعلية مع بيان مدى استجابتها لاحتياجات المواطنين، وتبدأ المساءلة في الإدارة من الاهتمام بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات مرور بمساءلة البرامج التي تتناول الأنشطة والعمليات التي يتم من خلالها تحويل المدخلات إلى مخرجات[159].

---

[158]– لجنة الخبراء المعينة بالإدارة العامة: تعريف المفاهيم والمصطلحات الأساسية في مجالين أسلوب الحكم والإدارة العامة،(نيويورك، 2006)، ص12.

[159]– عمرو رياض ومحمد أعمار، مرجع سابق.

آليات المساءلة:

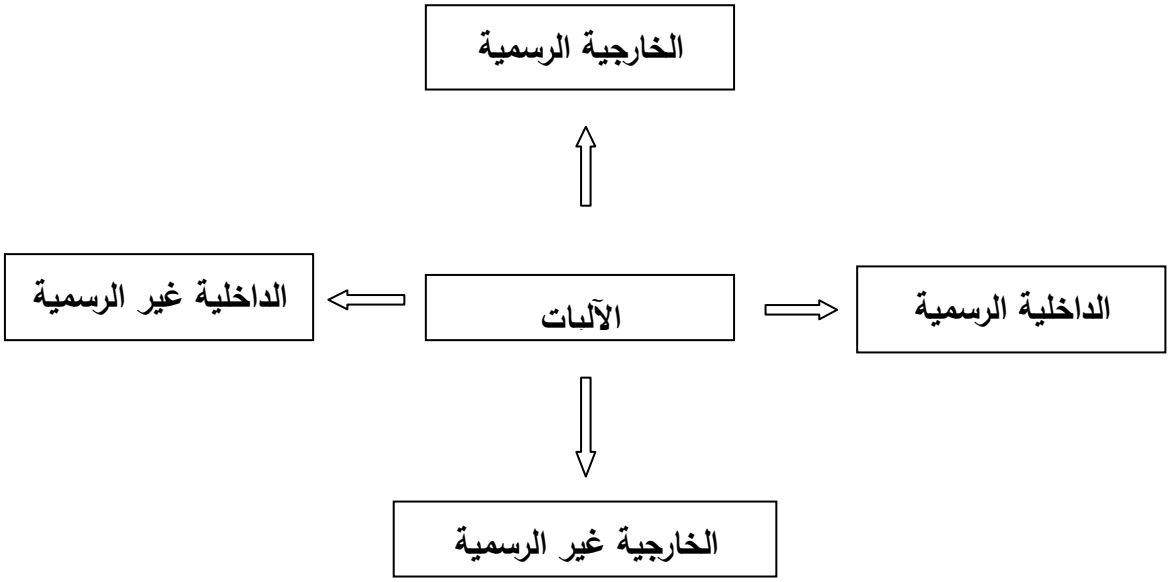

- آليات المساءلة الخارجية الرسمية: المساءلة البرلمانية والتنفيذية والقضائية.
- آليات المساءلة الخارجية غير الرسمية: مساءلة الجماعات الضاغطة.
- آليات المساءلة الداخلية الرسمية: قواعد السلوك-الأنظمة المرتبطة بالمسؤولية-أجهزة المراقبة الإدارية.
- آليات المساءلة الداخلية غير الرسمية: مختلف أساليب الثقافية التنظيمية-أخلاقيات المهنة-ضغط الزملاء.

إن الشفافية والمساءلة مفهومان مركزيان في المحاكمة الجيدة ووسيلتان أساسيتان لمكافحة الفساد...فهما معا يجعلان مصالح المواطنين في مأمن من التلف والضياع كما تعوز كل منها الأخرى في إطار تبني مقاربة أكثر فعالية لتحقيق التنمية البشرية والتي تعتبر الهم الأساسي لبرامج الأمم المتحدة الإنمائية، فبدون المساءلة لن تكون للشفافية أية قيمة، حيث نصت الشريعة الإسلامية على قاعدة المسؤولية الشاملة في المجتمع، كما حملت كل شخص فيه مجموعة من المسؤوليات التي تتفق وموقعه[160].

الرؤية الاستراتيجية للسياسية التنموية في الوطن العربي

هناك عوامل عديدة تدعو الإنسان العربي أن يفكر بمستقبل الوطن العربي ونحن في بداية القرن الواحد والعشرين وأهم هذه العوامل أن التفكير في المستقبل وتحديد معالمه يسهم في عملية صناعة هذا المستقبل، وتحفير الإنسان على صنعه، والحقيقة التي لابد من الإقرار بها هي أننا لا نستطيع أن نتحدث عن مستقبل الوطن العربي، دون أن نتذكر أن الوطن العربي ينتسب إلى مجموعة الدول النامية، وبالتالي فهو يعاني من كافة المشاكل والصعوبات التي تعاني منها دول الجنوب، إضافة إلى مشكلة إضافية أخرى يعاني منها الوطن العربي فقط وهي مشكلة التجزئة وبالتالي فإن مستقبل الوطن العربي يرتبط بـ:

---

[160]– عمر رياض ومحمد أعمار، مرجع سابق.

- القضاء على التخلف عن طريق التنمية.
- القضاء على التبعية عن طريق الاعتماد الجماعي على الذات.
- القضاء على التجزئة عن طريق الوحدة.
- توزيع الكتل العمرانية من خلال رؤية مستقبلية للتوزيع الجغرافي في المتوازن السكاني[161].
- مكافحة الفقر وتحقيق المساواة الاجتماعية: وذلك من خلال تقليص الفقر في الوطن العربي عن طريق فتح الأسواق في الدول الصناعية أمام المنتجات والصادرات في الدول العربية من خلال احداث تغيير جوهري في السياسات الاقتصادية، التجارية ففي العالم وخاصة في النظام الرأسمالي.
- حماية المناخ العالمي من خلال تغيير سياسات الطاقة والنقل.
- تعديل مسار العولمة لتصبح أكثر ملائمة للبيئة والعدالة الاجتماعية.

ستبقى العولمة هي الآلية الرئيسية للنشاط الاقتصادي والسياسي في العالم في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وتأثر على حياة سكان العالم بطريقة أو بأخرى.-

- توفير الأمن الغذائي من خلال استدامة القطاع الزراعي.
- الاستخدام المستدام للموارد المائية وتأمين المياه النظيفة في العالم العربي.
- المساواة في النوع الاجتماعي من أهم القضايا والتحديات الاجتماعية للتنمية المستدامة، تحقيق المساواة في الحقوق والواجبات، ما بين الرجل والمرأة في المجتمع[162].

ومن خلال ما تم ذكره نستخلص إلى أن الامكانيات الاقتصادية والبشرية والفكرية والمالية والطبيعية المتوفرة في الوطن العربي، إذا ما توفرت لها امكانات التقدم التكنولوجي توحي بمستقبل زاهر لكل بلدان العالم العربي، وكلنا أملا بأن السلطات المسؤولة في هذه البلدان سوف تعمل على تأمين شروط تفاعل هذه الامكانات لتأمين بلدان الوطن العربي وشعوبها سيرا متواصلا نحو مستقبل أفضل يرتفع فيه الشعب إلى مستوى الشعوب المتقدمة.

خلاصة الفصل الثاني:

---

[161]– مصطفى عبد الله الكفري، مستقبل الوطن العربي الراهنية والاستراتيجية، العدد 906، الحوار المتمدن، 2004/07/25 على الرابط الالكتروني: www.aheware.org/debat/Show.art.asp?aid=21185

تم التصفح يوم: 2014/05/11 على الساعة 12:20.

[162]– باتر محمد علي وردم، القضايا العشر التي تحدد مستقبل التنمية في العالم، العدد 699، الحوار المتمدن، 2003 على الرابط الالكتروني:.www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=13160

تم التصفح يوم: 2014/04/11 على الساعة 14:20.

على ضوء ما تم تقديمه في هذا الفصل من خلال دراسة مسحية للتنمية في الوطن العربي، وعلى ضوء واقع التنمية العربية من البديهي أن أي عملية تنموية عربية مرتقبة سواء كانت على صعيد الاقتصاديات العربية أم على صعيد المنطقة ككل، منوطة بتحقيق عدة شروط:

تطوير الاطار المؤسسي الملائم ديمقراطيا، اقتصاديا، سياسيا واجتماعيا والسعي لسياسة فاعلة والاهتمام بالقضايا البيئية وتطوير القاعدة التكنولوجية والعلمية ومن خلال هذا تبقى العبرة الأساسية من التجارب التنموية تتبلور في:

- تعميق أسس الديمقراطية وتوسيع المشاركة في المجال السياسي والشأن العام وفي وضع القرار في إطار سيادة القانون وتحقيق العدالة والمساواة واحترام حقوق الانسان وحرية التعبير.
- استمرار الجهود وتكثيفها لمواصلة مسيرة التطور في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تحقيقا لتقدم المجتمعات النابع من ارادتها الحرة.
- التنمية الشاملة من خلال مشاركتها الفعلية في مختلف الميادين وتعزيزا لمساهمتها في دفع العملية الاجتماعية والثقافية.
- مواصلة الاصلاحات الاقتصادية للارتقاء بمستوى معيشة الشعوب العربية ورفع معدلات النمو في بلداننا وتحقيق التكامل بين اقتصاديات البلدان العربية وتطور العلاقات فيما بينها.

مقدمة الفصل:

شغل موضوع السياسات التنموية الدول المتقدمة والمتخلفة على حد سوء هذا لأنها الوسيلة التي تسمح بتحسين مستوى معيشة الأفراد وزيادة رفاهيتهم وتقوية الاقتصاد الوطني، بشكل يعزز مكانة الدولة وقوتها ويسمح بالاستفادة المثلى من الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة، غير أن الدول العربية ورغم وعيها بمتطلبات السياسة التنموية إلى أنها مازالت في دائرة التخلف وباعتبار الجزائر من الدول العربية، فإنها تعاني أيضا من بعض مظاهر التخلف.

ونحن من خلال هذا الفصل سنسلط الضوء على واقع التنمية في الجزائر وذلك من خلال الواقع السياسي الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي إضافة إلى تقديم برامج وآليات ترشيد السياسات التنموية في الجزائر من خلال المشاريع الكبرى 2000-2014 كما سنتطرق في الأخير إلى أليات ترشيد السياسات التنموية في الجزائر من خلال الجهات الرسمية والجهات الغير رسمية.

المبحث الأول: واقع التنمية في الجزائر

عرفت الجزائر على مدار 50سنة من استقلالها مراحل تطويرية مست مختلف المجلات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية تتخللها عدة أحداث تدخلت في تحديد المسار التنموي للبلاد وكان لها أثر البالغ في ضبط السياسات العامة للتنمية التي تبنتها الدولة سواء لمعالجة الأزمات التي عصفت بها أو في إطار التقويم الوطني وتعزيز المكاسب الديمقراطية التي تحققت للشعب الجزائري مع نهاية عقد الثمانينات من القرن العشرين وفي هذا المبحث سوف نسلط الضوء على واقع التنمية في الجزائر من خلال الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2014.

المطلب الأول: الواقع السياسي

يتميز نظام الحكم في الجزائر بخصائص منها ما درجت عليه في الدساتير الجزائرية السابقة كالنظام الجمهوري الذي تم تكريسه من الدستور الأول للبلاد وهو دستور 1963، ومنها ما استجدت في دستور 1989. كالتعددية الحزبية والانفتاح عن الديمقراطية وهو الأمر المبقى عليه في ظل التعديل الدستوري 2008، وبالتالي فالنظام الجزائري نظام ديمقراطي نسبي، أما عن نوع الديمقراطية المعتمدة فهي الديموقراطية النيابية بشكل أساسي وتدعيمها بالديمقراطية الشبه مباشرة [163]

- **واقع المشاركة السياسية في الجزائر:** عرفت الجزائر في الفترة بين 2000-2014 عدة مواعيد انتخابية بداية من الانتخابات التشريعية والمحلية سنة 2002 مرورا بالانتخابات الرئاسية 2004 وصولا إلى الانتخابات التشريعية 2007، تلتها الانتخابات الرئاسية 2009، وصولا إلى الانتخابات الرئاسية الأخيرة في 17أفريل 2014[164] والانتخابات هي الوسيلة التي من خلالها يمكن الوصول إلى مبتغى حكم الشعب لفرز أفضل العناصر الكفؤة ليكونوا ممثلين مخلصين ينفذون ما يطمح إليه الشعب

---

[163] – عيسى طايبي، طبيعة نظام الحكم في الجزائر، الجزائر، 2014/10/31 على الربط الاكتروني http://dspace.vnive-tlemcen.dz/hand/112/2676 تم التصفح يوم 2014/05/13 على الساعة 16:00

[164] – محمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورا، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 20082009-، ص96.

وبالتالي تشكل عملية انتخاب رئيس الجمهورية في أي نظام سياسي كان مقياس للدرجة التحول السياسي وتكريس مبدأ التداول على السلطة وكذا اشتراك المواطنين في الاختيار الحر والنزيه لممثليهم دون تدخل أو الضغط عليهم، أو الحد من حريتهم، كما أن الانتخابات، الرئاسية في الجزائر تشكل حدثا هاما بسبب مكانة ودور رئيس الجمهورية والصلاحيات التي يتمتع بها، والتي يخولها له، الدستور الجزائري، كما تمثل هذه الانتخابات مرآة للواقع السياسي ومستوى التطور الديموقراطي للبلاد، وهي فرصة أيضا للطائفة السياسية لإثبات وجودها الفعلي ومكانتها في الساحة السياسية.[165]

1- الانتخابات التشريعية 30/ماي/2002: انطلقت التحضيرات للانتخابات التشريعية بدفع عدد مقاعد البرلمان إلى 389 أي بزيادة 900 مقاعد عن البرلمان السابق، وتشكيل اللجنة السياسية لمراقبة الانتخابات التشريعية المكونة من ممثلي الأحزاب فقط، بحيث بلغت القوائم التي استوفت شروط المشاركة في الانتخابات البرلمانية 1004 قائمة تظم 10741مترشح وسجلت مشاركة 23 حزبا سياسيا من مجموع 28 حزب متواجد في الساحة السياسية إذ قدمت 829 قائمة، بينما بلغ عدد القوائم الأحرار175 وألغت وزارة الداخلية 256 قائمة تضم في غالبيتها ناشطين في الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ولقد أسفرت العملية الانتخابية على فوز كاسح لجبهة التحرير الوطني بحصولها على 199 مقعد من أصل 389 مقعد وكانت نتائج المشاركة كالآتي:

الجدول1: يوضح نسب المشاركة في الانتخابات التشريعية 30 ماي 2002

عدد المسجلين	**17.951.128**
عدد المصوتين	**8.288.536**
نسبة المشاركة	**%46.17**
الناخبون الممتنعون	**9.662.591**
عدد الأصوات المعبر عنها	**7.420.867**
عدد الأصوات الملغات	**867.669**

المصدر: محمد عوفة، انتخابات الجزائر: العسكريين في الحكم من إشعار آخر، على الرابط الإلكتروني في2007. www.islamonline.net تم التصفح يوم: 2014/05/21 على الساعة 19:55.

تعتبر نسبة المشاركة الأقل منذ الاستقلال و يرجع ذلك إلى اللجوء إلى العنف في منطقة القبائل و تراجع الصوت النسائي بسبب القانون الإنتخابي الجديد الذي يفرض قيود مشدودة على التصويت بالوكالة

الجدول2:يوضح النتائج الانتخابات التشريعية الجزائرية لسنة 2002

---

[165] – ب.ص.م، حق الانتخاب، منتديات ستار تايمز، 11-06-2012 على الساعة 01:13 على الرابط الإلكتروني www.startimes.com/f.aspx?=30851386 تم التصفح يوم 21-05-2014 على الساعة 19:50.

القوائم الانتخابية الحزبية	عدد الأصوات المحصل عليها	عدد المقاعد المحصل عليها	النسبة المئوية
جبهة التحرير الوطني	2.618.003	199	51.15
التجمع الوطني الديمقراطي	610.461	47	12.08
حركة الإصلاح	705.319	43	11.05
حركة مجتمع السلم	705.319	38	09.76
المترشحون الأحرار	523.464	30	07.70
حزب العمال	246.770	21	05.40
الجبهة الوطنية الجزائرية	113.700	8	02.05
حركة النهضة	48.132	01	0.25
حزب التجديد الجزائري	19.973	01	0.25
حركة الوفاق الوطني	14.465	01	0.25
المـــــــجموع	5.274.781	389	100

المصدر: عامر بوصبع، دور المشاركة السياسة في ترقية الحكم الصالح الجزائر، 1999-2004، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر عن علوم السياسة والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 2007-2008 ص 109 على الرابط الإلكتروني المرصد العربي للانتخابات www.aljazera.net/NR/تاريخ الاطلاع 2014/04/13 على الساعة 20:00.

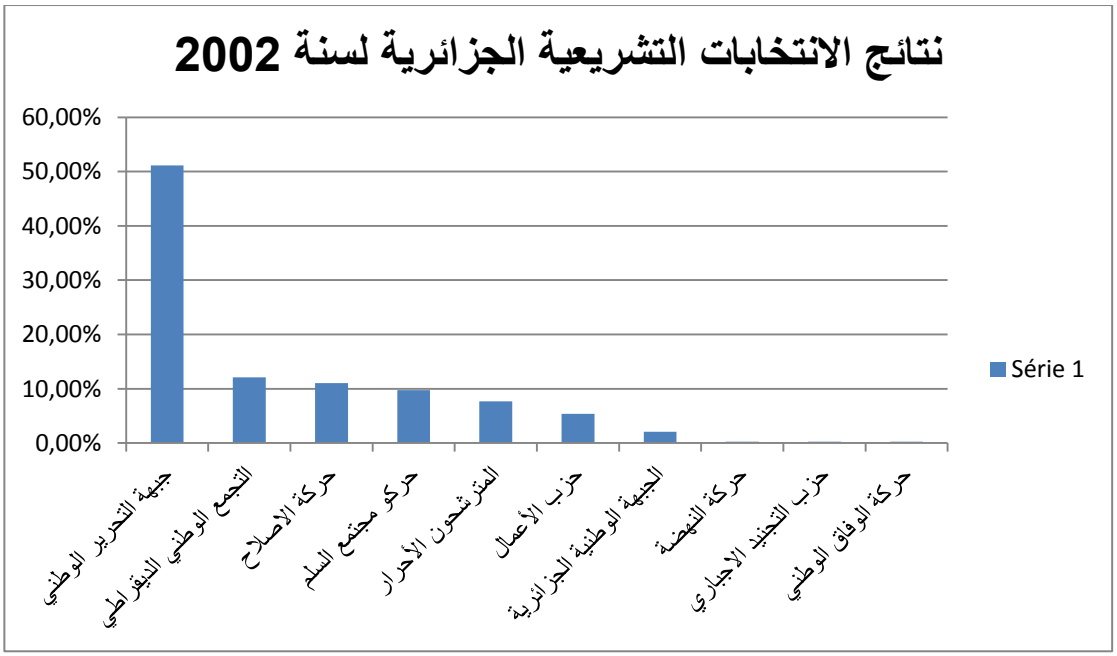

المصدر: عامر بوصبع، مرجع سابق، ص111.

ويلاحظ على هذه النتائج تدحرج التجمع الوطني الديموقراطي إلى المرتبة الثانية لصالح جبهة التحرير الوطني حيث فقد 107 مقعد دفعة واحدة عن النتائج التي تحصل عليها في انتخابات 1997 ويعود ذلك إلى قدرة جبهة التحرير الوطني المتجددة على أقناع الجماهير وكذا تراجع الإسلاميين على حلم قيام دولة إسلامية غير أن بعض التحليلات ترتكز على التخوف من نجاح الأحزاب في تحقيق أغلبية برلمانية فكان لابد من البحث عن حزب داخل الاتجاه الوطني لتأييد والوقوف وراءه لحيلولة دون سيناريو 1991 ووقع الاختيار على جبهة التحرير الوطني[166].

2- الانتخابات المحلية 10 اكتوبر 2002: وقد توجه 17 مليون ناخب يوم 10 أكتوبر 2002إلى صناديق الاقتراع للانتخاب ممثليها في 48 ولاية و1540 بلدية وشارك هذه الانتخابات 24 حزبا سياسيا وبلغت نسبة المشاركة 50% ممن يحقق لهم التصويت

جدول(3)

اسم الحزب	عدد المقاعد البلدية	عدد المقاعد البلدية
حزب جبهة التحرير الوطني	**4878**	**798**
حزب التجمع الوطني الديمقراطي	**272**	**148**
حركة الإصلاح الوطني	**1237**	**374**
الحركة من اجل مجتمع السلم	**989**	**/**

[166] – عامر بوصبع، مرجع سابق. ص110.

المصدر: ب . ص .م .آليات الانتخابات في الجزائر، منتديات ستار تايمز 26-10-2011 على الرابط الالكتروني www.stertimes.com/?t=29411998 تم التصفح يوم 2014/05/13 على الساعة 16:30.[167]

3- الانتخابات الرئاسية 08 أفريل 2004:

كانت نسبة الناخبين 58.07% ويقدر عددهم بـ 10.508.777 من أصل 18.097.255 مسجلين، وقدر عدد الأورق الملغاة بـ 329.075.

الجدول رقم (04): النتائج النهائية لانتخابات الرئاسية 08 أفريل 2004.

إسم المرشح	الحزب	نسبة أصوات الناجحين	عدد الأصوات
عبد العزيز بوتفليقة	مرشح حر	84.99	8651723
علي بن فليس	مرشح حر	6.42	643951
عبد الله جاب الله	حركة الاصلاح الوطني	5.02	511526
سعد سعدي	التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	1.94	197111
لويزة حنون	حزب العمال	1.00	101630
على فوزي رباعين	عهد 54	0.63	63761

المصدر: موسوعة ويكبيديا، انتخابات رئاسية جزائرية على رابط الكتروني: http://ar.wikipedia.org/wik تم التصفح يوم: 13 ماي 2014 على الساعة: 21:00.

وبالتالي فسر وزير الداخلية النسبة العالية من الأصوات التي حصل عليها عبد العزيز بتفليقة إلى 3 ثلاثة أسباب رئيسية تتمثل في:

- نجاح التحالف الرئاسي في التجديد النصفي لمجلس الأمة .
- نجاح الرئيس بوتفليقة في جمع 2.1 مليون توقيع لدعم ترشحه.

---

[167] – ب. ص. م. آليات، الانتخاب في الجزائر، مرجع سابق، ب ص.

- عقد 2500 تجمع انتخابي في مختلف ولايات الوطن[168]

4- الانتخابات الرئاسية 09 أفريل 2009:

عقدت في الجزائر يوم 09 أفريل 2009 ووصفتها السفارة الأمريكية بالجزائر على أنها: "تم تنظيمها بعناية وعقدت تحت رقابة مشددة" وجاءت نسبة المشاركة التي أعلنتها الدولة مبالغ فيها، ولقد قدرت نسبة الناخبين **47.11%** ويقدر عددهم بـ 15.351.305 من أصل 20.695.305 من أصل 20.695.683 مسجلين وقد قدر عدد الأوراق الملغاة 1.042.727 ورقة.

الجدول(5): النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية 2009

اسم المرشح	الحزب	أصوات الناجحين %	عدد الأصوات
عبد العزيز بوتفليقة	**مرشح حر**	**90.24**	**129111705**
لويزة حنون	**حزب العمال**	**4.22**	**604258**
موسى تواتي	**الجبهة الوطنية**	**2.31**	**330570**
محمد حميد يونسي	**حركة الاصلاح الوطني**	**1.37**	**176674**
علي فوزي رباعين	**عهد 54**	**0.93**	**133129**
محمد السعيد	**مرشح حر**	**0.92**	**/**

المصدر: ب. ص. م. الانتخابات الرئاسية 2009، المعرفة، الجزائر، على الرابط الإلكتروني www. marefa.org/index.php/2009 تم التصفح يوم: 2014/05/13 على الساعة: 22:03

كان الاقبال على الانتخابات محل نزاع من قبل المعارضة، يزعم البعض أن الاقبال كان منخفضا حيث وصل إلى 16% حسب عمليات رصد أجهزتها السفارة الأمريكية بشكل غير رسمي وصل الاقبال إلى 30.25 كحد أقصى[169]

5- الانتخابات الرئاسية 17 أفريل 2014:

---

[168] – موسوعة ويكيبيديا، انتخابات رئاسية جزائرية http://ar.wikipidia.org/wiki تم التصفح يوم 13 ماي 2014 على الساعة 21:38 –ب ص–

[169] – ب. ص. م، الانتخابات الرئاسية 2009، مرجع سابق، ب. ص.

تعد الانتخابات الرئاسية 2014 فرصة ثمينة وسانحة أمام الشعب الجزائر لبناء جزائر قوية وآمنة تتمتع بنمو في اقتصادها وزيادة انتاجها ويتشارك جميع مكونات المجتمع في صنع سياستها وبناء مستقبلها من جانب آخر يرى الجزائريون أنه لن يكون هناك إصلاحات جذرية في البلاد ما لم يقم بتعديل مواد أساسية في الدستور ويطمح قادة الأحزاب بأن يتضمن التعديل الدستوري نظام الحكم في البلاد وأن يكون نظاما برلمانيا يتمكن من خلاله الشعب في الاسهام في التشريع والرقابة من خلال ممثلي المجلس الذي سيتم انتخابهم من قبل الشعب- كذلك ضرورة أن يشمل التعديل الدستوري المرتقب على تجديد العهد الرئاسية وحصرها في عهدتين رئاسيتين فقط كما كان معمول به سابقا[170].

الجدول رقم(6): يوضح ملخص النتائج الانتخابية 2014.

اسم المرشح	الحزب	نسبة أصوات الناخبين%	عدد الاصوات
عبد العزيز بوتفليقة	**مرشح حر**	**81.53**	**8.130.398**
على بن فليس	**مرشح حر**	**12.18**	**1.244.918**
عبد العزيز بالعيد	**جبهة مستقلة**	**3.36**	**343.624**
موسى تواتي	**الجبهة الوطنية الجزائرية**	**0.56**	**57.510**
لويزة حنون	**حزب العمال**	**1.37**	**140.253**
علي فوزي رباعين	**عهد 54**	**0.99**	**10.146**

المصدر: موسوعة ويكيبيديا، الانتخابات الرئاسية، الجزائرية 2014، على الرابط الإلكتروني **http://ar.wikipedia.org/wiki/2014** تم التصفح يوم: 2014/05/13 على الساعة: 22:30.

مترامي يمتلك من مقومات النهضة ما يجعله رائد من دول المنطقة.

[170] – عبد الهادي الخلاقي، الانتخابات الجزائرية 2014 وتطلعات الشعب الجزائري، شبكة النور على الرابط الإلكتروني http://islamselect.net/mat/1068784 تم التصفح يوم 2014/05/13 على الساعة : 22:35، ص02.

ومن هذا كله فإن المستقبل الجزائري ليس محدد بمسار توجهه لكن إحدى الظواهر الواضحة في الانتخابات سواء كانت تشريعية أو رئاسية هي الشعارات المتعلقة بمستقبل والتي غلب عليها شعار أساسي وهو "من أجل الجزائر" فقد اختار حزب جبهة التحرير الوطني شعار "اليد في اليد لبناء جزائر الغد" فيما اختار التجمع الوطني الديمقراطي شعاره من ثلاث كلمات هي "أمل وعمل واستقرار" أما حركة مجتمع السلم فقد اختار شعار "معا نبني جزائر الغد" وأبقى التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية الذي يمثل سكان البربر شعار مؤتمره "معا لجزائر الغد" الذي استلهمه من عبارة الرئيس الراحل محمد "بوضياف" المتمحور "الجزائر قبل كل شيء" أما حكة النهضة الاسلامية، فقد اختارت "لا للفساد وفقدان الأمل" عنوانا لشعارها الانتخابي.

وبالتالي فإن الدلالات الأساسية للانتخابات الجزائرية عديدة، يمكن رصدها في:

- إن الانتخابات رسخت "الركود السياسي" وليس "الاستقرار السياسي" كما يرى البعض لأنها كرست خريطة التوازنات السياسية السائدة منذ سنوات.
- حصد بعض الاحزاب الصغيرة أو المجهرية أو الموسمية التي يظهر بعضها ويختفي قبل وبعد كل استحقاق انتخابي.
- الأعداد الكبيرة من الأوراق الملغاة في التصويت الذي قارب مليون صوت وهو ما يثير حوث الالتباس في نزاهة الانتخابات.
- التشكيك في نزاهة الانتخابات حيث تزايدت الطعون من قبل بعض الأحزاب السياسية.
- اتجاه تحجيم عدد النساء المرشحات، وهي ليست قاصرة على الجزائر بل تمثل ظاهرة شائعة في البلاد المغاربية .
- عدم وجود علاقة طردية بين متغير المستوى العلمي والمشاركة السياسية في العملية الانتخابية، لأن اتجاهات المشاركة تشير إلى حضور القوي لغير المتعلم أو أصحاب التعليم المحدود.
- إن مشاركة سكان المدن في العملية الانتخابية الجزائرية دائما ما تكون ضعيفة وغالبا ما تعطي أصواتها للأحزاب المعارضة سواء كانت اسلامية أو يسارية.
- إن الاصوات التي حصل عليها المرشحون الأحرار المستقبلون تعبر عن تدمر شريحة من الرأي العام الجزائري من الأحزاب القائمة ما يشوب هذه الظاهرة من سلبيات تتعلق بالدور المالي الذي يستخدمه الأحرار في العملية الانتخابية[171].

---

[171] – محمد عز العرب، الجزائر لا تتغير في الخريطة السياسية، الأهرام الرقمي، يوليو 2007،
http://cligital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=891207&eid=7887 تم التصفح يوم 2014/05/14 على الساعة: 09:30 ص1- 2.

المطلب الثاني: الواقع الاقتصادي.

لقد غيرت الجزائر نظامها الاقتصادي من النهج الاشتراكي الذي اعتمدته منذ الاستقلال في 1962 نحو اقتصاد السوق، حيث تعتبر الجزائر ثالث اقتصاد عربي من بعد السعودية، الامارات العربية المتحدة وثاني اقتصاد افريقي بعد جنوب أفريقيا من حيث الدخل القومي السنوي حسب إحصاءات المنظمة العالمية للتجارة سنة 2007[172]

ولقد تراجعت الجزائر من المرتبة 95 حسب تقرير الأمم المتحدة للتنمية لسنة 2000 إلى المرتبة 100 حسب التقرير لسنة 2001، حيث يعتمد هذا التقرير على عدد مؤشرات للتنمية البشرية منها: نسبة الأمية، وطول العمر، ومدى توفر الحاجيات الضرورية للاستهلاك، وتوفر الماء والتوزيع العقلاني للثروات....إلخ. ولقد قامت وزارة الصناعية واعادة الهيكلة الجزائرية بإعداد برنامج وطني يمتد من 2000 إلى 2008 لإعادة تأهيل المؤسسات العمومية والخاصة، كما يهدف إلى تكليف أنظمة الإنتاج وتحديثها تماشيا مع التطورات الحاصلة في انظمة الإنتاج في الدول المتطورة وللإشارة ينقسم برنامج إعادة التأهيل إلى ثلاثة مراحل: المرحلة الأول تشمل 150 مؤسسة وطنية 2000إلى 2002 المرحلة الثانية 200 مؤسسة من 2003 إلى 2005 والثالثة 300 مؤسسة من 2006 إلى 2008 حيث تكفل الدولة بتغطية 70 % من نفقات التأهيل و 15% من تكلفة التجهيزات ولقد انطلقت عملية إعادة التأهيل في البداية على عينية مختارة من مؤسسات منها مؤسستين عموميتين وثمانية (08)مؤسسات خاصة (ممثلة القطاعات، النسيج والزجاج والبلاستيك والصناعة الغذائية) ثم تليها عملية تظم 30مؤسسة عمومية و19 مؤسسة خاصة لمختلف القطاعات الاقتصادية [173].

- **قطاع المحروقات:**

يلعب قطاع المحروقات في الجزائر دور رئيسيا في تمويل التنمية الاقتصادية بفضل الموارد الهامة التي يحويها، حيث ساهم بنسب مرتفعة في الناتج المحلي الاجمالي وصلت إلى 40% وأكثر من 60% في 2007 في الميزانية العامة للدولة عن طريق الجباية البترولية. لقد عرف قطاع المحروقات من خلال فترة 2000-2005 نتائج قيمية نظر للإصلاحات الهامة التي قامت بها الدولة في تعديل واستحداث قوانين ومؤسسات مكنتها من استرجاع صلاحيتها بصفتها مالكة للثورة الطبيعية ومحرك للاستثمارات .

ولقد برز أهم هذه الاصلاحات في شكل قوانين شملت معظم مصادر الطاقة أهمها: قانون رقم 07/05 خاص بقطاع المحروقات المؤرخ في 28 أفريل 2005 وأهم ما جاء في القانون هو رفع الاحتكار عن استغلال منشأة

---

[172] – موسوعة ويكيبيديا، بوابة الجزائر، على الرابط الالكتروني: http://ar.wikipidia.org/wiki تم التصفح يوم 13 ماي 2014 على الساعة 21:38 –ب ص–

[173] –كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر،(مجلة العلوم الانسانية، العدد الثامن، وهران ، الجزائر، 2005)، ب. ص.

نقل المحروقات وكذا فتح المجال للاستثمار مع السماح للمتعلمين باستغلال شبكة النقل بالأنابيب إضافة إلى الاهتمام أكثر بالبيئة.

أما المادة 09 من القانون فقد خصتها لتسعير البترول الخام، حيث يحسب سعر البترول الخام داخل المصفاة كل سنة على أساس متوسط سعر البترول الخام للصادرات لعشر سنوات الأخيرة.

ولقد حاولت الحكومة لهذه الفترة تطوير مصادر الطاقة عن طريق اصدار المناقصات المفتوحة من خلال نشر المناقصات الأسبوعية لقطاع الطاقة والمناجم سنة 2001 في تقليص مدة المفاوضات وهو ما ساهم في زيادة مضاعفة العقود المبرمة، ففي الفترة الممتدة ما بين 2000 -2005 أبرم في إطار البحث والاستكشاف أكثر من 40 عقد مع الشركاء الأجانب من خلال ستة مناقصات دولية، حفر أيضا 240 بئر وسجل 51 اكتشافا للمحروقات 43% منها كان من طرف شركة سوناطراك التي تملك طاقة تحويل وتمييع الغاز الطبيعي مقدرة بـ 24 مليون طن من الغاز السائل [174].

وأهم المشاريع الجديدة مصنع "تيهرت" بطاقة انتاج 36000 برميل/اليوم من الغاز السائل، وأما فيما يتعلق غاز البترول الذي يقدر انتاجه الحالي بـ 9.2 مليون طن يوجه لتصدير[175].

ولقد تحدث وزير الطاقة والمناجم "يوسف يوسفي" عن المشاريع الجديدة لإقامة وحدات التكرير النفط لمواجهة هذا الارتفاع في الطلب وقال بأن محطة التكرير بأرزيو دخلت حيز الاستغلال في انتظار استلام وحدة التكرير الجديدة بمدينة سكيكدة، وتوقع الوزير ارتفاع قدرات التكرير بعد استلام وحدة تكرير النفط في الجزائر قبل نهاية 2014 كما ستشهد الجزائر سنة 2014 انشاء 20مركز للطاقة الشمسية[176]

ولقد تحصلت الجزائر على المرتبة 83 من بين 133 دولة التي شملها تقرير عام 2009، وفي هذا الصدد، فإن المؤشر الوحيد لتنافسية الاقتصاد الكلي حيث احتلت المرتبة الثانية عالميا لعام 2007 وهذا بعض الأرقام المتصلة بالتوازنات الاقتصادية للجزائر:

- الميزان التجاري حقق نتائج وفوائض ايجابية (2002،2008) بلغة نسبة التطور 84.20%.

---

[174]– شهرة زاد زغيب، حكيمة حلمي، ملخص القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري، 2011/04/27 على الرابط الالكتروني : www.ao.academy.org/wesima.articles/index-20110427-2381-html تم التصفح يوم: 2014/05/14 على الساعة 10:38 ،ص06.

[175] – شهرة زاد زغيب، حكيمة حلمي، مرجع سابق، ص 07.

[176] – ب. ص. م، وزير الطاقة يعلن عن اكتشاف احتياطي ضخم من الغاز، الحدث، العدد 14390، الجزائر، 21ماي 2014، على الرابط الالكتروني: www.annasroline.com/index.php?option=com-content&view=article&id=55811:2013-09-09-20-22-14&catid=34:009.04-06-12-59-04&Itemid=27 تم التصفح يوم: 2014/05/21 على الساعة 23:22، ص1.

- معدل النمو الاقتصادي ارتفاع سنة 2007 وبلغ 2.6% الناتج المحلي الخام 2008: 170.3 مليار دولار.
- مستوى التضخم استقر في 5.7% خلال سنة 2005.
- تخفيض المديونية الخارجية بصورة قياسية إلى 5.586 مليار دولار عام 2008.
- سعر صرف الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي بلغ في 2008: 64.5828 دينار للدولار الواحد[177].

وقالت مصادر من المجمع الطاقوي الجزائري "سوناطراك" لوكالة "رويترز" أن المجمع الجزائري أعلن عن تراجع الانتاج في محطتي 1و2في منشأة أرزيو، وقال ذات المصدر أن هذا لا يمكن أن يتم تأكيده والعمل على رفع مستوى المحطتين اللتين تتوفران على منشآت قديمة هي التي تسبب في مشاكل الانتاج، وأضاف المصدر أن المجمع الجزائري يخطط لبدء عمليات صيانة جزئية في المحطتين 1و2 في منشأة أرزيو في مارس 2014، في حين من المقرر أن يبدأ الانتاج خلال تلك الفترة في محطة أرزيو 3 التي هي حاليا قيد الانشاء.

- سعر صرف الدينار الجزائري أمام اليورو بلغ سنة 2008: 93.9597 دينار لليورو الواحد.
- الاحتياطات الرسمية من الصرف 143.24 مليار دولار في نهاية عام 2008.

- **الميزان التجاري(2008-2009):** الجدول التالي يبين لنا أرقام التجاري الوطني لفترة 2008-2009

الجدول (8): يبرز التجارة الخارجية للاقتصاد الجزائري 2008-2009/ الوحدة: مليار دولار

المصدر: جمعي عماري، طارق قندوز، التسويق الصناعي كمدخل استراتيجي وتنافس لترقية

	عام 2007	2008	2009	معدل التغيير 09/08
الصادرات الاجمالية FOB	**59.518**	**79.289**	**45.194**	**844.91-**
الواردات الاجمالية CIF	**27.439**	**39.479**	**39.103**	**80.95-**
رصيد الميزان التجاري	**32.079**	**39.819**	**5.900**	**888.48-**
معدل التغطية(%)	**217**	**201**	**115**	**-**

[177] – نوري منير، تحديد التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية، (مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد 04، جامعة الشلف، الجزائر: 2006)، ص ص 22-24.

الصادرات الصناعية الجزائرية مع التطبيق على المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر يوم 09نوفمبر 2010 بالتعاون مع مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا .

مما سبق فإن الصادرات الجزائرية غير المحروقات والتي تبلغ 2.04**%** فقط عام 2009 لا تعكس القدرات الحقيقية في السوق الجزائرية بالنظر لما تملكه البلاد من منتجات وثروات. وذكر تقرير لبنك الجزائر أن هذه النسبة تبقى ضئيلة، وتأثيرها على ميزان المدفعات ضعيفة، ففي حيت تسبح الجزائر فوق بحيرة من النفط وتقدر صادراتها من المحروقات بـ 97.6 **%** ضلة لسنوات طويلة تعتمد على هذه الثروة الناضبة غير المتجددة[178].

ومن هنا نستخلص أن واقع اقتصاد الجزائر مقبل على التحديات ورهانات لا يستهان بها، فتحرير المبادلات التجارية والتي تنادي بها المنظمة العالمية لتجارة في الوقت الراهن وكل نطاق واسع بالنسبة للجزائر فتقرر الانضمام للمنظمة ويقتضي بالضرورة توفر جملة من العوامل التي من شأنها تفعيل اقتصاديات الجزائر من خلال انتهاجها للنموذج التصديري لتحول اقتصاد الجزائري إلى اقتصاد تصديري **(Economie Exportatrice)**، خاصة قطاع المحروقات أمر لا يستهان به وهذا ما سيؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال الوصول والحفاظ على نسبة نمو اقتصادي عالي على المدى الطويل من خلال الاعتماد على معدات العلمية وتقنية [179]

المطلب الثالث: الواقع الاجتماعي والثقافي للتنمية في الجزائر.

سنحاول في هذا الجزء من الدراسة التعرف على مستوى انجازات الدولة من خلال: البطالة والتشغيل ،التعليم.

1- البطالة والتشغيل:

تدل سياسة التشغيل على مختلف التدابير والآليات التي تعتمدها الحكومة في سبيل استحداث مناصب الشغل بشتى أنماطها خلال فترة محددة.

---

[178] – جمعي عماري، طارق قندوز، مرجع سابق، ص 50.

[179] –ب. ص. م ، الاقتصاد الجزائري منتدى ثاموية أحمد قسوس 28 ديسمبر 2008 www.2.30loum.orglx273-topic تم التصفح يوم 2014/05/14: على الساعة: 14:45 ص1.

وتمثل هذه السياسة في الواقع الوجه المقابل لسياسة مكافحة البطالة، إذ أن التشغيل والبطالة وجهان لعملة واحدة ولذلك فإن معالجة قضية التشغيل تقتضي من جهة، تحليل مشكلة البطالة وأسبابها وبنيتها[180] .

2- أسباب البطالة في الجزائر: وهي كالآتي:

- تدخل الدولة في السير العادي لعمل السوق الحرة، وخاصة فيما يخص تدخلها لضمان الحد الأدنى للأجور إذ أن تخفيض الاجور والضرائب هما الكفيلان بتشجيع الاستثمار وبالتالي خلق الثروات وفرص العمل
- استناد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات وضعف القطاعات التي لا تمثل سوى **2%** من الميزان التجاري الجزائري .
- عزوف الرأسماليين عن الاستثمار إذ لم يؤدي الإنتاج إلى ربح كافي يلبي طموحاتهم.
- التزايد السكاني.
- التزايد المستمر في استعمال آلات وارتفاع الإنتاجية مما يستدعي خفض مدة العمل وتسريح العمال[181].
- الأزمة الأمنية التي عصفت بالبلاد وأدت إلى تراجع مستوى الاستثمار الداخلي أو القادم من الخارج الذي يعتبر من اهم العناصر للقضاء على البطالة.

3- خصائص البطالة في الجزائر:

تتميز البطالة في الجزائر بالخصائص التالية:

- البطالة في عالم الريف في ارتفاع رغم المخطط الوطني للتنمية الريفية وذلك راجع لعزوف الشباب خرجي الجامعات من مزاولة الأعمال الفلاحية للأسباب اقتصاديا والبحث عن أعمال قليلة الجهد كثيرة المكاسب[182]، وكان الصندوق النقد الدولي قد توقع في تقريره الأخير 2014 حول الأفاق الاقتصادية العالمية الذي نشر في أفريل 2014 أن تتراجع نسبة البطالة إلى **9%** سنة 2014 [183].

قال ابراهيم خير الدين مدير فرعي لترقية برامج التشغيل والعمل والضمان الاجتماعي أن نسبة البطالة في الجزائر مرشح للانخفاض سنة 2014 حسب ما افاد به الديوان الوطني للإحصائيات من مذكر الجهود الكبيرة

---

[180] – رحيم حسين، سياسات التشغيل في الجزائر: تحليل وتقيم، (بحوث اقتصادية عربية ، العددان61، 62، جامعة محمد بشير ابراهيمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، برج باجي مختار: 2013 الجزائر)ص3.

[181] – عبد الله غالم، حمزة فيشوش، مرجع سابق، ص3.

[182] – عبد الله غالم، حمزة فيشوش، مرجع سابق، ص 03.

[183] – ب. ص. م، توقعات تراجع نسبة البطالة في الجزائر إلى 9% ، السوق العربية، شمال افريقيا 13أفريل 2014 على الرابط الالكتروني السوق العربية www.nuqudy.com12581 تم التصفح يوم 2014/05/21 على الساعة 23:30.ص 1.

التي بذلتها الدولة الجزائرية بتخصيص العديد من البرامج والآليت لتخلق مناصب شغل للشباب والقضاء على البطالة [184].

والرعاية العائلية 36.0% فيما يمثل المستخدمون المستقلون 29% من مجموع اليد العاملة النشيطة، وتبين بنية العمل حسب القطاعات أهمية القطاعات التجارية، والإدارة العمومية والخدمات الأخرى والتي تستخدم أكثر من نصف اليد العاملة النشيطة مما يمثل 56.6% من إجمالي اليد العاملة النشيطة. ويحتل قطاع الأشغال العمومية المرتبة الثانية بنسبة 17.2% فيما يحتل قطاع الزراعة المرتبة الثالثة بنسبة 13.7% وقطاع الصناعة المرتبة الرابعة بـ 12.5% وتقدر نسبة العاطلين عن العمل ب 11.3% أي 1.169.000 فرد مما يمثل بنسبة بطالة بـ 11.3 % حيث نلاحظ انخفاضا في نسبة البطالة مقارنة بـ 2014 تقدر نسبة النساء العاطلات عن العمل بـ 25.8 % والشباب هم الشريحة الأولى المتأثرة بالبطالة حيث أنها تمثل ثلاث أرباع العاطلين عن العمل 4/3 أي 75.0% تقل أعمارهم عن 30 عاما و 87.8% لا تتجاوز أعمارهم 35 عاما

4- البرامج المعتمد في ظل استراتيجية التشغيل: إن اهتمام الدولة بقضايا التشغيل وتكثيف الجهود لمواجهة ظاهرة البطالة استلزم توفير الشروط الازمة لضمان تحقيق الأهداف المرجوة، وذلك بوضع هياكل قوية ومتخصصة قادرة على تحمل حجم المهام الموكلة إليها وتم بذلك انشاء وزرة خاصة بالتشغيل والتضامن الوطني مهيكلة أساسا على المستوى المركزي في مديريتين عامتين واحدة للتشغيل والأخرى لتضامن الوطني، متفرعين إلى عدة مديريات مركزية وعلى المستوى المحلي في مديريتين ولائيتين، والأولى للتشغيل والثانية للنشاط الاجتماعي إضافة إلى الوكالات المتخصصة القديمة والجديدة التي وضعت تحت الوصاية المباشرة للوزارة في: الوكالة الوطنية للتشغيل، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، وكالة التنمية الاجتماعية، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، كما تم انشاء المرصد الوطني للتشغيل ومكافحة الفقر.

وبالتالي تتمحور الأهداف الاستراتيجية لقطاع التشغيل بمختلف هياكله حول تخفيف الضغط على السوق الشغل من خلال تطبيق أجهزة وبرامج ترقية الشغل التي تمولها الدولة، والتي تعتبر إحدى ركائز المساعي الرامية إلى محاربة البطالة والتشجيع على الادماج المهني[185]

الشكل رقم (09) يوضح : هياكل وآليات مكافحة البطالة ودعم التشغيل في الجزائر

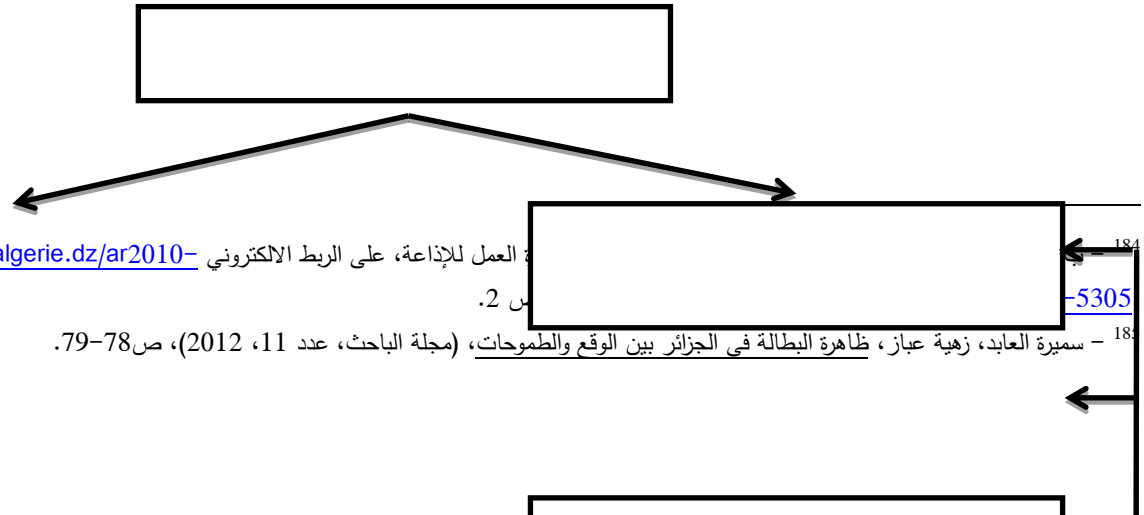

184 – ة العمل للإذاعة، على الربط الالكتروني www.radioalgerie.dz/ar2010-5305

ص 2.

185 – سميرة العابد، زهية عباز، ظاهرة البطالة في الجزائر بين الوقع والطموحات، (مجلة الباحث، عدد 11، 2012)، ص78-79.

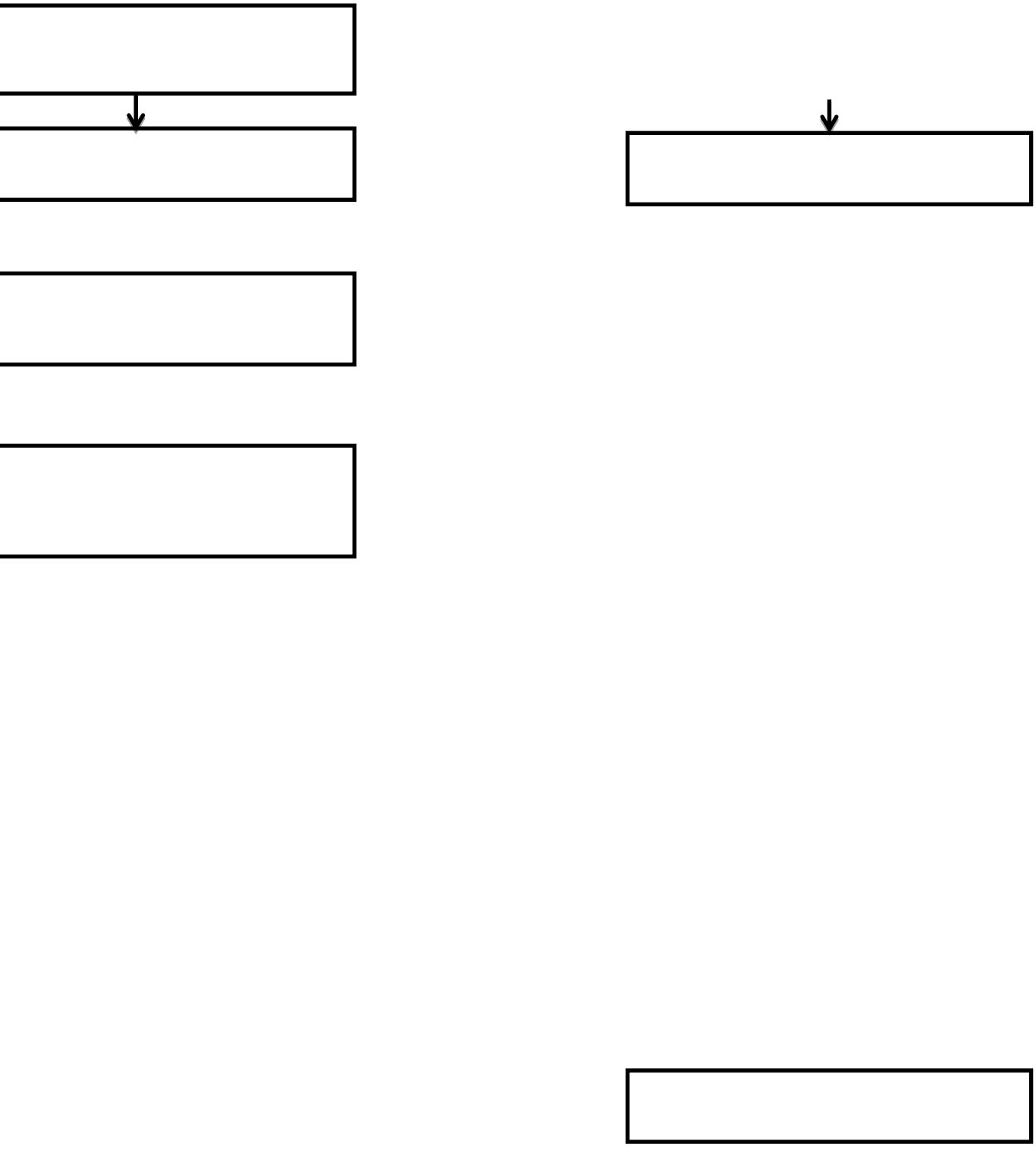

قال إن [illegible] البطالة في الجزائر مرشحة للانخفاض خلال سنة 2014 حسب ما أفاد به الديوان الوطني للإحصائيات مذكرا بالجهود الكبيرة التي بذلتها الدولة الجزائرية بتخصيص العديد من البرامج والأليات لخلق مناصب شغل للشباب والقضاء على البطالة، وأضاف المتحدث لدى استضافته في برنامج "انجازات للقناة الاذاعية الأولى، أن جهاز المساعدة على الادماج المهني منذ استحداثه سنة 2008 تم ادماج أزيد من 1.7 مليون مستفيد، مشيرا إلى الآلية

هو اكتساب الشباب الخبرة المهنية التي تمكنه من ولوج عالم الشغل سواء في القطاعيين العام والخاص أو في إطار إنشاء مؤسسات مصغرة وفي رد عن سؤال حول الاضافة التي قدمتها هذه الأليات في سوق العمل سنة 2013 قدم المدير الفرعي لترقية برامج التشغيل بوزارة العمل والتشغيل والضمن الاجتماعي أرقاما تخص المستفيدين من مختلف البرامج الإدماج المهني ليصل العدد الاجمالي إلى ما يقارب 387.728 مستفيد منذ انطلاق البرامج إلى غاية سنة 2013 [186].

مما سبق يتضح أنه برغم الامكانيات المسخرة والجهود والتدابير المتخذة للحد من ظاهرة البطالة في الجزائر، تبقى الأليات المعتمدة في ظل استراتيجية التشغيل غير كافية تشوبها تعقيدات قانونية وادارية فضلا عن عدم قدرة الشباب البطال في الاندماج والتكييف مع الحلول المقترحة من قبل الحكومة سواء لبطء الاجراءات المتخذة للاستفادة من القروض وتعقيداتها أو افتقار الشباب لروح المبادرة.

4- التعليم

يعتبر التعليم العملية التي يتكون فيها الفرد علميا وهو بناء الفرد ومحور الأمية في المجتمع، وهو المحرك الأساسي في تطور الحضارات ومحور قياس تطوره ونماء المجتمعات، التعليم في الجزائر لا يمكن تصنيفه ضمن التعليم المتطور والمتقدم، لا من حيث الامكانيات المسخرة و لا من حيث تأطير الأساتذة ولا من حيث اهتمام الدولة به، وبالتالي يمكن القول أن التعليم في الجزائر يسير إلى نفق مظلم ولا ننسى المشاكل التي تطفو إلى السطح كل دخول مدرسي فلا الدولة حققت مطالب الأستاذ ولا هو الأستاذ استطاع اكمال مسيرته كما هو[187] .

وبالتالي فالتعليم يفتقر إلى الخطط الشاملة المنبثقة من استقراء عميق للواقع وادرام كامل للإمكانيات المتاحة والممكنة ، وهي عملية تتطلب جهود، اجتهادية ومساهمات فكرية مكثفة تضع رؤية وآليات تنفيذية وتحدد المهام العاجلة والأهداف الرئيسية وطرائق التقويم لسياسات وممارسات المؤسسات التعلمية في الجزائر يحتاج إلى إنشاء مؤسسات تعلمية وبحثية تعنى بتنمية الكوادر البشرية، وتحريك المياه الفكرية الراكدة في المؤسسات المهتمة بالتثقيف لنشر ثقافة العصر لإحداث التفاعل الحضاري والنقلة النوعية المنتظرة[188]

---

[186] – ب. م. ص، وزارة التشغيل: البطالة مرشحة للانخفاض سنة 2014: مستفيد من برامج الادماج المهني إلى غاية سنة 2013، الاخبارية أون لاين: www.elikhbaria.com/ar/permalink/10902.html?ViwoSessionId=ani42u3ihswj3igdrr88hgh37 تم التصفح يوم 2014/05/14 على الساعة:17:30.

[187] – عبد الحفيظ، التربية والتعليم، مدونة عبد الحفيظ، 15 يناير 2011 www.abdelhafid.com/2001/01/dzblogday-educatel/u3PMhqKLGKw تم التصفح يوم 2014/05/14 على الساعة 20:30، ص3.

[188] – نعيم صالح ابراهيم، باسمة محمد حامد، حوارث اللحظة العربية: قرارات عربية لتحديات الراهن، دار الرائي للدراسات والترجمة والنشر سوريا، 2006، ص11.

- **الحق في التعليم:** تكفل التشريعات الأساسية بجمهورية الجزائر الحق في التعليم لجميع الأطفال تنص المادة 53 من الدستور على ضمان الحق في أن التعليم مجاني بالشروط التي ينص عليها القانون بالإضافة لذلك ينص مشروع قانون بشأن التعليم على أنه إلزامي ومجاني لجميع الأطفال من الجنسين ما بين 6و16سنة، مع امكانية مد عامين للأطفال المعوقين .

خصصت الجزائر منذ استقلالها جزء كبير من مواردها لتطوير قطاع التعليم ليصل اليوم العدد الاجمالي للطلاب إلى 7.5 مليون طالب تحقيقا لأحد الأهداف التنموية للألفية[189].

وفي هذا المجال أكد التقرير تراجع نسبة الأمية في الجزائر وخاصة لدى العنصر النسوي لكنه لاحظ في هذا السياق الفرق الكبير بين نسبة الأمية بين الجنسين والتي قدرها بـ 17 نقطة، حيث تبقى نسبة الأمية لدى الإناث رغم النتائج المحققة مرتفعة مقارنة بالذكور ونبه التقرير من جهة أخرى إلى ظاهرة جديدة في النظام التعليمي الجزائري، حيث سجل ارتفاعا متزايدا لنسبة التسرب لدى فئة الذكور مقارنة بالإناث وقالت السيدة "بو جيلالي" في عرضها للفصل الخاص بمؤشرات المستوى التعليمي أن هناك ميلا لدى فئة الذكور إلى ترك مقاعد الدراسة في وقت تسجيل نسبة حضور ونجاح كبير بين فئة الاناث خاصة في الطورين المتوسط والثانوي، وفي نفس السياق استدل السيد "بابس" في تصريح على هامش الجلسة على هذا الواقع بنتائج شهادة البكالوريا دورة جوان 2008، وامام هذا الواقع دعا إلى التكفل بالظاهرة وايجاد الطرق لمعالجتها وحول العلاقة بين التكوين وعالم الشغل اقتراح تعزيز العمل على ادخال مزيد من الاصلاحات في النظام الجامعي بما يسمح للخرجين الجدد ولوج عالم الشغل بمجرد حصولهم على الشاهدات[190] يواجه التعليم العالي في الجزائر مجموعة من التحديات يمكن اجمالها في:

- الطلب المتزايد على التعليم العالي وتزايد أعداد الطلبة بحيث بلغ عدد المسجلين لاجتياز امتحان شهادة لبكالوريا دورة 2013 أزيد من 566.000 مترشح حسبما أعلن عنه وزير التربية عبد اللطيف بابا احمد، ويبلغ اجمالي المترشحين الذين أقبلوا على هذا الامتحان 566.694 مترشح من بينهم 391.622 مترشح متمدرسين و175.072 من بين الأحرار من بينهم 79.055 من الإناث [191].
- قلة التأطير حيث يقدر عدد الاساتذة المؤطرين للطلبة بـ 25229 أستاذ دائم أغلبهم برتبة أستاذ مساعد كما أن نسبة كبيرة من أساتذة التعليم العالي (بروفيسور) على أبواب التقاعد.

---

[189] – ب. ص. م، موجز حقوق الطفل في الاستعراض الدوري الشامل للجزائر، الجلسة الأولى لإستعراض، الدوري الشامل بمجلس حقوق الإنسان، مارس 2008 ص2.

[190] – المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، المشروع التمهيدي للتقرير الوطني الخامس حول التنمية البشرية لسنة 2003 أهداف الألفية من أجل التنمية، جوان 2014، ص ص 28،35.

[191] – وكالة الأنباء الجزائرية، بكالوريا 2013 أكثر من 566.000 مترشح للامتحانات من 2إلى 6 جوان القادم، جزايرس، على الرابط الالكتروني www.djazaires.com/aps/299420 نشر في الوكالة يوم 2013/04/09 تم التصفح يوم 2014/05/22 على الساعة 01:00.

- نمطية التكوين المبنية على التلقين بحيث لا تفتح المجال للإبداع والابتكار الفردي وإن وجد هذا فإنه يبقى محاولات فردية وليس سياسة تعليمية.
- التكوين الكمي على حساب التكوين النوعي وذلك للتكلفة التي أصبح يتطلبها التعليم الأمر الذي أثقل كاهل الدولة اضافة إلى تغيير منظومة القيم المجتمعية بحيث لم يبقى للتعليم نفس المكانة التي كان يحظى بها سابقا.
- هجرة الكفاءات وعدم بقاءها في الداخل للمساهمة في التأطير وتنمية البلاد.
- البحوث المنجزة هي بحوث من أجل نيل شهادات وليست بحوث تنجز بهدف التطبيق العملي لها مما أدى إلى الحد من فاعلية البحث العلمي وعدم مساهمة في تفعيل العملية التنموية[192]

ومن هنا نستخلص أن التعليم في الجزائر يعيش حالة من الاستقرار، جراء ما استحدث من سياسات وما اعتمد من مناهج مست هيكلة النظام، إذ رسخت مبدأ الاصلاح، واعتمدت العصرنة كوسيلة للتعبير استجابة للتطلعات الراهنة التي تعرفها الساحة ومواكبة لوتيرة التحديد التي يعرفها العالم، ولكن من الجانب الأخر نتسأل أيضا لنقول: أليس حال التعليم في سنينه الأخيرة أجدى طريقة وأنجع وسيلة من ذي قبل؟ فالتعليم قد عرف هذه النقلة النوعية الكبرى والتي من خلالها دخل سريعا من مزايا ومحاسن فالمؤسسات الحديثة تبقى كل حين، وتعمر بمستلزمات التعليم المواكبة للتحديث، خلافا لزمن من المضي الذي كلن فيه التعليم يفتقر إلى أساساته المكونة له.

المبحث الثاني: برامج ترشيد السياسات التنموية في الجزائر من خلال المشاريع الكبرى (2000-2014)

إن برامج الاصلاحات الهيكلية التي وعدت بتحقيق الانعاش في إطار الجيل الأول، عملت الجزائر على وضع برامج تنموية هذه البرامج تعمل على تدارك التأخر المسجل وإلى تحقيق تكلفة الاصلاحات المنجزة، والمساهمة في إعطاء دفع جديد للاقتصاد واستدامة النتائج المحققة على مستوى التوازنات الكلية.

ومن خلال هذا المبحث سوف نقوم بتسليط الضوء على أهم البرامج التنموية خلال الفترة 2000-2004:

1- برامج الانعاش الاقتصادي 2000-2004.

2- البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي 2005-2009.

3- البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014.

المطلب الأول: برامج الانعاش الاقتصادي 2000-2004.

---

[192] – محمد بن نعيم، التعليم العالي في الجزائر: التحديات، الراهنة وأساليب التطوير معهد الهوقار، 2008، على الرابط الالكتروني www.hoggar.org/index-exp?option=com=conentview=article&id=478.....&catild=130:benmohamed.maican&lken-id=36 تم التصفح يوم 2014/05/14 على الساعة 22:00.

عندما بدأت الجزائر المستقلة بصياغة توجهاتها الإنمائية أرادت أن تجعل مطلقاتها لتنمية والتخطيط ذات إطار شمولي، يستهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية معا، فعمدت إلى استكمال السيطرة الوطنية على النشاط الاقتصادي عن طريق التأميم لضمان تعبئة الموارد في ميدان التنمية ويتمحور مخطط الانتعاش الاقتصادي* الممتد على طول الفترة 2000-2004 بالأساس حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري، البناء، والاشغال العمومية، دعم الإصلاحات بمختلف القطاعات وكذا ما يخص التنمية المحلية والبشرية كما يوضحه الجول التالي:

الجدول 10: مضمون دعم الإنعاش الاقتصادي 2000-2014

(الوحدة مليار دينار جزائري)

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	مجموع (مبالغ)	مجموع (نسب)
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الاصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100

المصدر: بودخدخ كريم، أثر سياسة الانفاق على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجيستر، جامعة دالي ابرهيم، الجزائر 2009،2010، ص 194.

وبلغ عدد المشاريع المدرجة في إطار مخطط الانعاش الاقتصادي حوالي 15974 مشروعا[193] وقد عززت هذه المشاريع على النحو التالي:

* هي احدى وسائل السياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير عل الوضع الاقتصادي في الميدان القريب تهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة (أنظر محمد ، مساعي أساسية للإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثارها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر، 2012، ص148.

[193] – كريم بودخدخ ، أثر سياسة الانفاق على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر(2001–2009)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر في علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، جامعة دالي ابرهيم، الجزائر 2009،2010، ص 194.

جدول(11): التوزيع القطاعي لمشاريع مخطط الانعاش الاقتصادي 2000-2004.

القطاعات	عدد المشاريع المدرجة
الري، الفلاحة، السيد البحري	**6312**
السكن، العمران، الأشغال العامة	**4316**
تربية، تكوين مهني وتعليمي عالي وبحث علمي	**1369**
هياكل قاعدية سياسية وثقافية	**1296**
أشغال المنفعة العمومية والهياكل الإدارية	**982**
اتصالات وصناعة	**623**
صحة، بيئة ونقل	**653**
حماية اجتماعية	**223**
طاقات ودراسات ميدانية	**200**

المصدر: المرجع السابق، ص195.

من خلال الجدولين السابقين يتضح لنا أنه من ناحية القيمة، فإن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية استحواذ على النصيب الأكبر من مشاريع مخطط الانعاش الاقتصادي بمبلغ 210.5 مليار دج أي ما نسبته 40.1% من القيمة الإجمالية ويليه جانب التنمية المحلية والبشرية بنفس القيمة تقريبا وصلت إلى 204.2 مليار دج أي ما نسبته 38.8% ثم يأتي كل من قطاع الفلاحة والصيد البحري بمبلغ 65.4 مليار دج أي ما نسبته 12.4% ثم جانب دعم الاصلاحات بقيمة 45 مليار دج أي ما نسبته 8.6% من القيمة الاجمالية .

وعلى مدار الفترة التي اقر تنفيذ المخطط خلالها، جاءت سنة 2001 كصاحبة اكبر المخصصات بما يقارب 205.4 مليار دج ثم سنة 2002 ما يقارب 185.9 مليار دج ثم سنتي 2003 و2004 بما يقارب 113.9 مليار دج و 20.5 مليار دج على التوالي[194].

1- وسائل دعم سياسة الانعاش الاقتصادي:

[194] – كريم بودخدخ، مرجع سابق، ص195.

للقيام بهذه السياسة، تستعمل الدولة عادة واحدة أو أكثر من الوسائل المتاحة لديها لتنشيط الطلب الكلي أو العرض الكلي أو الأثنين معا .

تطبيق سياسة الانعاش بواسطة الطلب عن طريق استخدام واحدة أو أكثر من الوسائل التالية:

- التحولات الاجتماعية المدفوعة للأفراد (منح البطالة، مساعدات اجتماعية مختلفة ...)، أو تلك المتعلقة بدعم بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع وغيرها من أنواع التحولات التي تعتبر زيادة مباشرة أو غير مباشرة في الدخل المتاح، وبالتالي تحفيز للطلب وبما أنها تهدف إلى إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع ، فإن هذه المدفوعات التحولية عادة ما تدرج أيضا ضمن الأدوات التلقائية لسياسة الميزانية مع نظم الضرائب التصاعدية مثلا التي تزيد مع زيادة الدخل وتنخفض بانخفاضه.
- الانفاق العمومي الكلي (الاستهلاكي والاستثماري) الذي يزيد من طلب الدولة نفسها على مختلف السلع والخدمات.
- مشروعات الأشغال الكبرى التي تقوم بها الدولة (لاسيما في مجال البنى التحتية) كحل مؤقت لمشكلة البطالة إلى أن يتمكن الاقتصاد من الانتعاش وتوفير مناصب شغل مناسبة للعاطلين عن العمل.
- تخفيض الضرائب الذي يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد ومن ثم حفز الاستهلاك وتحريك عجلة الاقتصاد وانعاشه.

أما فيما يخص سياسة الانعاش بواسطة العرض التي تهدف عموما إلى جعل انتاج السلع والخدمات من طرف المؤسسات أقل كلفة أو أكثر جاذبية، فإن تدخل الدولة (غير المباشر) يكون في الغالب بواسطة وسيلتين رئيسيتين هما:

1- تخفيض العبء الضريبي على الشركات المنتجة مما يشجع على الاستثمار الخاص.

2- القيام باستثمارات عمومية تهدف إلى تسهيل عمل المؤسسات وتشجيعها على الاستثمار وتوسيع نشاطاتها، مثل: تطوير شبكات النقل أو برامج التكوين المهني والجامعي وبرامج البحث وتطوير التكنولوجيات الجديدة، حيث أن الكثير من هذه الاستثمارات العمومية تؤدي في النهاية إلى "توفيرات خارجية" **Economies Externes** هامة لصالح المؤسسات[195].

2- الأهداف العامة لبرنامج دعم الانتعاش الاقتصادي:

يستهدف برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي في إطار العام بلوغ معدل نمو سنوي يتراوح بين **5%** و**6%**، حيث حرصت السلطات العمومية على أن يتضمن برنامج دعم الانعاش الاقتصادي تحفيز الانشطة الاقتصادية في مختلف مناطق الوطن من اجل خلق توازن اقليمي يسمح بدفع عملية التنمية الشاملة.

---

[195] – محمد مسعي، سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثارها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر 2012، ص148-149.

وفي هذا الإطار تم وضع مجموعة من المعايير التي يتم على أساسها انتقاء الأنشطة والمشاريع وتتمثل هذه المعايير في:

- استكمال الأنشطة والمشاريع التي هي في قيد الإنجاز.
- إعادة تأهيل وصيانة المنشآت القاعدية.
- مدى استكمال المخططات ونضج المشاريع المطروحة.
- توفير وسائل وامكانيات الانجاز، خاصة المحلية منها.
- الأنشطة الجديدة المتماشية مع اهداف البرامج والجاهزة للشروع فيها[196].

3- نتائج برامج الانعاش الاقتصادي 2000-2004.

وقد تميزت سنوات برنامج الانعاش الاقتصادي بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية رافق استعادة الأمن عبر ربوع بلادنا، وتجدد هذا الانعاش من خلال نتائج عديدة هامة نذكر منها ما يلي:

- استثمار اجمالي بحوالي 64 مليار دولار أي 3.700 مليار دج منها حوالي 30مليار دولار أي 2.350 مليار دج من الانفاق العمومي.
- نمو مستمر يساوي في المتوسط 3.8% طوال السنوات الخمس بنسبة 6.8% سنة 2003.
- تراجع البطالة أكثر من 29% إلى 24%.
- انجاز الآلاف من المنشآت القاعدية وكذلك بناء وتسليم الآلاف من المساكن الجاهزة.

وقد خرجت الجزائر بسلام من هذه التجربة، إذ أن التوازنات الاقتصادية الكلية قد استرجعت، وحققت الجزائر سنة 2003 نسبة نمو قدره 6.8% واحتياطات صرف قدرها 32.9 مليار دولار في زيادة مستمرة وبالمقابل فإن ديون الجزائر الخارجية قد انخفضت إلى 28.3مليار دولار إلى 22 مليار دولار كما تقلصت الديون العمومية الداخلية للدولة من 1059 مليار دج في سنة 1999 إلى 911 مليار دج في سنة 2003.

لم يقال إن هذا البرنامج سيحل كل المشاكل العالقة المسجلة في مختلف المجالات ولكن من الطبيعي جدا أنه بشأن هذا البرنامج أن يخفف من الانعكاسات الفاسدة اللازمة عميقة ويخلق الظروف الملائمة لاستراتيجية حقيقية للتنمية المستدامة*[197].

4- تقييم سياسة الانعاش الاقتصادي 2000-2004.

---

[196] – حميد باشوش، المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2011/2010، ص48.

* التنمية لمستدامة: هي التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحالية بدون لمساس بقدرات الأجيال المستقبلية للتلبية احتياجاتهم.

[197] – كريم زمان، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2001–2009، ابحاث اقتصادية إدارية، العدد 7، المركز الجامعي خنشلة، جوان 2010، ص205.

إن تقييم أي سياسة اقتصادية يعتمد أساس على معرفة مدى نجاحها في تحقيق الأهداف المحددة لها، ومن هذا المنطلق فإن تقييمنا لسياسة الانعاش الاقتصادي سيتم من خلال تحديد مدى نجاحها في رفع معدل النمو الاقتصادي وتخفيض معدل البطالة باعتبارهما هدفان رئيسيان لها[198].

1/ أثر سياسة الانعاش الاقتصادي على معدل النمو الاقتصادي: يعد من اهم أهداف البرنامج والجدول التالي يبين تطور النتائج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2000-2004) .

جدول رقم (12): تطور النتائج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2002-2004)

المؤشرات	2000	2001	2002	2003	2004
1-معدل نمو القوة العاملة	+1.6	+4.5	+5.2	+5.1	+35.6
1-1- قطاع الفلاحة	0	+12.0	+8.2	+8.8	+3.3
1-2- قطاع البناء والأشغال العمومية	+5.1	+2.8	+7.0	+5.4	+6.6
1-3- قطاع الصناعة	+0.8	+1.0	+0.3	+1.1	+107.8

[198] – ايمان زوين، دور الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية دراسة حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر ، قسم العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاستشراف الاقتصادي، جامعة منشوري، قسنطينة 2010–2011، ص 95.

1-4- قطاع الخدمات	+1.4	+2.0	+3.7	+3.7	+50.4

المصدر: ايمان زوين، دور الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر قسم العلوم الاقتصادية، فرع: تحليل والاستشراف الاقتصادي جامعة منتوري، قسنطينة.

نلاحظ من الجدول أن مستوى النمو لسنة 2004 أقل من ذلك مسجل سنة 2003 حيث بلغ معدل النمو الحقيقي سنة 2003 بـ 6.9% و4% سنة 2000إلا أن سنة 2004سجلت تراجعا بلغت نسبة 5.5% PIB والزيادة الحاصلة في معدلات PIB خلال فترة تطبيق البرنامج انعكست ايجابا على نصيب الفرد من PIB، حيث ارتفع من سنة إلى أخرى ووصول إلى 2253 دولار أمريكي للفرد[199]

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي 2005-2009:

خصص هذا البرنامج بالجنوب والهضاب العليا، من أجل فك العزلة عن الجنوب وفك الضغط عن الشمال، فحسب الاحصاء الوطني الخامس الذي أجرته الجزائر لسكان والسكن 2008 فأفضى إلى تحديد عدد الجزائريين بـ 34.8 مليون نسمة، يسكن 80% منهم بالمدن الساحلية وهو ما يؤكد أهمية السياسة التنموية التي شرعت الدولة في التخطيط لها من أجل إعادة التوازن الديموغرافي عبر مناطق الوطن ولا سيما من خلال تهيئة مناطق الهضاب العليا ومناطق الجنوب وجعلها أكثر استقطاب لتنمية [200].

كما جاء هذا البرنامج لدعم النمو للفترة 2005-2009 لمواصلة وتيرة الازدهار في النشاط الاقتصادي التي نتجت عن مخطط دعم الانعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 حيث أنه يختلف عن سابقه من حيث المدة التي يمتد خلالها ومن خلال القيمة الاجمالية لهذا البرنامج والتي تزيد عن قيمة مخطط دعم الانعاش الاقتصادي بحوالي 6 أضعاف، وذلك يرجع بالأساس من جهة إلى ضرورة تغطية النقائص التي سجلت بعد تطبيق مخطط دعم الانعاش الاقتصادي ومن جهة أخرى نتيجة تراكم الادخار الوطني بعد الارتفاع الذي سجلته أسعار المحروقات منذ بداية الألفية الثالثة [201].

إن المبلغ المخصص للبرنامج التكميلي يقدر بـ 4200.7 مليار دينار جزائري مع العلم أنه تم تقسيم هذا البرنامج إلى خمس برامج فرعية هي:

---

[199] – فوزية خلوط، برنامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنتائج المحددة، مجلة العلوم الانسانية العدد 19 جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر: (فيفري 2013)، ص101.

[200] – ب. ص. م، الاقتصاد الجزائري، قضايا الساعة ، الثلاثاء 9 ماي 2011

http://kanz-vedha-blogspot.com/2011/05/blogPost7944.html تم التصفح يوم: 2014/05/11 على الساعة 14:15 ، ب ص.

[201] – بودخدخ كريم، مرج سابق، ص 203.

1- قطاع التنمية المحلية والبشرية: استفادة من برنامج خاص يصل 1908.5مليار دينار جزائري، ما يمثل نسبة 45.5% من اجمالي البرنامج التكميلي.

2- قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية: يقدر المبلغ المخصص له بـ 1703.1 مليار دج أي 40.5% من اجمالي البرنامج .

3- قطاعات الصناعة، الفلاحة، الصيد البحري: استفادة من 337.2مليار دج وهو ما يمثل نسبة 8% من اجمالي البرنامج.

4- القطاع الإداري الحكومي: استفاد من برنامج خاص لتطوير واصلاح أهم الهيئات الحكومية على غرار: الداخلية، العدالة المالية، تصل قيمته 203.9 مليار دينار جزائري ما يعدل نسبة 4.8% من البرنامج التكميلي .

5- قطاع التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال: استفاد من 50 مليار دينار جزائري ما يعادل نسبة 1.2 % من البرنامج التكميلي [202]

ويعد البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي البرنامج التكميلي الأكثر أهمية من بين البرامج الثلاث (البرنامج التكميلي لدعم النمو، برنامج الجنوب، برنامج الهضاب العليا) خصص له مبلغ 4202.7مليار دج موزعة كما يبين الجدول التالي:

الجدول (13) البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009.

القطاعات	المبلغ بالملايير (دج)	النسبة %

[202] – نبيل بو فليح، دراسة تقييمية للسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000–2010 العدد الثاني عشر، أبحاث اقتصادية وادارية، جامعة الشلف الجزائر 2012 ص ص، 254 255.

برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	**1908.5**	**45**
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	**1703.1**	**40.5**
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	**337.2**	**8**
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	**203.9**	**4.8**
برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال	**50**	**1.2**
مجموع البرنامج الخماسي 2009-2005	**4202.7**	**100**

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009 أفريل 2005 http://www.premier.minister.gov.dz/arabe/media/pdf/TexteReference/TexteEssentiels/progBilan/ProgCroissance.pdf تم التصفح يوم: 2014/05/11 على الساعة: 20:50.

تمويل البرنامج التكميلي لدعم النمو يستهدف في 85% منه:

- تحسين الظروف المعيشية للسكان، خاصة في مجالات السكنات الجامعة التربية الوطنية، تزويد السكان للماء خارج الأشغال الكبرى.
- تطوير المنشآت الأساسية (قطاع النقل، قطاع الأشغال العمومية، قطاع الماء، قطاع تهيئة الإقليم).

والغرض من الأموال المتبقية دعم التنمية الاقتصادية (الفلاحة، والتنمية الريفية على نطاق واسع) وتطوير الخدمات العمومية وتحديثها بالإضافة إلى تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال[203].

وهناك عدة عوامل كانت وراء طرح السلطات العمومية البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي وهو برنامج غير مسبوق في تاريخ الجزائر من حيث الاعتمادات المالية المخصصة له بالإضافة إلى الرغبة في مواصلة سلسلة الاستثمارات العمومية التي بدأت مع برنامج دعم الانعاش الاقتصادي لفترة 2000-2004 وضرورة الاستجابة لتطلعات السكان خاصة بعد الآثار السلبية الكبيرة التي اعقبت فترة التسعينات، هناك عدة عوامل شجعت السلطات العمومية على مواصلة هذه الاستراتيجية أهمها التحسين المريح للوضعية المالية بعد الارتفاع الكبير الذي سجلته العائدات النفطية من جراء ارتفاع اسعار النفط لمستويات قياسية والانعكاسات الايجابية لذلك على عدة مجالات كاحتياطيات الصرف وتسديد المديونية الخارجية.

والجدول التالي يوضح أهم العوامل التي ساعدت على إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو:

---

[203] – إيمان زوين، مرجع سابق، ص97

الجدول (14): بعض مؤشرات التي ساعدت على إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	5.0	5.6	6.3	6.1	10.5
معدل النمو في قطاع المحروقات	-1.6	-2.5	-0.9	-2.3	-
معدل النمو النتائج الداخلي الخام	2.6	2.0	30.1	2.4	2.3

المصدر: world bank opcit: page:24. Banque d'Algérie: Rapport annuel de la banque d'Algerie2008: page: 190

www.Bankofalgerie.dz/rapport.htm/2005.2008

Ons: Algérie en quelque chiffres, résultats 2007-2009; N40, Edition 2009-2010

نلاحظ تطور معدل النمو الاقتصادي كما يلي:

- معدل النمو لفترة (2005-2009) في المتوسط هو 2.98% .
- ونلاحظ أيضا أن معدل النمو لسنة 2006 أقل من سنة 2005 إلا ان هذا المعدل لم يصمد طويلا، لأنه عاود الانتعاش مجددا لكن بشكل متواضع جدا ليبلغ 3.1 % ، 2.4%، 2.3% لسنوات 2007، 2008، 2009، على التوالي.

ويرد هذا الارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي بشكل أساسي إلى التحسين في المعدلات النمو في قطاع المحروقات حيث انتقال من 1.6% لسنة 2005 ليعاود الانخفاض الحاد من جديد فبلغ 2.5-%، 0.9-%، 2.3-% في سنوات 2006، 2007، 2008 على التوالي، في حين معدلات النمو خارج قطاع المحروقات عرفت تحسنن متواضعا طوال الفترة 2006-2008، ليعاود الانتعاش بالخصوص سنة 2009 ليبلغ 10.5%[204].

المطلب الثالث: البرنامج الخماسي للتنمية: 2010-2014.

[204] – ناجية صالحي، فتيحة مخناش، أثر برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2014 نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، المؤتمر الدولي حول: تقيم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال 2000- 2014 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الجامعة سطيف يوم 12/11 مارس 2013، ص95.

هو برنامج للاستثمارات العمومية خاص بالفترة 2010-2014 تمت دراسته والموافقة عليه يوم 24/ماي/2010 بعد اجتماع مجلس الوزراء، ويندرج هذا البرنامج في إطار مواصلة سلسلة مخططات الاستثمارات العمومية التي انطلقت ببرنامج دعم الانعاش الاقتصادي لفترة 2000-2004 ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009 والذي دعم البرنامجين التكميلين الخاصين بمناطق الجنوب ومناطق الهضاب العليا للفترة 2006 -2009.

إن البرنامج الخماسي الذي أعلنت عنه السلطات للفترة 2010-2014 من أجل إنجاز مختلف مشاريعه حوالي 21.214 مليار دينار جزائري أو ما يعادل حوالي 286 مليار دولار

يعتبر البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014 أكبر مخط تنموي تعرفه الجزائر منذ الاستقلال وهذا نظرا لغلاف المالي الكبير الذي سيتم رصده لإنجاز مختلف المشاريع التي يتضمنها، ويهدف إلى تحقيق هدفين رئيسين:

1) استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها خاصة في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه، وقد خصص لذلك مبلغ 9.700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار

2) اطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دينار أي حوالي 156 مليار دولار[205].

لقد خصص البرنامج الخماسي 2010-2014 أكثر من 40 % من مصادر لتحسين التنمية البشرية وذلك من خلال:

- اكثر من 5000 مؤسسة تعليمية (حوالي 1000 مدرسة و850 ثانوية) وتوفير 600.000 مكان بيداغوجي جامعي و400.000 سرير للطلبة وأكثر من 300 مؤسسة تكوين وتعليم مهني .
- أكثر من 1500 هيكل قاعدي من بينها 172 مستشفى، 45 مركب صحية متخصصة و377 مستوصف ضف إلى ذلك 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين.
- مليونين مسكن حيث ستستلم 1.2 مليون من طرف خمس سنوات والباقي سينطلق الأشغال بها قبل نهاية 2014.
- ربط مليون مسكن بالغاز الطبيعي وتوصيل الكهرباء إلى 220.000 مسكن ريفي.
- تحسين توصيل الماء الشروب خاصة مع تحقيق 35 سد و25 نظام تحويل للمياه وانهاء الأشغال بكل مراكز تحلية مياه البحر .
- أكثر من 5000 هيكل قاعدي خاص بالشباب والرياضة من بينها 80 ملعب 160 قاعة متعددة الخدمات و400 مسبح وأكثر من 200 بيت شباب وقد خصص هذا البرنامج للاستثمار العمومي أيضا

---

[205] – باشوش حميد، مرجع سابق ص 76-77.

ما يقارب 40 % من مواردها لتنمية الهياكل القاعدية الأساسية وتطوير القطاع العمومي وذلك عن طريق تخصيص:

- أكثر من 2800 مليار دينار خصص لقطاع النقل قصد عصرنة وتوسيع السكك الحديدية تحسين النقل الحضاري خاصة عن طريق تحقيق شبكة "الترمواي" "tramways" في 14 ولاية وتحديد الهياكل القاعدية للمطارات.
- ما يقارب 500 مليار دينار من أجل تهيئة الإقليم والبيئة.
- ما يقارب 1800 مليار دينار من أجل رقية عمل الجماعات المحلية لقطاع العدالة و ادارة الضبط الضريبي، التجارة والعمل .
- وقد جاء في برنامج (2010-2014) رئيس الجمهورية أن التنمية البشرية هي الدعامة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي وهي محور متابعة عملية إعادة البناء الوطني [206]

عقب الموافقة على البرنامج هذا تناول الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" الكلمة ليذكر بأن: "هذا البرنامج جاء وفاع للعهد الذي قطعته على نفسي أمام الأمة في شهر فيفري من السنة الفارطة بغية الإبقاء على ديناميكية اعادة الاعمار الوطني التي تم الشروع فيها منذ عشر سنوات، إنه يتعين الآن على الحكومة أن تتولى تحقيقه خاصة وأن تنفيذه قد انطلق مع بداية هذه السنة مع الدفعة الأولى من تراخيص البرامج واعتمادات الدفع التي تم النص عليها في قانون المالية. كما يستوقف البرنامج هذا كافة المواطنين لكي يتجندوا ويجعلوا منه أداة قوية للنمو ولإنشاء مناصب الشغل وتحديث البلاد".

وأضاف رئيس الجمهورية على امتداد عشر سنوات قمنا بتحسين الظروف اليومية للمواطنين في جميع الميادين ومكنا البلاد بفضل الانفاق العمومي أساسا من دحر البطالة والحفاظ على نسبة نمو معتبرة من دون المحروقات، ويتعين علينا الآن القيام بوثبة نوعية أخرى بطبيعة الحال من خلال مواصلة التنمية الاجتماعية وتحديث الهياكل القاعدية لكن كذلك من خلال تثمير أوفى لقد راتنا الانتاجية وامكاناتنا الاقتصادية من هذا المنظور بالذات وبعد مباشرة برنامج هام لدعم الفلاحة منذ العام الماضي قررنا اليوم تعبئة مواد معتبرة لتحديث المؤسسات العمومية والخاصة في جميع القطاعات[207].

---

[206] – مليكة قريمش، دور الدولة في التنمية: دراسة حالة الجزائر ، بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراء في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص تنظيمات سياسية وإدارية جامعة قسنطينة، الجزائر 2011-2012 ص-ص 296-297.

[207] – بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014
www.el-mouradio.dz/arabe/president/communiques/recherche.htm تم التصفح يوم 2014/05/11 على الساعة: 22:00.

كما اكد وزير النقل "عمار تو" أن المخطط الاستثمار العمومي لا بد أن يشكل "فرصة من ذهب" بالنسبة للمؤسسات الوطنية، لكي تحسن أكثر من نشاطها الاقتصادي. داعيا إلى "الاندماج بصفة كاملة" في عملية ترقية أداء الانتاج الوطني من خلال البرنامج الخماسي 2010-2014[208]

كما أكد أيضا "عبد العزيز بالخادم" الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني أن المخطط الخماسي للفترة 2010-2014 يهدف إلى تحقيق مطالب المجتمع وتوفير عنصر النهوض باقتصاد وطني عصري وقوي ومتنوع، مشير إلى أن حجم ونوعية الاستثمارات تساهم في تنمية مستدامة تراعي التوازن بين مختلف جهات الوطن واستفادة جميع فئات المواطنين من العائد الاقتصادي الاجتماعي، داعيا المناضلين إلى التعبئة والتجند للمساهمة في انجاز هذا المخطط [209].

كما أكد كذلك الدكتور "عبد القادر دربال" أن الجزائر بإمكانها تحقيق أهداف المخطط الخماسي 2010-2014 من خلال إنفاق الضخم شريطة أن يصاحبه آليات متابعة رقابة صارمة ومؤسسات قوية وفعالة تضمن شفافية وتتفاد الفساد داعيا إلى الاستثمار في القطاعات التي تساعد على إعطاء دفع قوي للاقتصاد الوطني ورفع مساهمة القطاعات[210]

- **الأهداف الإنمائية في ظل برنامج التنمية 2010-2014.**

يعتبر الانسان غاية عميلة التنمية، وفي نفس الوقت يعتبر الركيزة الأساسية لها، بل إنه يغير الاستثمار في التنمية البشرية، جنبا إلى جنب مع الاستثمار في المداخلات المادية فإن عائدات عملية التنمية ستتناقص بدرجة كبيرة باعتبارها محصلة لكل من الاستثمار البشري والمادي لذا فإن اهتمام بالتعليم والقدرات والمهارات المعرفية، وبصحة الانسان النفسية والعقلية و البيولوجيا، وتوفير الغذاء المتوازن والازم، والخصائص الشخصية والمعرفية للإنسان ضروري للارتقاء بالتنمية البشرية وبالتالي بالتنمية المستدامة، ووعيا من الجزائر بكل هذا أولت الحكومة في برنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتد ما بين 2010-2014 الذي تتخذه لمواصلة وتدعيم مسار التنمية مكانة متزايدة الأهمية في التنمية البشرية وكما أوضحت الدراسة فإن الفترة 2010-2014 تمثل الموعد المحدد لتحقيق اهداف التنمية البشرية للخمي السنوات المقبلة جاءت ضمن برنامج التنمية الذي اتخذته الجزائر للإتمام مسار التنمية كونه يركز على محور التنمية البشرية ويجعله أساس البرنامج بدليل حجم الاستثمارات التي حظي بها[211] أيضا وحسب وزير الأشغال العمومية السيد عمار غول فإن حوالي

---

[208] – مقال بعنوان "تو المخطط الخماسي فرصة من ذهب، جريدة أخبار اليوم 2010/07/20 www.djazairess.com/akhbarealyoum/4684 تم التصفح يوم 2014/05/11 على الساعة 23:00.

[209] – م سعدي، دربال يؤكد: بإمكان الجزائر تحقيق أهداف المخطط الخماسي 2014-2014 جريدة صوت الأحرار 2010/08/06 www.djazairess.com/alohrar/18022 تم التصفح يوم 2014/05/11 على الساعة 23:20.ص4

[210] م سعيدي دربال، يؤكد بإمكان الجزائر تحقيق أهداف المخطط الخماسي 2010 -2014 ، جريد صوت الأحرار 2010 على الرابط الالكتروني www.djazairess.com/alahrar/18022 تم التصفح يوم 2014/05/11 على الساعة 23:20، ص 2.

[211] – نصيرة قوريش، مرجع سابق ، ص 38.

93% من مشاريع الأشغال العمومية المدرجة في البرنامج الخماسي 2010-2014 قد انطلقت في نهاية سنته الثالثة . وأوضح السيد غول أن 93% من البرنامج الخماسي 2010-2014 قد سجلت انطلاقتها في 30 سبتمبر 2012 كما أكد أن وتيرة انجاز المشاريع الأشغال العمومية قد بلغت نسبة تاريخية متنقلة من 10كلم في مطلع سنوات 2000 إلى 150 كلم سنويا حاليا وأوضح الوزير أن اجراءات التعزيز الرامية إلى ترقية وتطوير الإدارة الوطنية للدراسات والإنجاز ستسمح لمؤسسات ومكاتب الدراسات في مجال الأشغال العمومية بتطوير أداءاتها مما سيترجم ميدانيا بالتحكم التدريجي في التكلفة ولآجال ونوعية المشاريع[212].

خلاصة المبحث الثاني:

إن نجاح أي برنامج تنموي في تحقيق أهدافه يتوقف على طبيعة وحجم هذه الأهداف ومن هذا المنطلق يتعين على الهيئات المكلفة بإعداد السياسات التنموية الاقتصادية في الجزائر تحديد أهداف واقعية وقابلة للتحقيق بالإضافة إلى تقليل عدد هذه الأهداف إلى أقل قدر ممكن باعتبار أن ذلك سيأدي إلى زيادة كفاءة وفاعلية هذه السياسات من خلال التركيز على مختلف المشاريع والعمليات ضمن قطاعات وبرامج محددة.

المبحث الثالث: آليات ترشيد السياسات التنموية في الجزائر .

إن اتساع حجم المجتمعات وزيادة الطلب على الخدمات المختلفة بصورة تعكس استجابة سريعة وحقيقية لاحتياجات المواطنين وتمثيلهم ونقل وجهة نظرهم ومشاركتهم في رسم السياسات العمامة التي تخدم المجتمع والمواطنين، ساهمت في انشاء وبروز مؤسسات في الدولة كشريك أساسي للحكومة من منطلق أن الاهتمام والعناية بالأمور العامة issues publics ليست حكرا على الحكومة حيث أن هناك عناصر أخرى ليست فقط في الاهتمام بل وفي اخذ الدور في طرح الأمور العامة والمساهمة في ترشيد السياسات التنموية، حيث ان الاتجاهات المعاصرة لإدارة التنمية تتطلب مشاركة حقيقية من قبل الجهات الرسمية والجهات غير الرسمية. وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث من خلال تسليط الضوء على: الجهات الرسمية المتمثلة في:

- الجماعات المحلية
- السلطات الرسمية

والجهات الغير الرسمية وذلك من خلال:

- المجتمع المدني .
- القطاع الخاص.

المطلب الأول: دور الفواعل الرسمية في ترشيد السياسات التنموية في الجزائر

---

[212] – ب. ص. م، أشغال عمومية: انطلق 93% من مشاريع البرنامج الخماسي 2010–2014، البوابة الرسمية لخمسينية الجزائر على الرابط الإلكتروني www.djazair50.dz/?أشغال عمومية تم التصفح يوم 2014/05/12 على الساعة 19:50.

- **الجماعات المحلية:**

إن الجزائر منذ عدت سنوات مضت محاولة إرساء مبدأ اللامركزية الذي يعتبر أهم وسيلة لتحقيق التنمية المحلية سواء على المستوى المحلي أو الوطني ويتضح هذا جليا من خلال صلاحيات الواسعة التي أوكلت للجماعات المحلية "الولاية، البلدية" عبر الاصلاحات المستمرة وذلك في كافة المجالات، اقتصاديا، اجتماعيا، وسياسيا، والثقافية وغيرها من الاصلاحات الجارية في إطار السياسات التنموية وقد مشت هذه الاصلاحات الجماعات المحلية كهيئة لا مركزية أسندت لها مهمة إدارة المرافق المحلية للنهوض بالمشاريع التنموية على المستوى المحلي وبازدياد وظائف ومهام السلطة المركزية اسندت مهمة إدارة المرافق المحلية إلى السلطات محلية منتخبة تمثلت في الولاية والبلدية أو ما يطلق عليه بالجماعات المحلية في الجزائر[213] وتعتبر الجماعات النحلية جزء لايتجزء عن الدولة أي أنه تابعة لها بالرغم من كونها صورة من صور اللامركزية الإدارية إذ تعتبر أسلوب من أساليب التنظيم الإداري والذي يعني توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطات المركزية في الدولة والهيئات الإدارية المنتخبة التي تمارس مهامها تحت رقابة هذه السلطات على المستوى المحلي لذلك كان من الضروري وضع وبصفة مستمرة النظام القانوني للجماعات المحلية في الجزائر لا سيما بعد خروج الاستعمار وما عرفته هذه الوحدات المحلية من شلل على جميع المستويات سواء من حيث نقص الكفاءات الإدارية التقنية، التنظيمية ، والقانونية ...إلخ وسبب ذلك عدة عوامل معروفة. ومبررة لتلك الفترة الانتقالية حيث أصبح من الضروري وضع إطار قانوني للجماعات المحلية بصفة خاصة، إذ بوحدها صدر في حقها أكثر من 400 نص قانوني بين قانون، مرسوم قرار وزاري مشترك، تعليمة، قرار ...إلخ، وإن هذا التطور في النصوص القانونية من شأنه أن يأهل ويضمن نجاعة أكبر للبلدية وهيئاتها للقيام بدورها الحقيقي في التنمية المحلية المستدامة[214] إذ أنها تقوم بدور كبير في التنمية في المجال الاقتصادي وذلك عن طريق ترك مسؤولية اتخاذ المبادرات الاقتصادية لها وكذا ايجاد حلول في أقرب وقت وفي أحسن ظروف ممكنة لمشكلتي عدم الاستثمار الأمثل للموارد البشرية المؤهلة والرغبة في رفع مستوى معيشة أبناء المجتمع بالإضافة إلى دورها في مجال المبادرة والتنشيط فإنها بذلك تخدم الدولة في المجال الاقتصادي وأيضا في المجال التنفيذ والتخطيط ، وإن البلدية دورها هام أيضا في مجال التنمية المحلية حيث منحت لها كافة الصلاحيات التي تجعل منها أداة لخدمة المواطن وهذا لن يتأتى إلا إذا كانت البلدية متكاملة من حيث مواردها المادية والبشرية ونركز على الموارد المادية إذ تعتبر ضرورة لتمويل برامج التنمية المحلية إذ تعتبر هذه الأخيرة وسيلة أساسية في تطبيق السياسة التنموية المحلية المنتهجة في ميدان التجهيز وتلبية الاحتياجات الاجتماعية المختلفة لسكان الولاية وهذا على ضوء الأهداف الوطنية الكبرى المسطرة[215] وذلك على اعتبار أن البلدية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتشكل

---

[213] – ب. ص. م، واقع الجماعات المحلية في ظل الاصلاحات المالية وآفاق التنمية المحلية، أرشيف شؤون قانونية 2009/08/24 13:28 على الرابط: www.startimes.com/?t=18865555 تم التصفح يوم 2014/05/16 على الساعة 10:54 ص2.

[214] – الجرائد الرسمية الصادرة بين سنة 1962إلى غاية 2005.

[215] ب. ص. م، "واقع الجماعات المحلية في ظل الاصلاحات المالية وآفاق التنمية المحلية"، مرجع سابق، ص3.

مقاطعة إدارية للدولة وتنشأ بموجب القانون[216]وينتخب سكان البلدية من يقوم بتسيير شؤون المحلية في شكل مجلس يسمى المجلس الشعبي البلدي كما يقوم بتسيير شؤون الولاية مجلس شعبي ولائي منتخب على المستوى الولائي . ويتم تعيين الوالي من قبل السلطات المركزية، وكذا يتم تعيين المجلس التنفيذي الولائي.

- **خصائص الجماعات المحلية:** تميز الجماعات المحلية بجملة من الخصائص أهمها الاستقلال المالي والاداري.

أ- الاستقلالية الادارية: وهي من أهم المميزات التي تنتج بشكل عادي من الاعتراف بالشخصية المعنوية وهو ما أكدته المادة الأولى من قانون البلدي في الجزائر[217] فالاستقلال الإداري يعني أن تنشأ أجهزت تتمتع بكل السلطات اللازمة بحيث يتم توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية المستقلة وذلك وفق نظام رقابي يعتمد من طرف السلطات المركزية للدولة وتتمتع هذه الاستقلالية بعدة مزايا نحملها في النقاط التالية[218]:

1- تخفيف العبء عن الادارة المركزية نظرا لكثرتها وتعدد وظائفها

2- تجنب التباطء وتحقيق الإسراع في اصدار القرارات المتعلقة بالمصالح المحلية.

3- تحقيق مبدأ الديمقراطية عن طريق المشاركة المباشرة للمواطن في تسيير شؤونه العمومية المحلية.

ب- الاستقلالية المالية للجماعات المحلية: إن تمتع الجماعات المحلية بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري يوجب الاعتراف لها بخاصية الاستقلال المالي، أو الذمة المالية المستقلة وهذا يعني توفير موارد مالية خاصة للجماعات المحلية تمكنها من أداء الاختصاصات الموكلة لها واشباع حاجات المواطنين، في نطاق عملها، وتمتعها بحق التملك للأموال الخاصة[219] إضافة إلى ذلك فإن الاستقلالية المالية للجماعات المحلية تسمح لها بإدارة ميزانيتها بحرية في حدود ما تمليه عليها السياسات الاقتصادية التنموية للدولة حتى لا يكون لذلك تأثير على مجرى نمو النشاط الاقتصادي، غير ان الاستقلالية الممنوحة للجماعات المحلية حاليا ليست لها هذه الصفة من جهة حدود الميزانية، ومن جهة المراقبة، التي تقوم بها السلطة المركزية[220]. كما تقوم الجماعات المحلية حسب ما قضت به المادة 5 من المرسوم رقم 81. 380 بإقامة نوعين من المخططات في مجال التنمية أحدها بلدي يتم على مستوى البلدية PCD والأخر قطاعي يتم على مستوى PSD وسنوضح كلا المخططين:

- **المخطط البلدي للتنمية:** وهو عبارة عن مخطط شامل للتنمية في البلدية وهو أكثر تجسيدا للامركزية على مستوى الجماعات المحلية ومهمته توفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعما للقاعدة

---

[216] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، قانون 09/90 المتعلق بالولاية المادة 01.

[217] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجامعات المحلية، قانون 08/90 المتعلق بالبلدية المادة 01.

[218] – عماد قوادري، مبدا الديمقراطية الإدارية للجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 1981، ص 246-247.

[219] – خالد سمارة الزغبي، التمويل المحلي للوحدات الإدارية المحلية، (عمان: شركة الشرق الأوسط للطباعة 1985)، ص 9.

[220] – قانون البلدية، 90-08، مرجع سابق المادة 80.

الاقتصادية ومحتوى المخطط عادة يشمل التجهيزات الفلاحية والقاعدية وتجهيزات الانجاز والتجهيزات التجارية وتنص المادة 59 من القانون 90/08 على أنه يشترط على البلدية إعداد محفظاتها والسهر على تنفيذها[221] وتسجيل المخطط البلدي للتنمية يكون باسم الوالي بينهما يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي السهر على تنفيذه ويشترط في هذا المخطط أن يكون متماشيا مع المخطط القطاعي للتنمية وكذلك المخطط الوطني للتنمية.

- **المخطط القطاعي للتنمية:** هو مخطط ذو طابع وطني حيث تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تكون عليه ويتم تسجيل هذا المخطط باسم الوالي الذي يسهر على تنفيذه كذلك، ويكون تحضير المخطط القطاعي للتنمية بدراسة اقتراحات مشاريعه في المجلس الشعبي الولائي الذي يصادق عليه بعد ذلك ثم تكون الدراسة الجوانب التقنية من طرف الهيئة التقنية بعد ارسال المخططات لها[222].

وعليه فالجامعات المحلية كهيئة إدارية أسندت لها مهمة إدارة المرافق المحلية بإمكانها تجاوز كل الصعاب والعوائق التي تعترضها في تنفيذ برامجها وآلياتها وذلك بالحرص على تطبيق مختلف الاصلاحات وأيضا بتفعيل البرامج والسياسات التنموية وبتبني كل الآفاق والتطلعات التي من شانها تحقيق تنمية محلية تعزز وتقوي التنمية الوطنية في إطار شامل ومتكامل[223].

- **السلطات الرسمية (السلطات الثلاث).**

تقوم الأنظمة السياسية المختلفة على مؤسسات أساسية مركزية منظمة بواسطة الدستور الذي يبين كيفية تشكيلها واختصاصاتها وعلاقاتها المتبادلة فيما بينها وتتمثل هذه السلطات في:

- **السلطة التشريعية:** يعتبر المجلس التشريعي هو الطرف المنوط بتحمل مسؤولية تمرير التشريعات والميزانيات اللازمة لتنفيذ السياسات بجانب مراقبة ومتابعة تنفيذ الحكومة وتوفير البيانات للمشرعين وزيادة قدرتهم النقاشية مع ضمان تضمين البعد الاقتصادي والثقافي والاجتماعي في أي سياسة، فإن السلطة التشريعية أضحت تعبير صادق عن إرادة المجتمع وأولوياته التي يجسدها المشروع في صورة قواعد عامة تحكم التفاعلات بين الأفراد والجماعات وتنظيم العمل وبالرغم من أن السلطة التشريعية ليس مجرد جهة تشريع أو وسيلة للرقابة على أعمال السلطة التنفيذية فحسب ولكنه في الأصل جهة صنع السياسات العامة التي تقوم الحكومة بتنفيذها إلا أن هذا يتحقق في دول العالم الثالث، ويعتبر

---

[221] – قانون البلدية 90-08، مرجع سابق، ص 52-53.

[222] – رشيد احمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية (مصر: المكتبة الجامعية،2002)، ص19.

[223] – ب. ص. م، واقع الجمعات المحلية في ظل الاصلاحات ، منتديات ستار تايمز على الرابط www.startimes.com/?t=27931907/2011/5/01 تم التصفح يوم 2014/05/16على الساعة 15:25، ص1.

تفعيل دور السلطة التشريعية سواء على المستوى الرقابي أو حتى تفعيل دوره في صنع السياسات العامة جزء لا يتجزأ من الاصلاح السياسي وتحقيق التنمية المأمولة في الجزائر إذ من المفترض أن تتضمن السلطة التشريعية قطاعات كبيرة من الشعب الذين قد ينقصهم التمكين والمشاركة في صنع السياسات التي تأثر على حياتهم اليومية ولكي تساهم السلطة التشريعية بدورها الفعال في عملية صنع السياسة العامة ومن ثم عملية التنمية عليها أن تعمل على:

- **التشاور مع المجتمع المدني والقطاع الخاص:** لضمان المشاركة وخاصة وأنه في ظل معظم الدساتير تعد التشريعات هي أكثر العناصر تمثيلا للحكومة الوطنية[224]
- **تحقيق الأهداف:** إذ يتم تصميم السياسة العامة لتحقيق الأهداف المرسومة وبالمشاركة مع أفراد الشعب.
- **الشمول:** نظر إلى الانتشار الجغرافي والتغطية السياسية وتنظيم هيكل لجان السلطة التشريعية حسب القطاعات فمن المفترض أن تتمكن هياكل الأجهزة التشريعية حسب القطاعات فمن المفترض أن تتمكن هياكل الأجهزة التشريعية من مناقشة نظرة قومية شاملة لتنفيذ السياسة [225].
- **السلطة التنفيذية:** رغم الدور الكبير الذي حظيت به السلطة التشريعية في وضع القواعد العامة فإن دور السلطة التنفيذية يتمثل في تنفيذ وتطبيق هذه القواعد وذلك بتطبيق القوانين من خلال المراسيم والقرارات التي تظهر في شكل لوائح قانونية[226] وقد عرض مفهوم السلطة التنفيذية تعاريف مختلفة كل حسب الزاوية التي ينظر منها إليها، ويمكن لنا أن نعرفها وفقا للنظام السياسي الجزائري بأنها "مجموعة الهيئات الدستورية التي تختص أساسا بتنفيذ القانون الذي تسنه السلطة التشريعية وعرضا بسن القوانين التنظيمية التي تسهل العمل الإداري كما تسعى إلى عرض مشاريع القوانين على البرلمان كما أن لها وظيفة رقابية داخلية، وفقا لأحد أساليب التنظيم الإداري وطبيعة نظام الحكم السائد، وتتشكل السلطة التنفيذية في الجزائر من رئيس الجمهورية والحكومة وجميع الموظفين من كافة الدرجات والمستويات، كما أن المؤسس الدستوري الجزائري قد قرر المسؤولية السياسية على جزء من السلطة التنفيذية، بإقراره عدم مسؤولية رئيس الجمهورية يتمتع بمكانة هامة وبارزة وصاحب السلطة الفعلية في النظام الدستوري الجزائري، وتكون الحكومة مسؤولة أمامه من جهة وأمام البرلمان من جهة أخرى الذي يمارس عملية الرقابة عليه، ويرجع عدم إقرار المسؤولية السياسية لرئيس الجمهورية إلى ما قد يؤدي إليه ترتيبها من اضطرابات وسير غير عادي للمؤسسات الدستورية وعليه أوجب على المشرع الدستوري الجزائري أن يوفر مجموعة من الآليات التي تتأتي من ورائها ترتيب المسؤولية السياسية لرئيس الجمهورية باعتبار أن الحكومة مجرد تابع ومنفذ لأوامره ومن جهة أخرى لا بد عليه

---

[224] – ب. ص. م، "دور السلطة التشريعية في رسم السياسة العامة بالجزائر" منتديات ناس العلمة، الاثنين 21 مارس 2001، 10:46 على الرابط http://nasseleulma.ahlemontada.com/t1512-topic تم التصفح يوم: 2014/05/16 على الساعة 16:57.

[225] – ب. ص. م، "دور السلطة التشريعية في رسم السياسة العامة بالجزائر"، مرجع سابق، .

[226] – مقال بعنوان السلطة التنفيذية عن قانون الجزائر الاثنين 21 أكتوبر 2013 على لرابط http://daoit7.bloit7.com/2013/10/boulg-post1303. تم التصفح يوم 2014/05/16 على الساعة 18:00.

من تحديد ما يدخل في مفهوم الخيانة العظمى تحديد مفهوم عملي وملموس حتى لا تبقى ذات مضمون صوري ومجازي [227]

- **السلطة القضائية:** تتشكل السلطة القضائية في الجزائر من عدة هياكل قضائية تختلف من حيث الشكل والتنظيم وتتعاون من حيث السلطات وكلها تهدف إلى تطبيق سيادة القانون وفقا لمبادئ الشرعية والمساومة وتشمل هذه الهياكل المحاكم والمجالس القضائية العليا ومجلس الدولة ومحكمة التنازع[228].

ويعتبر الجهاز القضائي الدعامة الأساسية التي يفترض أن تحمي الديمقراطية ويحقق التنمية من خلال توفير فضاء أمن ومستقرا وذلك من خلال فرض سيادة القانون واعطاء القوة والفاعلية للمؤسسات فإذا كان العدل يشكل مدخلا حقيقيا لتحقيق استقرار ومجتمع وحماية الأفراد فهو بلا شك وسيلة حيوية لدعم التنمية بكل أشكالها ومظاهرها فهذه الأخيرة تظل بحاجة إلى الفضاء مجتمعي يحفز على الإبداع والاجتهاد في مختلف المجالات ولذلك سارت مختلف الشرائع السماوية والثورات الإنسانية

منذ فجر التاريخ وحتى إلى يومنا هذا إلى إقامة موازين العدل بين أوساط الأمة وستأصال دابر الظلم والفساد وذلك بالنظر إلى خطورة الفساد بمختلف تجلياته ومظاهره على الدولة وعلى المجتمع وتكلفته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الكبرى وانعكاساته السيئة على مسار التنمية ويعتبر القضاء المستقل مؤشرا محوريا ضمن مؤشرات التنمية الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية فهو مدخل فعال لتغلب على الجريمة وفي مختلف أبعاده ووسيلة أساسية لترسيخ العدالة وحماية الحريات وأيضا يسمح بوضع الشروط الكفيلة بتنمية مستدامة ترتكز على ثقة في القانون وتشجيع الاستثمار الوطني والدولي وقد أكدت الكثير من التجارب الميدانية على تلك العلاقات الوطيدة التي تجمع بين اصطلاح القضاء ولتطور الاقتصادي التنموي[229]

وبناء على ما تقدم استخلص أن الجهات الرسمية كان لها دور كبير في دفع عجلة التنمية واقامة مشاريع وبرامج تنموية ناجحة وفعالة .

المطلب الثاني: دورالفواعل غير الرسمية في ترشيد سياسة التنمية في الجزائر

- **المجتمع المدني:**

هناك اجماع أو ارتفاق مع المشتغلين بعلم الاجتماع والمهتمين بقضايا التطور والتنمية على أن التنمية هي التي تقوم بالاعتماد المتبادل بين المجهودات الحكومية والأهلية معا، وعلى أن يقدم كل طرف ما لديه ويسهم بما في وسعه لمواجهة مشكلات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والصحية ...وغيرها وما نراه جميعا في بلادنا اليوم من تواجد كبير وانتشار واسع لمنظمات المجتمع المدني ودور تلك المنظمات في التطور الاجتماعي والاقتصادي في تطوير وتدعيم التنمية، حيث أن البعض منها أصبح لها نشاطا ملحوظا في البرامج والخطط

---

[227] – رياض نادست ، المسؤولية السياسية والجنائية للسلطة التنفيذية في ظل التعديل الدستوري 1986 مجلة الاجتهاد القضائي، العدد الرابع، ص ص 395-396.

[228] – ياسين رحماني، التنظيم الإداري والمؤسساتي ب. د. ن، ب . ب. ن، ص 369.

[229] – ادريس لكويني، استقلالية القضاء ورهانات الديمقراطية والتنمية، الأهرام الرقمية، أكتوبر 2011، ب ص على الربط www.dijital.ahrem.org.eg/articles-aspx?Serial=749765&eid=2130 تم التصفح يوم 2014/05/16 على الساعة 18:20، ص1.

التنموية في تنفيذ بعض أهداف وبرامج السياسة السكانية وكذا في المجالات البيئية ومكافحة استراتيجية الفقر...إلخ .

ونظر الادراك الدولة الجزائرية للدور المهم لهذه المنظمات فقد عملت على تسجيلها بمختلف الطرق وساهمت في تقديم العون لها ومن ضمنها الاعفاء الجمركية والضريبية وتذليل الصعاب وتقديم التسهيلات والتخفيف من الاجراءات الروتينية الخاصة بإنشاء تلك المنظمات ومنها مساحة كافية للعمل والتحرك كشريك فاعل وهام [230]

ولقد أكدت العديد من الدراسات أن تنظيمات ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بتغيير الواقع التنموي الجزائري وترسيخ مفاهيم الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الانسان تحتاج إلى دفعة قوية لتشجيع مساعيها في تحقيق أهدافها ودعم قدراتها وتطوير علاقاتها فيما بينها وتكييف طبيعة روابطها بالدولة ومؤسساتها وضبط ايقاع علاقتها بالمؤسسة الدولية [231]

من دون أدنى شك، فإن مؤسسات المجتمع المدني الجزائرية، ذات التجربة المحدودة وحديثة النشأة، ستأثر في علاقتها بالبرلمان الجزائري كمؤسسة تشريعية حديثة العهد هي الأخرى، متأثرة بأجواء اللحظة السياسية التي ظهرت فيها والمهام المصرح بها أو المسكوت عنها الموكلة لها في حينها والمرتبطة بعملية الانتقال السياسي وتوسيع قاعدة النظام السياسي من خلال مشاركة أكبر لبعض الفئات الوسطى الحضارية لذلك منح مثل هذا الطابع النخبوي لمفهوم المجتمع المدني في الجزائر والممارسات المرتبطة على الأقل في بدايته وعلى مستوى التأطير الذي ميزه قيادات ونخب لم تتمكن حتى الأن من توسيع قاعدة هذه التجربة شعبيا وكسب قواعد اجتماعية أوسع لها، تكون سندا لها وحاول الدخول في علاقات المؤسسة التشريعية التعددية، المتميزة هي الأخرى بالعمر القصير والصلاحيات المحدودة في علاقتها بالسلطة التنفيذية، رغم ما عرفته هذه التجربة القصيرة من مد وجزر حسب الظرف السياسي المتقلب والمضطرب هو الأخر الظرف السياسي الذي جعل بعض الفروق تبرز من التجربتين الأولى 1997/2002 و الثانية للمجلس 2002/2006، كان على العموم لصالح التجربة الأولى التب يبدو أنها كانت أكثر حيوية، نظرا ربما إلى التنوع السياسي والحزبي الأكبر الذي ميزها كتجربة عكس العهدة الثانية التي زادت فيها نسبة التشريع بأوامر حتى عندما تعلق الأمر بنصوص قانونية أساسية لم تسمح للبرلمان من استعمال كل صلاحياته المنصوص عليها، ومن باب أولى الانفتاح على المجتمع المدني وتطوير آليات عمله [232].

---

[230] – محمد قرزيز ، مريم يحياوي، دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر بين الثبات والتغيير، جامعة بسكرة، الجزائر ، 2008 على الربط الالكتروني www.univ-chlef.dz/seminairese-2008/.../com-dic-2008-14 تم التصفح يوم 2014/05/15 على الساعة 10:30.

[231] – عبدالسلام عبد اللاوي ، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر: دراسة ميدانية لولايتي مسيلة وبرج بوعريرج، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: إدارة الجامعات المحلية والاقليمية، قسم علوم السياسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة :الجزائر 2012، ص77.

[232] – ناصر جابي، المجتمع المدني في الجزائر، دراسات وأبحاث في العلوم السياسة والعلاقات الدولية ، قسم العلوم الادارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر 2009، ص1.

وبتالي فإن أمام المجتمع المدني مجال خصب لتحويل البرلمان إلى ساحة ديناميكية لبناء البرامج وتعزيز النظام التشاركي الحزبي [233].

فعلى أساس الدور الذي تلعبه تنظيمات المجتمع المدني في تكريس المشاركة المجتمعية وفي قيم الثقافة السياسية التي تقوي روابط الاتصال بين المواطنين والعملية التنموية، يتضح مدى أهمية هذه التنظيمات وتتضح الحاجة إليها لدعم التنمية ودعم الثقافة الديمقراطية والمشاركة السياسية واحترام حقوق الانسان خاصة في الجزائر، أين استأثرت السلطة لعقود طويلة بكافة الوظائف الاجتماعية وأضعفت مؤسسات المجتمع المدني ونشرت قيم التبعية والتسلط، الأمر الذي أدى إلى القضاء على المبادرات الفردية وتحويل كل الوظائف الاجتماعية إلى أجهزت بيروقراطية بطيئة الحركة عديمة المبادرة، فبإمكان منظمات المجتمع المدني أن تمارس ضوابط على السلطة الحاكمة ويمكنها أن تساهم في احداث وتفعيل التنمية كما يمكنها إدارة الحكم عبر تعزيز المساءلة والشفافية في النظام السياسي إضافة إلى المشاركة في برامج التنمية وفي رسم السياسات العامة[234].

تملك مؤسسات الدولة امكانية مادية ومالية وحتى معنوية كبيرة وتؤهلها للسيطرة والتحكم في أي تنظيم خارجها يعمل على مستوى الوطني في حين أن أغلب تنظيمات المجتمع المدني الجزائري لا تكاد تتوفر على الحد الأدنى من الامكانيات المالية والمادية لتمارس نشاطها باستقلالية، وبالتالي تفتقد أغلب تنظيمات المجتمع المدني الجزائرية للقدرة على التمويل الذاتي نتيجة ضعف قاعدتها الشعبية وعدم قدرتها، وضعف القيود على حريتها لجميع التبرعات والهبات والمساعدات المالية من المجتمعين المحلي والدولي الأمر الذي جعلها تابعة في تمويلها بشكل أساسي للدولة، مما نتج عنه سيطرة هذه الأخيرة عليها وعلى قراراتها وبالتالي أكسبت الدولة الجزائرية قدرة كبيرة على التدخل في نشاطات التنظيمات المدنية والتأثير على قرارتها المصيرية[235] والتضيق عليها باستخدام أدوات قانونية وسياسية واقتصادية مختلفة ومتعددة، الأمر الذي مكنها من ضبط قوة المجتمع المدني والابقاء عليه ضعيفا إلى الدرجة لا يمكنه معها تهديد مصالحها ومعارضة قراراتها وسياساتها.

يتسم عدد كبير من تنظيمات المجتمع المدني بخصائص غير ديموقراطية، إذ شهدت أغلبها صراعات على المراكز القيادية وحركات انشقاقية وغياب التداول على السلطة الأمر الذي يعطي في كل مرة مبرر للسلطة للتدخل فيها[236].

وفي حقيقة الأمر يكاد يجمع المهتمون بالشأن الجزائري أن الآليات والأسس التي يركز عليها الحكم الراشد ليست محققة إلى حد بعيد في الجزائر فهذه الآليات عند ما نريد اسقاطها في الجزائر وخاصة ما يتعلق

---

[233] – قوي بوحنيفة، المجتمع المدني الجزائري: الوجه الأخر للممارسة الحزبية، مجلة المغاربيات، العدد الحادي عشر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرابح ورقلة الجزائر، 2011 ص40.

[234] – عبد السلام عبد اللاوي، مرجع سابق، ص78.

[235] – منير مباركية، علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على العملية الانتخابية في الجزائر، عدد خاص، شهر جوان دفاتر سياسية والقانون، جامعة عنابة: الجزائر، 2011، ص 416.

[236] – منيرة مباركية، مرجع سابق، ص417.

بالمشاركة السياسية فهي مفتوحة للجميع على الأقل فيما هو مكرس في الدستور وهو الحق في انشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي.

أما من ناحية حكم القانون فلا يمكن الجزم بأن هذه الآلية مطبقة بحذ فيرها حيث ما زالت العلاقات القريبة والعشائرية تسود مختلف أشكال التوظيف هذا من جهة وكذلك التلاعب بالصفقات العمومية لا سيما في منح المشاريع ذات الطابع الاقتصادي للشركات العمومية والخاصة من جهة أخرى.

أما فيما يتعلق بمفهوم الشفافية التي هي نتيجة منطقية لأساس حكم القانون، فالبرغم من وجود مراكز متخصصة في اصدار ونشر بيانات حول ما توفر عليه الجزائر وفي حق المواطن في الاطلاع على المعلومات فمازالت الجزائر بعد لم تصل إلى هذا المستوى[237]

لكن هذا لا يمنعنا من ذكر بعض المزايا الايجابية التي حققتها الجزائر للوصول إلى مفهوم الحكم الراشد.

من الناحية الاقتصادية: أين تتوفر البلاد على وفرات مالية كبيرة لا سيما احتياطي الصرف الذي بلغ نهاية جوان 2008 ما قيمته 133 مليار دولار وصندوق ضبط الايرادات الذي قارب 4000 مليار دينار بالإضافة إلى المخطط الخماسي لدعم النمو الاقتصادي والذي صرف منه لحد الآن 150 مليار دولار حسب الاحصائيات .

ومن الناحية السياسية: يرى بعض الباحثين في هذا الشأن أن الجزائر فتحت ورشات كبيرة على المجتمع منها اصلاح هياكل الدولة واصلاح العدالة واصلاح التربية والتعليم وهذا كله لتمكين أفراد المجتمع من المشاركة طواعية في تنمية البلاد وبالتالي عندما نقوم بتحليل بعض هذه الانجازات التي قامت بها السلطات العمومية يمكن القول أن توفير الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية في اطلاق هذه المشاريع كفيل بتحقيق متطلبات الحكم الراشد.

والجزائر في هذا الشأن خطت خطوات كبيرة نحو الأحسن فيما يخص توسيع المشاركة السياسية واحترام الادارة الشعبية وترقية حقوق الانسان وايجاد نوع من الانسجام داخل الهيئات المنتخبة، لكن ما يعاب في كل هذا هو غياب وتغييب مبادئ الشفافية والتسيير العقلاني للموارد والتي مازالت تشكل نقاطا سوداء كلما أردنا الحديث عن توجيه جهود التنمية في الجزائر، كيف لا والفساد والتبذير والرشوة أو غيرها أصبحت بمثابة قاعدة عامة تسير عليها معظم الهيئات المحلية والوطنية فالبرغم من اصدار قانون يترجم نصوص الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد 2006 والذي قامت به الجزائر بوضع جملة من التدابير الرامية لمواجهته ، كما قامت أيضا بإصدار مراسيم تطبيقية تحدد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وكذا كيفية سير هذه الهيئة كما تتمتع هذه الهيئة بالشخصية المعنوية واستقلالية الذمة المالية وتقدم تقارير سنوية عن الظاهرة المستفحلة في الجزائر إلى رئيس الجمهورية[238].

---

[237] – محمد خليفة، مدخلة بعنوان اشكالية التنمية والحكم الراشد في الجزائر، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2008 على الرابط الالكتروني www.uni-chelf.dz/seminaire.2008/.../2008/com-dic-2008-5.pdf تم التصفح يوم 214/05/21 على الساعة 14:20، ص1.

[238] – محمد خليفة، مرجع سابق، ص3.

إن دراسة واقع المجتمع المدني وأوليات مؤسساته، وتحليل الإطار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يحكم عمل هذه المؤسسات ورصد علاقتها بالنظام السياسي كل ذلك لا بد أن يساهم في تحديد مقومات انطلاق العمر المدني في الجزائر ومنها: العمل على ترسيخ وتطوير ثقافته الديمقراطية، وتنمية الحوار والتعاون في المجتمع المدني، فضلا عن البحث عن أنشطة وفعاليات جديدة تستطيع مؤسسات المجتمع المدني العمل على تطوير آليات الحركة والاتجاه نحو تخليق صيغة جديدة توفر المشاركة في صنع السياسات العامة وتستند لخدمة المجتمع من خلال خدمة مصالحها فضلا عن القدرة على النقد الذاتي لتجاوز تلك المشاكل التي من انطلاق المجتمع المدني.

إذ أن من الملاحظ أن دور المجتمع المدني في الجزائر يواجه تحديا كبيرا خصوصا وأن الاطار الاقتصادي والاجتماعي الذي نشأت في ظل مؤسساته في الوقت السابق يختلف عن الواقع الراهن وأنه إذا كانت هناك مئات المطالب المتعلقة بالإصلاح فإن الاصلاح لن يحدث وحده دون أن يكون هناك المجتمع المدني دور في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والاخلاقية وخاصة في ظل المشاكل السياسية الاقتصادية والاجتماعية المستفحلة[239].

- **القطاع الخاص:**

يمثل القطاع الخاص اليوم في الجزائر محور عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية نظرا لما يتمتع به هذا القطاع من مزايا وامكانيات كبيرة تؤهله للقيام بدور ريادي في شتى المجالات الاجتماعية والاقتصادية[240] وبالتالي يحتل القطاع الخاص دورا محوريا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية انطلاقا مما يتميز به من امكانيات وخصائص تؤهله للتأثير في شتى المجلات الاقتصادية والاجتماعية وهذا ما يزيد من أهميته ودوره في النشاط الاقتصادي بشكل يدفعه بصانعي السياسة الاقتصادية إلى ضرورة التركيز على آليات تطويره وتوفير المناخ المناسب لنشاطه.

ويعرف على أنه: "عنصر أساسي ومنظم في النشاط الاقتصادي يكتسي بملكية خاصة تقوم فيها عملية الانتاج بناء على نظام السوق والمنافسة وتحدد فيه المبادرة وتحمل المخاطر القرارات والأنشطة المتخذة".

وبالتالي يبرز القطاع الخاص بمثابة الركيزة الأساسية لقيام وتطور النشاط الاقتصادي في أي دولة إذ أنه ورغم الجدلية القائمة بخصوص أبعاد نشاطها في ظل تواجد القطاع العام إلا أن الأدبيات الاقتصادية وبالرغم من اختلافها تشير إلى الأهمية الكبيرة التي يلعبها في التأسيس لنشاط اقتصادي ديناميكي ومزدهر وذلك في ظل

---

[239] – عمر مرزاقي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر: اشكالية الدور، مداخلة ألقيت في الملتقى الوطني حول اشكالية المجتمع المدني والتنمية السياسية في الجزائر: الواقع والرهانات، كلية الحقوق والعلوم لسياسية قسم العلوم السياسية، جامعة 08ماي 1945 قالمة: يوم 21/22/أفريل 2014.

[240] – لخضر موالاي، شعيب بونوة، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية –دراسة حالة الجزائر– كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، الجزائر ، ص 14

توافر جملة من الشروط التي تعتبر بمثابة الاطار المتكامل لنشاط القطاع الخاص وتفعيل أدائه في الحياة الاقتصادية [241].

إن دوافع تفعيل القطاع الخاص في الجزائر يمكن حصره لجملة من الأسباب التي كانت وراء ضرورة إقامة القطاع الخاص وتفعيله في الجزائر يمكن ايجازها في ما يلي:

- حالة الركود الاقتصادي الذي أصاب القطاع العام في الجزائر والذي أصبح يستلزم إعادة النظر في هيكلته وآلياته بهدف انعاشه.
- طبيعة الاتفاقيات والالتزامات وكذا البرامج التي أبرمت مع الهيئات المالية والنقدية الدولية، والتي تفرض سياسة الخصخصة في جل برامجها التنموية المواجهة للبلدان النامية[242] القناعة السياسية بأن الخصخصة ظاهرة عملية ليست حكر أعلى منطقة معينة أو نظام معين .
- فشل الديناميكية الاشتراكية في تطوير علاقاتها التجارية بما يتناسب و تطور قواها الاقتصادية.
- انهيار أسعار النفط خاصة في النصف الثاني من الثمانينات، حيث هوت هذه الأسعار إلى نصف قيمتها، وانهارت من خلالها ايرادات الجزائر الخارجية من المحروقات التي كان يعتمد عليها الاقتصاد الوطني.

ومن هنا تبرز أهمية تفعيل القطاع الخاص في الجزائر وأهدافه في مجملها تجتمع جملة من الأهداف المالية والاقتصادية والسياسية لغرض تفعيل القطاع الخاص من خلال ابراز مكانتها وأهميته في دفع عجلة التنموية نذكر منها:

- رفع الكفاءة الانتاجية ومستويات الأداء
- تحسين نوعية الانتاج
- الفاعلية في اتخاذ القرارات.
- التقليل من هيمنة احتكار المؤسسات العمومية بغرض المنافسة لتحسين نوعية الخدمات وتطوير الادارة والتسيير والاستفادة من الشراكة الأجنبية.
- تخفيض العجز في ميزانية الدولة.
- خلق بيئة أكثر ملائمة للاقتصاد وجلب رؤوس الأموال الخاصة الوطنية والأجنبية.
- رفع الكفاءة والفاعلية في المؤسسات الاقتصادية .
- الاستغلال الأمثل للموارد النادرة والعادلة في توزيعها بسبب المنافسة (بين القطاع العام والخاص).
- احداث مناصب شغل في الأمد الطويل.

---

[241] – كريم بودخدخ، مسعود بودخدخ، رؤية نظرية حول استراتيجية تطوير القطاع الخاص والنشاط الاقتصادي، مدخلة ألقيت ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول: حول دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحظير لمرحلة ما بعد البترول، يوم 20و21 نوفمبر 2011، كلية العوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر ص03.

[242] – عبد العزيز بن سفيان ، دعم وتطور القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائر خارج المحروقات، بحوث اقتصادية عربية، العددان 61،62 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة بشار: الجزائر 2013، ص 173.

- فرض مبدأ التخصص وجلب التكنولوجيا وترقية التجارة الخارجية من خلال التنويع في المنتجات[243].

وعلى الرغم من المجهودات التي تقوم بها الهيئات المكلفة بدعم وترقية الاستثمار في الجزائر من أجل تحسين بيئة الاستثمار، وذلك خلال سن القوانين والتنظيمات واللوائح التي تهدف إلى تنمية الاستثمارات المحلية والأجنبية، إلا أن الواقع العملي ووضع الجزائر في المؤشرات الدولية لقياس جاذبية مناخ الاستثمار يكشف وجود الكثير من العراقيل والمعوقات التي تحول دون نمو الاستثمار خاصة المحلية والأجنبية ويمكن اجمال تلك المعوقات فيما يلي:

1- **المعوقات الإدارية والتنظيمية:** يواجه الاستثمار الخاص في الجزائر عدة مشاكل ادارية وتنظيمية أهمها تعقد وطول الاجراءات والوثائق المطلوبة لإنشاء المشروع حيث أن عملية تأسيس مؤسسة تتطلب المرور بـ 14 اجراء يستغرق 24 يوم وتكلف 21.5 من دخل الفرد[244].

2- مشكلة العناد: بحيث أدرجت الجزائر في المرتبة 94 في مؤشر الدول الأكثر فساد في العالم لعام 2013 الذي تعده منظمة الشفافية الدولية غير الحكومية حول الرشوة في العالم، وتختلف الجزائر بـ 9 مراتب بعد أن احتلت عام 2012 المرتبة 105 عالميا [245]. وحسب الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد فإن هذا الترتيب جاء كمحصلة لمجموعة من التحقيقات الأخرى أين احتلت الجزائر مؤخرة الترتيب خصوص حول مؤشرات التنافسية، مناخ الاستثمار، حرية التعبير، الحكم الراشد، حقوق الإنسان، تكنولوجيات الاتصال، وقالت الجمعية أن مؤشر الفساد 2013 بالنسبة للجزائر يعد نتيجة ليس فقط لغياب الإدارة السياسية لمحاربة الفساد وانما الأخطر من ذلك يعد الفساد أداة من أدوات السلطة[246]

3- مشاكل العقار الصناعي: يمثل العقار الصناعي أحد أهم العوائق التي يواجهها المستثمر في الجزائر، وقد توقف العديد من المشاريع الاستثمارية المهمة بسبب هذا المشكل فصعوبة الحصول على قطعة أرض مهيأة لمزاولة نشاط استثماري بالإضافة إلى الارتفاع الفاحشي في أسعار العقارات القابلة للاستغلال بسبب المضاربة وتعقد وتعدد الاجراءات الادارية والقضائية كلما تعيق نمو القطاع الصناعي في الجزائر[247].

ومن هنا يتطلب تنمية القطاع الخاص توافر مجموعة من الشروط الأساسية المرتبطة بمناخ الاستثمار فمن بين الشروط الأساسية هناك شرطان أساسيان هما الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي.

ويعتبر الاستقرار الاقتصادي شرط أساسي لتنمية القطاع الخاص لكنه غير كافي ويتحدد أساسا في التوازنات على المستوى الاقتصاد الكلي، مثل وضع الميزانية العامة للدولة، وميزان المدفوعات ومعدل التصفح والبطالة،

---

[243] – عبد العزيز بن سفيان، مرجع سابق، ص 174.

[244] – عبد الرزاق لخضر مولاي، شعيب بونوة، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية –دراسة حالة الجزائر–، (مجلة الباحث، عدد 07، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، علوم التسيير: الجزائر 2010) ، ص146.

[245] – ب. ص. م ، الجزائر في المرتبة 94 عالميا من حيث تفشي الفساد، قناة الجزائر 03 ديسمبر 2013، . على الرابط الالكتروني www.algeriachannel.net/2013/12 تم التصفح يوم 2014/05/22 على الساعة 01:59، ص 2.

[246] – محمد. ل، الفساد يضع الجزائر في المرتبة 94 عالميا، جريدة الشروق أون لاين 03-12-2013 على الساعة 13:09 على الرابط الالكتروني www.echourukOnlin.com/ara/articles/186988html تم التصفح يوم: 2014/05/22 على الساعة 02:00، ص2.

[247] – عبد الرزاق ، لخضر موالي، شعيب بونوة، مرجع سابق، ص147.

إضافة إلى العوامل الأساسية لتنمية الاستثمار مثل تطور الجهاز المصرفي وتطور القوانين والأجهزة التنظيمية والادارية للبلاد اضافة إلى سياسة الدعم والتحفيز التي تقدمه الدولة للمستثمرين وخاصة فيما يتعلق بمسألة نسبة الضرائب المفروضة والاعفاءات الممنوحة ومسألة رفع الرقابة[248].

خلاصة الفصل الثالث.

نستنتج أن الجزائر وما تملكه من مؤهلات تجعل منها قطبا اقتصاديا كبيرا مما يؤهلها لتطوير قدراتها الذاتية من استثمار القطاع الخاص والقطاع العام فهي بذلك تكون قادرة على ترشيد الأداء التنموي بما يمكن من بلوغ مستويات أحسن من التنمية وذلك بانتهاجها لجملة من السياسات على كافة الأصعدة والقوانين المحفزة للاستثمارات وفتح المجال أمام المجتمع المدني والقطاع الخاص في المشاركة في تسيير شؤون المواطنين وكذا تخصيص الأموال اللازمة لتطويره من خلال برامج الدعم والانعاش الاقتصادي.

[248] –عبد الرزاق لخضر موالاي، شعيب بونوة، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية –دراسة حالة الجزائر–، مرجع سابق، ص 28.

خاتمة:

لقد ضلت قضية التنمية تمثل إحدى الرهانات الكبرى للدول العربية على اعتبار أنها الخيار الوحيد للتحرر من التخلف بكل أنواعه، وسد الهوة الواسعة والمتزايدة في ميادين تراكم الثروة والمعرفة والحرية، التي تفصل شعوب هذه البلدان عن الشعوب المتقدمة، فوضعت الدول العربية بشكل عام التنمية في قائمة أولوياتها وجندت لها في سبيل ذلك مواردها المختلفة مادية كانت أو بشرية.

وعموما ما نخلص من خلال دراستنا للسياسات التنموية في الوطن العربي عامة والجزائر خاصة إلى حملة من الحقائق والاستنتاجات، نبرزها في ما يلي:

- إن مدلول التنمية يجمع على أنها ليست غاية في حد ذاتها، ولكنها وسيلة للوصول إلى غايات وأهداف أساسية، تتمثل في مجموعة المطامح والآمال المستمدة من تطلعات المجتمع إلى حياة أفضل.
- إن نجاح أو فشل الجهود التنموية مرتبطة أساسا بتوافر جملة من العناصر والمبادئ التي تقوم عليها التنمية، والتي بدونها يعتبر مبدأ تحقيقها من الأمور المستحيلة، ذلك أن التنمية عملية أصيلة، بمعنى أن لا تكون محاكاة النماذج غير ملائمة لظروف وأوضاع المجتمع وهو ما جعلها تستدعي خطة استراتيجية ملائمة بالاطار العام للمجتمع وتتماشى معه.
- إن الساسة العامة يجب أن تكون مصممة تبعا للمقاصد الهادفة والنتائج الحقيقية وحتى تكون السياسة العامة شرعية وفعالة، يجب أن تكون لها أهداف محددة وممكنة وأن توفر الامكانيات الضرورية من أجل الوصول إلى الهدف وان تكون لها انعكاسات فعلية على المواطنين.
- إن موضوع السياسات العامة لقي اهتماما كبيرا نظرا للدور الذي لعبه في عملية التنمية في مختلف المجالات، ونهضة المجتمعات العربية ورسم المستقبل، فالسياسات العامة تعد إحدى أهم الآليات التي تتواصل من خلالها عملية التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي.
- إن الحكم الراشد أصبح حتمية على كل دول العالم وبالأخص الدول العربية، فهو نتيجة مباشرة لتتبنى سياسة اللامركزية ووضع إطار قانوني لتحقيق المشاركة والعدالة والشفافية والديمقراطية.
- إن الحكم الراشد يمثل في واقع الأمر الأداة الأساسية والمحرك الرئيسي للتنمية ونجاح عملية التنمية مرهون بتحسين معايير الحكم الراشد.

- إن في دراسة واقع التنمية في الوطن العربي نجد أن هناك بلدان عربية لم تستكمل بعد آليات التنمية بالمفهوم الحقيقي وهذا لا يعني بالمقابل، أن قطار التنمية في الوطن العربي عامة والجزائر خاصة، متوقف فيها بل أنها فتحت المجال لورشات التنمية من الناحية السياسية.
- إن الجزائر خطت خطوات كبيرة نحو توسيع المشاركة السياسية واحترام الارادة الشعبية وترقية حقوق الإنسان وايجاد نوع من الانسجام داخل الهيئات المنتخبة، لكن ما تم انتقاده رغم كل هذا هو غياب مبادئ الشفافية والتسيير العقلاني للموارد التي مازالت تشكل نقاط سوداء كل ما أردنا الحديث عن توجيه جهود التنمية في الجزائر.
- إن مسار الاصلاحات الاقتصادية مازال مستمر ومتواصل إلى يومنا هذا خاصة وأن الاقتصاد الوطني بدأ يعرف انفتاحا تدريجيا أمام المؤسسات الأجنبية والخواص، والذي يعبر عن عزيمة السلطات العمومية على الادماج في الاقتصاد العالمي بفعالية واستغلال الفرص المتاحة أمام المؤسسات ومع عدم استقرار الاقتصاد الكلي سوف يحتاج البلد إلى التعجيل وكذلك لتخفيض أعداد الفقراء ودفع عجلة التنمية.
- إن نجاح أي برنامج تنموي في تحقيق أهدافه يتوقف على طبيعة حجم هذه الأهداف، ومن هذا المنطلق يتعين على الهيئات المكلفة بإعداد السياسات الاقتصادية في الجزائر تحقيق اهداف واقعية وقابلة للتحقيق، بالإضافة إلى تقليل عدد هذه الأهداف إلى أقل قدر ممكن باعتبار أن ذلك سيؤدي إلى زيادة كفاءة وفعالية هذه السياسات من خلال تركيز مختلف المشاريع والعمليات ضمن قطاعات محددة.
- إن برنامج الانعاش الاقتصادي 2000-2004، برنامج التزمت به الجزائر، واعتبر أداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها بلادنا قصد انشاء محيط ملائم لاندماجه في اقتصاد عالمي، وتميز هذا البرنامج بإنعاش مكثف للتنمية في شتى المجالات.
- لقد جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009، لمواصلة وتيرة الازدهار في النشاط الاقتصادي التي نتجت عن مخطط دعم الانعاش للفترة 2000-2001، وذلك من أجل تغطية النقائص التي سجلت بعد تطبيق مخطط دعم الانعاش الاقتصادي، ومن جهة أخرى نتيجة تراكم الادخار الوطني بعد الارتفاع الذي سجلته أسعار المحروقات منذ بداية الألفية الثالثة.

يعتبر البرنامج الخماسي 2010-2014، الموعد المحدد لتحقيق أهداف التنمية البشرية للخمس سنوات المقبلة التي جاءت ضمن برنامج التنمية، الذي اتخذته الجزائر لإتمام مسار التنمية كونه يركز على محور التنمية البشرية ويجعله أساس البرنامج بدليل حجم الاستثمارات التي حظي بها.

خاتمة:

لقد ضلت قضية التنمية تمثل إحدى الرهانات الكبرى للدول العربية على اعتبار أنها الخيار الوحيد للتحرر من التخلف بكل أنواعه، وسد الهوة الواسعة والمتزايدة في ميادين تراكم الثروة والمعرفة والحرية، التي تفصل شعوب هذه البلدان عن الشعوب المتقدمة، فوضعت الدول العربية بشكل عام التنمية في قائمة أولوياتها وجندت لها في سبيل ذلك مواردها المختلفة مادية كانت أو بشرية.

وعموما ما نخلص من خلال دراستنا للسياسات التنموية في الوطن العربي عامة والجزائر خاصة إلى حملة من الحقائق والاستنتاجات، نبرزها في ما يلي:

- إن مدلول التنمية يجمع على أنها ليست غاية في حد ذاتها، ولكنها وسيلة للوصول إلى غايات وأهداف أساسية، تتمثل في مجموعة المطامح والآمال المستمدة من تطلعات المجتمع إلى حياة أفضل.
- إن نجاح أو فشل الجهود التنموية مرتبطة أساسا بتوافر جملة من العناصر والمبادئ التي تقوم عليها التنمية، والتي بدونها يعتبر مبدأ تحقيقها من الأمور المستحيلة، ذلك أن التنمية عملية أصيلة، بمعنى أن لا تكون محاكاة النماذج غير ملائمة لظروف وأوضاع المجتمع وهو ما جعلها تستدعي خطة استراتيجية ملائمة بالاطار العام للمجتمع وتتماشى معه.
- إن الساسة العامة يجب أن تكون مصممة تبعا للمقاصد الهادفة والنتائج الحقيقية وحتى تكون السياسة العامة شرعية وفعالة، يجب أن تكون لها أهداف محددة وممكنة وأن توفر الامكانيات الضرورية من أجل الوصول إلى الهدف وان تكون لها انعكاسات فعلية على المواطنين.
- إن موضوع السياسات العامة لقي اهتماما كبيرا نظرا للدور الذي لعبه في عملية التنمية في مختلف المجالات، ونهضة المجتمعات العربية ورسم المستقبل، فالسياسات العامة تعد إحدى أهم الآليات التي تتواصل من خلالها عملية التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي.
- إن الحكم الراشد أصبح حتمية على كل دول العالم وبالأخص الدول العربية، فهو نتيجة مباشرة لتتبنى سياسة اللامركزية ووضع إطار قانوني لتحقيق المشاركة والعدالة والشفافية والديمقراطية.
- إن الحكم الراشد يمثل في واقع الأمر الأداة الأساسية والمحرك الرئيسي للتنمية ونجاح عملية التنمية مرهون بتحسين معايير الحكم الراشد.
- إن في دراسة واقع التنمية في الوطن العربي نجد أن هناك بلدان عربية لم تستكمل بعد آليات التنمية بالمفهوم الحقيقي وهذا لا يعني بالمقابل، أن قطار التنمية في الوطن العربي عامة والجزائر خاصة، متوقف فيها بل أنها فتحت المجال لورشات التنمية من الناحية السياسية.
- إن الجزائر خطت خطوات كبيرة نحو توسيع المشاركة السياسية واحترام الارادة الشعبية وترقية حقوق الإنسان وايجاد نوع من الانسجام داخل الهيئات المنتخبة، لكن ما تم انتقاده رغم كل هذا هو غياب مبادئ الشفافية والتسيير العقلاني للموارد التي مازالت تشكل نقاط سوداء كل ما أردنا الحديث عن توجيه جهود التنمية في الجزائر.

- إن مسار الاصلاحات الاقتصادية مازال مستمر ومتواصل إلى يومنا هذا خاصة وأن الاقتصاد الوطني بدأ يعرف انفتاحا تدريجيا أمام المؤسسات الأجنبية والخواص، والذي يعبر عن عزيمة السلطات العمومية على الادماج في الاقتصاد العالمي بفعالية واستغلال الفرص المتاحة أمام المؤسسات ومع عدم استقرار الاقتصاد الكلي سوف يحتاج البلد إلى التعجيل وكذلك لتخفيض أعداد الفقراء ودفع عجلة التنمية.
- إن نجاح أي برنامج تنموي في تحقيق أهدافه يتوقف على طبيعة حجم هذه الأهداف، ومن هذا المنطلق يتعين على الهيئات المكلفة بإعداد السياسات الاقتصادية في الجزائر تحقيق اهداف واقعية وقابلة للتحقيق، بالإضافة إلى تقليل عدد هذه الأهداف إلى أقل قدر ممكن باعتبار أن ذلك سيؤدي إلى زيادة كفاءة وفعالية هذه السياسات من خلال تركيز مختلف المشاريع والعمليات ضمن قطاعات محددة.
- إن برنامج الانعاش الاقتصادي 2000-2004، برنامج التزمت به الجزائر، واعتبر أداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها بلادنا قصد انشاء محيط ملائم لاندماجه في اقتصاد عالمي، وتميز هذا البرنامج بإنعاش مكثف للتنمية في شتى المجالات.
- لقد جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009، لمواصلة وتيرة الازدهار في النشاط الاقتصادي التي نتجت عن مخطط دعم الانعاش للفترة 2000-2001، وذلك من أجل تغطية النقائص التي سجلت بعد تطبيق مخطط دعم الانعاش الاقتصادي، ومن جهة أخرى نتيجة تراكم الادخار الوطني بعد الارتفاع الذي سجلته أسعار المحروقات منذ بداية الألفية الثالثة.

يعتبر البرنامج الخماسي 2010-2014، الموعد المحدد لتحقيق أهداف التنمية البشرية للخمس سنوات المقبلة التي جاءت ضمن برنامج التنمية، الذي اتخذته الجزائر لإتمام مسار التنمية كونه يركز على محور التنمية البشرية ويجعله أساس البرنامج بدليل حجم الاستثمارات التي حظي بها.

قائمة المصادر و المراجع:

أولا: باللغة العربية:

أ- المصادر:

1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002، "خلق الفرص للأجيال القادمة"، نيويورك، المكتب الإقليمي للدول العربية،(2002).

2- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، المشروع التمهيدي للتقرير الوطني الخامس حول التنمية البشرية لسنة 2003 أهداف الألفية من أجل التنمية، (جوان 2014).

3- لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، تعريف المفاهيم و المصطلحات الأساسية في مجالي أسلوب الحكم و الادارة العامة، (نيويورك، 2006).

ب-المراجع:

1) الكتب:

1- أبو الحسن عبد الموحد إبراهيم ، التنمية وحقوق الإنسان نظرة اجتماعية ، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2006).

2- ألبياتي فارس رشيد ، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، (عمان: دار آيلة للنشر والتوزيع، 2008).

3- الجاسور ناظم عبد الواحد ، موسوعة علم السياسة، (عمان: دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004).

4- الحمداني قحطان أحمد سليمان ، الأساس في العلوم السياسية، ، (الأردن: دار مجد لاوي للنشر، 2004).

5- الخزرجي ثامر كامل محمد ، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة ، (عمان ، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004).

6- الزغبي خالد سمارة ، التمويل المحلي للوحدات الإدارية المحلية، (عمان: شركة الشرق الأوسط للطباعة 1985).

7- الشافعي محمد ، الزغبي محمد ، سياسات التكيف الهيكلي وأثرها على التنمية السياسية، (لأردن ب، د، ن، 2005).

8- الشرفات جدوع علي، التنمية الاقتصادية في العالم العربي.

9- العيسوي عبد الرحمان ، الإسلام والتنمية، (مصر: الإسكندرية، المكتب العربي الحديث).

10- الفهداوي فهمي خليفة ، السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل، (عمان الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2001).

11- القريشي مدحت ، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع،2007).

12- المغيري محمد ، زاهي بشير ، ، مترجما، السياسة المقارنة: إطار نظري: (ليبيا: بنغازي، منشورات، جامعة قار يونس، 1996).

13- المنوفي كمال ، مقدمة في مناهج وطريق البحث في علم السياسة: (مصر: القاهرة، وكالة المطبوعات، 2006).

14- أندرس جيمس ، (تر: عامر الكبيس)، صنع السياسات العامة، (قطر: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1999).

15- باشا محمد علي وردم، العالم ليس للبيع، (الأردن، دار الأهلية، 2003).

16- جابي ناصر، المجتمع المدني في الجزائر، دراسات و أبحاث في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، قسم العلوم الادارية ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر:2009.

17- جلاق حسان ، قضايا ومشكلات العالم العربي ،(بيروت، لبنان، منشورات دار النهضة، 2004).

18- حامد سهير، إشكالية التنمية في الوطن العربي، (الأردن: الشروق، 2007).

19- حسن كريم، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية،(لبنان: بيروت، 2004).

20- خشيم مصطفى عبد الله ، موسوعة علم السياسة، مصطلحات مختارة، ، (ليبيا: دار الجماهرية للنشر والتوزيع والإعلام، 2005).

21- رعد علي عبد الجليل ، التنمية السياسية مدخل للتغيير ، (طرابلس: دار الكتابة الوطنية بالغازي 2002).

22- عارف نصر محمد، نظرية التنمية السياسية المعاصرة دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الاسلامي، (الطبعة 04 ، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، بيروت، لبنان: 2006).

23- عبد اللطيف رشيد احمد ، أساليب التخطيط للتنمية (مصر: المكتبة الجامعية،2002).

24- قريش نصيرة، التنمية البشرية في الجزائر و آفاقها في ظل برنامج التنمية 2010-2014،(الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر:2011).

25- قوادري عماد ، مبدا الديمقراطية الإدارية للجزائر، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1981).

26- مشورب إبراهيم ، إشكالية التنمية في العالم الثالث، (لبنان، بيوت: دار المنهل اللبناني،2005).

27- مهنا محمد نصر ، الصالحي عبد الرحمان ، علم السياسة بين التنظيم والمعاصرة،(مصر: منشأة المعارف، 1985)

28- مولاي لخضر، بونوة شعيب، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية- دراسة حالة الجزائر، (كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، الجزائر).

29- ناجي عبد النور ، المدخل إلى علم السياسة، ، (الجزائر: عنابة، دار العلوم،2007).

30- ناجي عبد النور ، الدور التنموي للمجالس المحلية في إطار الحكومة، (عنابة، منشورات باجي مختار، 2010).

31- نعيم صالح ابراهيم، باسمة محمد حامد، حوارث اللحظة العربية: قرارات عربية لتحديات الراهن، (سوريا: دار الرائي للدراسات والترجمة والنشر سوريا، 2006).

32- وهبان أحمد ، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية ،(الإسكندرية: ألكس لتكنولوجيا المعلومات،2003-2004).

2) المجلات:

1- العابد سميرة ، عباز زهية، ظاهرة البطالة في الجزائر الواقع و الطموحات ، مجلة الباحث، العدد 11 ،(2012).

2- الطلافحة حسين ، التخطيط والتنمية في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، منظمة عربية مستقلة، العدد 113،(2012).

3- بن سفيان عبد العزيز ، دعم وتطور القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائر خارج المحروقات، بحوث اقتصادية عربية، العددان 61،62 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة بشار: الجزائر (2013).

4- بوحنيفة قوي ، المجتمع المدني الجزائري: الوجه الأخر للممارسة الحزبية، مجلة المغاربيات، العدد الحادي عشر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرابح ورقلة الجزائر، (2011).

5- بو فليح نبيل ، دراسة تقييمية للسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010 العدد الثاني عشر، أبحاث اقتصادية وادارية، جامعة الشلف الجزائر (2012).

6- حسن رحيم، سياسات التشغيل في الجزائر: تحليل و تقييم ، بحوث إقتصادية عربية، العدد 61-62، جامعة محمد البشير الابراهيمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، برج باجي مختار، الجزائر (2013).

7- خلوط فوزية ، برنامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنتائج المحددة، مجلة العلوم الانسانية، العدد 19، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر: (فيفري) 2013.

8- زرمان كريم ، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2009، ابحاث اقتصادية إدارية، العدد 7، المركز الجامعي خنشلة، (جوان) 2010.

9- كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، العدد الثامن، الجزائر،(2005).

10- منير مباركية، علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على العملية الانتخابية في الجزائر، عدد خاص ، دفاتر سياسية والقانون، جامعة عنابة: الجزائر، (جوان)2011.

11- مسعي محمد ، سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثارها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر (2012).

12- منير النوري، تحديات تنافسية في ظل العولة الاقتصادية، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، جامعة الشلف، الجزائر: (2006) .

13- مولاي عبد الرزاق لخضر ، شعيب بونوة، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية – دراسة حالة الجزائر–، مجلة الباحث، عدد 07، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، علوم التسيير: الجزائر(2010) .

14- نادست رياض ، المسؤولية السياسية والجنائية للسلطة التنفيذية في ظل التعديل الدستوري 1986 مجلة الاجتهاد القضائي، العدد الرابع.

3) البحوث الجامعية:

1- البياتي فارس رشيد ، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، عمان، 2008،

2- باشوش حميد ، المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2011/2010.

3- بن كادي حسن ، التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2007-2008 .

4- بودخدخ كريم ، أثر سياسة الانفاق على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر(2001-2009)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر في علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية، جامعة دالي ابرهيم، الجزائر 2009،2010.

5- بوضياف محمد، مستقبل النظام السياسي الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الاعلام ، جامعة الجزائر،2008-2009.

6- زوين ايمان ، دور الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية دراسة حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر ، قسم العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاستشراف الاقتصادي، جامعة منشوري، قسنطينة 2010-2011،

7- عبد اللاوي عبدالسلام ، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر: دراسة ميدانية لولايتي مسيلة وبرج بوعريرج، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: إدارة الجامعات المحلية والاقليمية، قسم علوم السياسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة :الجزائر 2012.

8- فريمش مليكة ، دور الدولة في التنمية: دراسة حالة الجزائر ، بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراء في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص تنظيمات سياسية وإدارية جامعة قسنطينة، الجزائر 2011-2012.

9- فكرون السعيد ، استراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية، حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في علم اجتماع التنمية، جامعة منشوري قسنطينة، 2004.

10- قرقاح ابتسام ، دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر(1989-2009)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية تخصص السياسات العامة والحكومات المقارنة، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2010-2011.

11- كانون حكيمة ، قماري فوزية ، تأثير البيئة الداخلية والخارجية على رسم السياسة العامة السياسة التشغيلية في الجزائر، 2000-2010(نموذجا)، مذكرة مكملة لنيل شهادة ليسانس نظام جديد

LMD في العلوم السياسية تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة 08ماي1945 قالمة: 2012-2013.

12-لعجال ليلى ، واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي، مذكرة نيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية تخصص الديموقراطية والرشادة ، جامعة منشوري قسنطينة 2009-2010.

4) مداخلات و ملتقيات:

1- بودخدخ كريم ، بودخدخ مسعود ، رؤية نظرية حول استراتيجية تطوير القطاع الخاص والنشاط الاقتصادي، مدخلة ألقيت ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول: حول دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحظير لمرحلة ما بعد البترول، يوم 20و21 نوفمبر 2011، كلية العوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر.

2- خليفة محمد، مداخلة : إشكالية التنمية و الحكم الراشد في الجزائر ، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية جامعة الشلف، الجزائر:2008.

3- زياني صالح ، مداخلة بعنوان: تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية التشاركية في الجزائر، جامعة باتنة، 2004.

4- صالحي ناجية ، مخناش فتيحة ، أثر برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2014 نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، المؤتمر الدولي حول: تقيم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال 2000- 2014 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الجامعة سطيف يوم 12/11 مارس 2013.

5- عبد اللطيف مصطفى ، بن سانية عبد الرحمان ، "إنطاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الاقتصاد الإسلامي"، في الملتقى الدولي حول "الاقتصاد الإسلامي: الواقع،...ورهانات المستقبل"، المركز الجامعي غرداية، 23-24 فبراير 2011.

6- كناش حنان ، مقومات الحكم الراشد و علاقتها بإسدامة التنمية الشاملة، مداخلة ألقيت في الملتقى الوطني الأول حول : دور الحكم الراشد في السياسات التنموية، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية ، جامعة 08 ماي 1945، قالمة،2013.

7- مرزوقي عمر، المجتمع المدني التحول الديمقراطي في الجزائر : إشكالية الدور ، مداخلة القيت في الملتقى الوطني حول إشكالية المجتمع المدني و التنمية السياسية في الجزائر: الواقع و الرهانات، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة: يومي 21-22أفريل،2014 .

8- مشرى مرسي ، التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في آلية تفعيله، مداخله ألقيت في ملتقى التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، واقع تحديات، جامعة الشلف: الجزائر،20أوت 2008.

5) النصوص القانونية:

1- الجرائد الرسمية الصادرة بين سنة 1962إلى غاية 2005.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، قانون 09/90 المتعلق بالولاية المادة 01.

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجامعات المحلية، قانون 08/90 المتعلق بالبلدية المادة 01.

المواقع الالكترونية:

1- الإدريسي محمد الرياحي ، الشباب والثقافة في العالم العربي، على الرابط الالكتروني:

www.aljamaa.net/ar/document/27195/shtm

2- ب ص م ،السلطة التنفيذية عن قانون الجزائر،(الاثنين 21 أكتوبر 2013)، على لرابط

http://daoit7.bloit7.com/2013/10/boulg-post1303

3- ب ص م، الديمقراطية في العالم العربي، bbc، العدد 23، (2002/01/01)، على الرابط الالكتروني: www.ahewar.org/debat/show.art.asp=644

4- ب. ص. م ، الاقتصاد الجزائري ،منتدى ثانوية أحمد قسوس ،28 ديسمبر 2008 ،على الرابط الالكتروني:www.2.30loum.orglx273-topic

5- ب. ص. م ، الجزائر في المرتبة 94 عالميا من حيث تفشي الفساد، (قناة الجزائر، 03 ديسمبر 2013)،على الرابط الالكتروني www.algeriachannel.net/2013/12

6- ب. ص. م ، نسبة البطالة الجزائر مرشحة للانخفاض 2014، وزارة العمل للإذاعة، على الربط الالكتروني www.radioalgerie.dz/ar2010-27-07-5305

7- ب. ص. م، "دور السلطة التشريعية في رسم السياسة العامة بالجزائر" ،(منتديات ناس العلمة، الاثنين 21 مارس 2001)، على الرابط http://nasseleulma.ahlemontada.com/t1512-topic

8- ب. ص. م، أشغال عمومية: انطلق 93% من مشاريع البرنامج الخماسي 2010-2014، البوابة الرسمية لخمسينية الجزائر، على الرابط الإلكتروني www.djazair50.dz/?

9- ب. ص. م، توقعات تراجع نسبة البطالة في الجزائر إلى 9%، السوق العربية، شمال إفريقيا،(13 أفريل)، 2014 ،على الرابط الالكتروني السوق العربية www.nuqudy.com12581

10- ب. ص. م، واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية وآفاق التنمية المحلية، (أرشيف شؤون قانونية ،2009/08/24)، 13:28 على الرابط: www.startimes.com/?t=18865555

11- ب. ص. م، واقع الجمعات المحلية في ظل الإصلاحات ، منتديات ستار تايمز، على الرابط الالكتروني www.startimes.com/?t=27931907/2011/5/01

12- ب. ص. م، وزير الطاقة يعلن عن اكتشاف احتياطي ضخم من الغاز، الحدث، العدد 14390، الجزائر، (21ماي 2014)، على الرابط الالكتروني،

www.annasroline.com/index.php?option=com-:

content&view=article&id=55811:2013-09-09-20-22-14&catid=34:009.04-06-12-59-04&Itemid=27

13- ب. م. ص، وزارة التشغيل: البطالة مرشحة للانخفاض سنة 2014: مستفيد من برامج الادماج المهني إلى غاية سنة 2013، الاخبارية أون لاين:

www.elikhbaria.com/ar/permalink/10902.html?ViwoSessionId=ani42u3ihswj3igdrr88hgh37

14- ب.ص.م، حق الانتخاب،(منتديات ستار تايمز، 11-06-2012)، على الرابط الإلكتروني

www.startimes.com/f.aspx?=30851386

15- ب، ص، م: "التنمية في الوطن العربي" في منتديات إقليمية على الموقع الالكتروني:

http://vb1.alwazer.com/t85148.html

16- ب، ص، م: "المشاركة السياسية"، على الرابط الالكتروني:

http://www.mokarabat.com/s678.htm

17- ب، ص، م: الفقر ظاهرة اقتصادية اجتماعية مقلقة هل سلمت منها الدول العربية؟ ، مجلة الدفاع الوطني، على الرابط التالي:www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?18674#.ulitaklgkw/2008

18- ب، ص، م، الاقتصاد العربي في 2013 تباينات حادة وفرص مواتية، منتدى الشرق على الرابط الالكتروني:.www.sharqform.org/mode/26

19- ب، ص، م، التبعية في الوطن العربي، إلى أين؟ وإلى متى؟ ،(منتدى صداقة سوفت، الأربعاء 15 يناير 2014) ،11:28على الرابط الالكتروني

http://sadakasoft.ahla montada.net/t12802-topic

20- ب، ص، م، التقرير العربي الثاني، (2010/03/04)، على الرابط الالكتروني: www.alawam.org

21- ب، ص، م، في ملتقى: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، واقع تحديات، جامعة الشلف: الجزائر،20أوت 2008. على الرابط الالكتروني

news-articles http://pachodo.org/latest

22- ب، ص، م، مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني: الحاكمية الراشدة، جدل لم يحسم بعد، الأردن : مركز الحياة لتنمية المجتمع الميداني، جوان2007 على الرابط الالكتروني

www.hayatcemer.org/hayat/pics/edrak-guide.doc

23- باتر محمد علي وردم، القضايا العشر التي تحدد مستقبل التنمية في العالم، العدد 699،(الحوار المتمدن، 2003)،على الرابط

الالكتروني:www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=13160

24- بامية محمد ،الديمقراطية التشاركية و الثورات العربية،جدلية،(29 جوان 2013)،على الرابط التالي:

www.jadaliyya.com/pages/index/12500/

25- بغداد كربالي ، حمداني محمد، استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية في الجزائر، مجلة علوم الإنسانية، عدد 45،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران: الجزائر،2010 على الرابط الالكتروني:

http://iefpedia.com/arab/wpcontent/uploads/2010/05

26- بوشامة مصطفى ، مراد محفوظ، ظاهرة الفقر في العالم العربي والإسلامي، أسبابها وآثارها على الرابط الالكتروني:-www.aljazera.net/news/pages/fe515a74-87a4-41f3-ad21

ff1e34aa1cd2

27- بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014،

www.el-mouradio.dz/arabe/president/communiques/recherche.htm

28- تركماني عبد الله ، مجتمع المعرفة وتحدياته في العالم العربي (2)، العدد 2545،(حملات التمدن، 2009/02/11)،على الرابط الالكتروني: www.ahewar.org/debat/show.ast!aid=162514

29- تقرير: اقتصاد الثقافة العربية صادم مؤشرات التنمية الثقافية تدق ناقوس الخطر، (المنارة للإعلام، 2014)،على الرابط الالكتروني: www.almanaralink.com

30- تيشوري عبد الرحمان ، "من مؤسس المشاركة في الحياة العامة؟"، على الرابط الالكتروني: www.aataychaacs.net.org

31- جراد خلف ، "أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي وانعكاساتها"، الوطن، العدد 1891، سوريا: (2013/08/17) على الرابط الالكترونيwww.alwatan.sg/view.aspx?id=4884 :

32- جمال بدر الدولة، الطريق إلى الحركة العربية الواحدة والديمقراطية التشاركية أو التشاورية كبديل عن الديمقراطية البرلمانية الحالية، (المكتبة السمعية البصرية، 2014/03/28)،على الرابط الالكتروني:http://www.harakawahida.wordpress.com

33- حميدات حمزة نادر ، "معوقات التنمية في الوطن العربي"، (السوسنة صحيفة حرة مستقلة: 2014/04/13)، على الرابط الالكتروني:

http://asswama.com/portal/print.php?newsid=104456

34- الخلاقي عبد الهادي ، الانتخابات الجزائرية 2014 وتطلعات الشعب الجزائري، شبكة النور، على الرابط الإلكتروني http://islamselect.net/mat/1068784

35- خليفة محمد ، مدخلة بعنوان اشكالية التنمية والحكم الراشد في الجزائر، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2008 على الرابط الالكتروني -www.uni chelf.dz/seminaire.2008/…/2008/com-dic-2008-5.pdf

36- السطي عبد الله ، توابع التبعية دراسة في ميكانزيمات أزمة تخلف مجتمعات العالم الثالثة، (شبكة النبأ المعلوماتية، 20 كانون الثاني، 2006)، على الرابط الالكتروني:www.annabaa.org

37- سيفو خالد ، البطالة في الوطن العربي،(منتدى العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: 07 نوفمبر 2010)،على الرابط الالكتروني: http://Onsedz.ida3.org/t251-topic

38- شومر توفيق ، الديمقراطية التشاركية، العدد 4238، (الحوار المتمدن، 2013/10/07، مصر)،: على الرابط الالكتروني: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=381422

39- صندوق النقد العربي، المركز العربي الموحد 2012، أبو ظبي، الإمارات، على الرابط الالكتروني: http://www.amf.org.ae.economic@amfad.org.ae

40- الصوراني غازي ، حول التبعية وتخلف المجتمع والاقتصاد العربي وسبل التجاوز والنهوض، العدد: 1835، محور التمدن، 2007 على الرابط الالكتروني:www.ahewar.org

41- طايبي عيسى ، طبيعة نظام الحكم في الجزائر، (الجزائر، 2014/10/31)، على الربط الاكتروني http://dspace.vnive-tlemcen.dz/hand/112/2676

42- عارف نصر ، مفهوم التنمية، مصر، على الرابط الالكتروني: http ://www.ibtessama.com/vb/newreply-php?/2

43- عبد الحفيظ،، التربية والتعليم، مدونة عبد الحفيظ، (15 يناير 2011) على الرابط الالكتروني: www.abdelhafid.com/2001/01/dzblogday-educatel/u3PMhqKLGKw

44- العبسي سعيد خليل ، القطاع الخاص ودوره في عجلة التنمية، مقالات الاقتصادية الالكترونية، العدد 5837. الأحد 2009/10/04. www.aleqt.com/2009/10/04/article283008.hitml

45- العثيم أحمد ، مشكلة البطالة في الوطن العربي -الآثار والحلول-، (المدى، المركز الموريتاني للدراسات والإعلام)،على الرابط الالكتروني: www.elmada.net/spip.php?article2371

46- عز العرب محمد ، الجزائر لا تتغير في الخريطة السياسية، الأهرام الرقمي، يوليو (2007)، http://cligital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=891207&eid=7887

44 – عمر رياض ومحمد أعمار، "الشفافية والمساءلة"، مركز الدراسات والأبحاث في القيم، المغرب على الرابط الالكتروني:

www.alqiam.ma/article.aspx?c=5581

45– فتحي طارق ، "الفساد السياسي(النظرية و التطبيق)"، الأهرام الرقمي،جويلية 1993، على الرابط الالكتروني: Http://cligital.ahram.eg/articles.aspx ?Serial=217552&eid=489

46– فكرون السعيد ، إستراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية، حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراء الدولة في علم اجتماع التنمية، جامعة منشوري قسنطينة، 2004.

http://www.wisegeek.com/whatispublicpolicy.htm.

47– فيصل القاسم، "الديمقراطية العربية على طريقة داحس و الغبراء!"، (القدس العربي، 01 نوفمبر 2013)، على الرابط الالكتروني : www.alquds.co.uk/?p=99238

48– قرزيز محمد ، مريم يحياوي، دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر بين الثبات والتغيير، جامعة بسكرة، الجزائر:2008، على الربط الالكتروني–www.univchlef.dz/seminairese 2008/…/com–dic–2008–14

49– كشاد رابح ، اشكالية محاربة الفقر في العالمين العربي والإسلامي، (البليدة، الجزائر: 2013/07/27)، على الرابط الالكتروني: www.startimes.com/F.aspx?t=53033939

50– الكفري مصطفى عبد الله ، مستقبل الوطن العربي الراهنة والإستراتيجية، العدد 906،(الحوار المتمدن، 2004/07/25)،على الرابط الالكتروني:

www.aheware.org/debat/Show.art.asp?aid=21185

51– لبيض عبد الحق ، أية مسؤولية لسؤال المشاركة السياسية في العالم العربي؟ الحوار المتمدن، العدد2178،(01–02–2008) على الرابط الالكتروني?www.libya forum.org/…/index.php :

52- لكويني ادريس ، استقلالية القضاء ورهانات الديمقراطية والتنمية، (الأهرام الرقمية، أكتوبر 2011)، ب ص ،على الربط: www.dijital.ahrem.org.eg/articles-aspx?Serial=749765&eid=2130

53- م سعدي، دربال يؤكد: بإمكان الجزائر تحقيق أهداف المخطط الخماسي 2014-2014 ،جريدة صوت الأحرار،(2010/08/06) www.djazairess.com/alohrar/18022

54- محمد بن نعيم، التعليم العالي في الجزائر: التحديات، الراهنة وأساليب التطوير،(معهد الهوقار، 2008)، على الرابط الالكتروني -www.hoggar.org/index exp?option=com=conentview=article&id=478.....&catild=130:benmohamed.mai can&Iken-id=36

55- محمد بهاء الدين، الثورة والديمقراطية، العدد 3406، (الحوار المتمدن، مصر:2011)،على الرابط الالكتروني: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=264635

56- محمد. ل، الفساد يضع الجزائر في المرتبة 94 عالميا، (جريدة الشروق أون لاين 03-12-2013)،على الساعة 13:09 على الرابط الالكتروني www.echourukOnlin.com/ara/articles/186988html

57- مقال بعنوان "تو المخطط الخماسي فرصة من ذهب، جريدة أخبار اليوم ،(2010/07/20)، www.djazairess.com/akhbarealyoum/4684

58- منتديات ستار تايمز، "التنمية في الوطن العربي"، ج1،(2012/08/27)، على الرابط الالكتروني: www.startimes.com

59- موسوعة ويكيبيديا، انتخابات رئاسية جزائرية، على الرابط الالكتروني: http://ar.wikipidia.org/wiki

60- موسوعة ويكيبيديا، بوابة الجزائر، على الرابط الالكتروني: http://ar.wikipidia.org/wiki

61- ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، الفساد السياسي.، على الرابط الالكتروني http://ar.wikipedia.org/wiki

62- نبيل علي صالح، "الفساد في العالم العربي"، (الأوان، يناير 2008)، على الرابط الالكتروني:

www.alawan.org./article1126.html

63- وكالة الأنباء الجزائرية، بكالوريا 2013 أكثر من 566.000 مترشح للامتحانات من 2إلى 6 جوان القادم، جزايرس، على الرابط الالكتروني www.djazaires.com/aps/299420

ثانيا: باللغة الأجنبية

أ- المصادر:

1- Banque Mondial "Rapport sur la Développement dans le mande" 2004, w.B.wachington D,C.

ب-المراجع:

1- الكتب:

2- Robert .D.Putnam. Making Democracy work: civil tradition in Modern Italy. Princeton: Princeton university press.1993.